كلية اللغة العربية بأسيوط
المجلة العلمية

تجارة المشروبات الكحولية في المستعمرات الأفريقية في ضوء مؤتمر بروكسل ١٨٨٩-١٩١٢م

إعداد

د/ إيمان رجب زكي تمام

مدرس التاريخ الحديث والمعاصر- كلية الآداب- جامعة بني سويف

(العدد التاسع والثلاثون)

(الإصدار الثاني ـ الجزء الثاني)

(١٤٤٢هـ/ ٢٠٢٠م)

تجارة المشروبات الكحولية في المستعمرات الأفريقية في ضوء مؤتمر بروكسل ١٨٨٩-١٩١٢م

إيمان رجب زكي تمام
قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة بني سويف، مصر
البريد الإلكتروني: Emanra@art.bsu.edu.eg

ملخص:

يسعى هذا البحث لمناقشة قضية مهمة في المستعمرات الأفريقية وهي قضية تجارة المشروبات الكحولية، وذلك بالبحث في التأثيرات التي نتجت عن هذه التجارة، ومدى تحمل قوى الاستعمار الأوروبي المسئولية عنها. وتتركز أهمية الموضوع وأسباب اختياره في الكشف عن مزاعم الاستعمار، بأنه بصدد أداء رسالة مقدسة تتمثل في النهوض إلى أقصى حد بالرفاهية المادية والمعنوية لسكان أفريقيا ، وكانت المطالبة بحظر بيع المشروبات الكحولية للأفارقة واحدة من الدلائل التي استندت إليها الدعاية الاستعمارية للتأكيد على حسن نية الاستعمار وجهوده الإصلاحية في أفريقيا ، ويعتمد هذا البحث منهج البحث التاريخي القائم على التحليل والنقد للمادة الوثائقية وخاصة الوثائق البريطانية. وسوف يكشف هذا البحث عن عدد من النتائج المهمة؛ منها أن الدعاية الاستعمارية لعبت دورًا كبيرًا؛ لقلب الحقائق المتعلقة بمسألة تجارة المشروبات الكحولية ، وحرصت بريطانيا على إقرار زيادة رسوم استيراد المشروبات الكحولية في مستعمرات غربي أفريقيا دون طلب حظر هذه التجارة تمامًا، نتيجة استفادتها من رسوم الاستيراد العالية بالإضافة إلى الحد من مكاسب القوى الاستعمارية الأخرى من مكاسب هذه التجارة. واتضح أن جلسات بروكسل التي عقدت خلال الفترة الممتدة من عامي ١٨٨٩م و ١٩١٢م لم تسع لوضع حلٍ ناجع للمسألة ؛ لأن كل طرف أدار النقاش، واقترح القرارات التي تخدم مصالحه، وليس القضاء على هذه التجارة، أو الحد منها.

الكلمات المفتاحية: تجارة المشروبات الكحولية، تاريخ أفريقيا الاجتماعي، مؤتمر بروكسل، التنافس الاستعماري في أفريقيا.

Liquor Traffic in the African Colonies according to the Brussels Conference 1889-1912

Eman Ragab Zaki Tammam
History Department, Faculty of Arts, Beni Suef University, Egypt
Email: Emanra@art.bsu.edu.eg

Abstract

This research seeks to discuss an important issue in the African colonies which is the issue of the Liquor Traffic, by examining the effects that resulted from this trade, and the extent to which the European colonial powers bear the responsibility for it. The importance of the topic and the reasons for choosing it are focused on exploration the allegations of colonialism, as it is in the process of performing a sacred message that is to maximize the material and moral well-being of the people of Africa. The demand to ban the sale of alcoholic beverages to Africans was one of the indications that colonial propaganda relied on to confirm the goodwill of colonialism and its reform efforts in Africa. This research adopts the historical research methodology based on the analysis and criticism of documentary material, especially British documents. This research will reveal a number of important results; Of them, colonial propaganda played a big role; To change the facts on the issue of the liquor traffic. Britain was keen to approve the increase in import duties for liquor traffic in the West African colonies without asking for a ban on this trade completely, as a result of its benefit from the high import duties in addition to limiting the gains of other colonial powers from the gains of this trade. and it turned out that the Brussels sessions that were held during the period between 1889 and 1912 did not seek to find a viable solution to the issue, because each party conducted the

debate and proposed decisions that serve its interests, not to eliminate or limit this trade.

KeyWords: **Liquor Traffic, African Social History, Brussels Conference, Colonial Rivalry in Africa.**

مُقدمة

استحوذ تاريخ الاستعمار الأوروبي لأفريقيا –لا سيما في شقه السياسي– على اهتمام الباحثين الذين ركزوا اهتمامهم على فرض السيطرة الاستعمارية، وأدوات هذه السيطرة، ثم ردة فعل الأفارقة المتمثلة في حركات التحرر الوطني.

كان لهذا التوجه ما يبرره منذ ستينيات القرن العشرين، وهي الفترة التي بدأت فيها الدول الأفريقية تجني ثمار كفاحها ضد المستعمر بنيل استقلالها دولة تلو الأخرى؛ فأصبح لزامًا على الباحثين في التاريخ بصفة عامة، والأفارقة منهم بصفة خاصة، تدوين تلك الحقبة المهمة من تاريخ القارة الأفريقية الحديث؛ لتظل شاهدة على ما عانته هذه القارة من القهر والتبعية والاستغلال لعدة عقود.

بيد أنه في خضم هذا الاهتمام المتتابع بالتأريخ للاستعمار، ومتابعة التفاصيل العريضة لسياساته حتى وقتنا هذا أغفلت موضوعات جوهرية تتعلق بالسياسات الاستعمارية، وتأثيرها الاقتصادي والاجتماعي على الدول الأفريقية، فقد عانت أفريقيا من بعض الظواهر السلبية التي تسبب الاستعمار في استشرائها؛ فنتيجة للمصالح الاقتصادية الاستعمارية، أغرقت الأسواق الأفريقية بسلعٍ قاتلة، كانت شديدة التأثير على حياة الإنسان الأفريقي، فأمدت القوى الاستعمارية إياه بالمشروبات الكحولية، والأسلحة. وبالأولى سلبته أمواله وثرواته من السلع المهمة، فضلاً عن وجدانه وصحته، وبالسلعة الثانية رفع الأفريقي السلاح في وجه أخيه؛ لقنصه وسلب حريته، وبيعه ضمن حملة أوروبية ممنهجة للحصول على الرقيق الأفريقي.

بناء على ما تقدم، يأتي اختيار موضوع " تجارة المشروبات الكحولية في المستعمرات الأفريقية في ضوء مؤتمر بروكسل ١٨٨٩-١٩١٢ "؛ للبحث في النتيجة التي أفرزتها، والتأثيرات التي نتجت عنها، ومدى تحمل قوى الاستعمار

الأوروبي لأفريقيا المسئولية عنها، وأهم العوائد التي ترتبت عليها في جني مكاسبها الاقتصادية في المستعمرات.

ويثير البحث السؤال عن مدى ما ترتب على هذه التجارة من ظواهر سلبية استدعت دراستها والبحث فيها، وعن مسئولية الاستعمار إزاءها، وموقف بعض قادة الرأي في الدول الاستعمارية نفسها منها، ولماذا تسارعت أقلام المنتسبين إليها لتطالب بوضع حد لهذه الظواهر، والعمل على مقاومتها ؟ ولماذا كان رد فعل القوى الاستعمارية الحاكمة، لاسيما بريطانيا؛ إزاء المطالبة بالتعامل بحزم مع مسألة تجارة المشروبات الكحولية في المستعمرات الأفريقية، ومدى مساهمة ذلك في حالة الانتفاض والرفض ضد هذه التجارة، بل وضد تجارة الرقيق، علمًا بأن الاستعمار هو الذي دعمها، واستفاد منها، ثم ها هو نفسه يطالب بإلغائها. وتبحث الورقة كذلك في أساليب التعامل مع تجارة المشروبات الكحولية، سواء الأطر التشريعية، أو الاقتصادية، أو الإجرائية، وغيرها.

لذا تتركز أهمية الموضوع وأسباب اختياره في الكشف عن حقيقة مزاعم الاستعمار، بأنه بصدد أداء رسالة مقدسة تجاه من أطلق عليهم ظلمًا " الشعوب المتخلفة "، وأن رسالته هذه تتمثل في نشر الحضارة بين أولئك " الهمج المتخلفين "، والنهوض إلى أقصى حد بالرفاهية المادية والمعنوية لسكان أفريقيا والعمل على تقدمهم الاجتماعي، وكانت المطالبة بحظر بيع المشروبات الكحولية للأفارقة واحدة من الدلائل التي استندت إليها الدعاية الاستعمارية للتأكيد على حسن نية الاستعمار وجهوده الإصلاحية في أفريقيا[١].

(١) كراودر. م: الحرب العالمية الأولى ونتائجها، تاريخ أفريقيا العام، المجلد السابع: أفريقيا في ظل السيطرة الاستعمارية ١٨٨٠-١٩٣٥م، إشراف: أ. آدو بواهن، اليونسكو، ١٩٩٠م، ص ٣١٥.

وقد واجه بعض المثقفين الأفارقة مثل هذه الدعايات منذ بدايات الوجود الاستعماري، ومنهم المواطن السيراليوني وليام جرانت William Grant الذي حاولت الإدارة الاستعمارية البريطانية استقطابه، بتعيينه في المجلس التشريعي في سيراليون، لكنه استخدم موقعه ليقضي على أوهام المستعمر الذي انتظر من جرانت الترويج للفكر الاستعماري، فقد كان جرانت محررًا لصحيفة West African Reporter، وسجل دونما خوف في صحيفته عام ١٨٨٢م تلك الإدانة القوية قائلاً: " إنها وصمةُ عارٍ مستمرة في علاقات الأوروبيين مع أفريقيا أن تأتي كل باخرة مقبلة إلى الساحل بكميات كبيرة مما يعد عديم القيمة نسبيًا في التبادل نظير ما هو قيم ومفيد، ولم تكن هذه الأشياء عديمة القيمة فحسب، ولكنها مدمرة ومخربة بالفعل في كثير من الأحيان ، إن الأوروبيين يحملون إلى بلادهم ما يزيدهم ثراءً، تاركين للأفارقة ما يفقرهم ويقضي عليهم... إن الأوروبيين لن يجدوا في أفريقيا موطئ قدمٍ ثابت لأفكارهم الحضارية إلا إذا أصبح الإنصاف والعدل هما أساس العلاقات التجارية بين الأوروبي المستنير المتعاظم وبين الأفريقي (البدائي). ولكن طالما استمرت براميل الرم[١] Rum تترى واحدًا بعد آخر، فلا جدوى هناك على الإطلاق لتعزيز جهود الإرساليات التنصيرية أو لتلك العظات التي يرددها المحترفون أو أهل الخير عن البركات المزعومة للحضارة الأوروبية"[٢].

(١) هو مشروب كحولي مقطر مصنوع من مشتقات قصب السكر مثل العسل الأسود، أو مباشرة من عصير قصب السكر، من خلال عملية التخمير والتقطير، انظر، لويس معلوف: المنجد في اللغة والأعلام، دار المشرق، ١٩٩٧م، ص٢٨٨.

(٢) وولي سوينكا: الفنون في أفريقيا خلال فترة السيطرة الاستعمارية، المجلد السابع: أفريقيا في ظل السيطرة الاستعمارية ١٨٨٠-١٩٣٥، إشراف: أ. آدو بواهن، اليونسكو، ١٩٩٠، ص ٥٦٩-٥٧٠.

صعوبات الدراسة:

الصعوبة الرئيسة في هذه الدراسة تتمثل في ندرة المعلومات الموثوقة الخاصة بتجارة المشروبات الكحولية لا سيما إذا قورنت بنظيرتها في أوروبا وأمريكا الشمالية، فمع نهايات القرن التاسع عشر، وأوائل القرن العشرين بالرغم من زيادة المؤلفات المتعلقة بأفريقيا، إلا أن موضوع تجارة المشروبات الكحولية، لم يحتل سوى حيزًا صغيرًا نسبيًا.

وفضلاً عن هذا فإن البيانات المتعلقة بالموضوع تخبرنا فقط باتجاهات الأطراف المتنازعة في المسألة، وحجم التغيرات النسبية التي تخدم بتناقض واضح وجهات نظر كل طرف، وكانت ماري كينجسلي Kingsley, Mary محقة عندما ذهبت إلى أنه فيما يتعلق بتجارة المشروبات الكحولية في غربي أفريقيا "لا يبدو أن أحدًا يميل إلى قول الحقيقة"(١)، وهو الأمر الذي يجب معه تفسير هذه البيانات بحذر(٢)، ودليل ذلك أن رجال الدين وغيرهم ممن تحمسوا لحظر تجارة المشروبات الكحولية قدموا بيانات تدعم آرائهم، وبالمثل قدم المنتفعون من التجار

(1) Kingsley, Mary: Travels In West Africa, New York, 1897, P.662.

(٢) حذرت بعض الدراسات من المعطيات التي تطرحها الإحصاءات الخاصة بتجارة المشروبات الكحولية في أفريقيا، انظر على سبيل المثال:

Sulkunen, Pekka: On International Alcohol Statistics, A Working Paper on WAP Data. Helsinki: Reports from the Social Research Institute of Alcohol Studies No. 72, 1973, pp. 3-5, Pan, Lynn: Alcohol in Colonial Africa, The Scandinavian Institute of African Studies, Finland, 1975, P. 2, Brunn, Kettil and Others: Alcohol Control Policies in Public Health Prespective, Finland, 1975, P.48.

والسلطات الاستعمارية ما يدعم روءَاهم ومصالحهم، وكان هذا مدعاة للتشكيك في معلومات الفريق الأول وبياناته، ووصفها بالمبالغة[١].

وفي ظل هذا التضارب كان لابد من الاعتماد على بعض الإحصاءات والبيانات والوثائق، لوضع المسألة في سياقها التاريخي والاجتماعي، فتم الاعتماد على ما أتيح من وثائق الأرشيف البريطاني (National Archives UK)، ومحاضر جلسات مجلس العموم البريطاني (House of Commons)، وتقارير الصحف العالمية، بالإضافة إلى بعض المؤلفات التي عاصرت فترة البحث، التي قدمت بيانات تاريخية مهمة، بالإضافة إلى بعض الدراسات الأنثروبولوجية التي ساعدت في الكشف عن بعض الجوانب الاجتماعية.

تساؤلات الدراسة:

يتبادر إلى الذهن مجموعة من الأسئلة الضرورية قبل الشروع في تحليل هذا الموضوع وتأطيره، ونبدأ هذه الأسئلة بسؤال عمومي وهو: هل مناداة المستعمر بوقف هذه الظواهر السلبية التي كان يدعمها تعني أنه ثاب إلى رشده، وأن مناداته كانت بوازع إنساني وأخلاقي؟

وتقتضي الإجابة عن هذا السؤال تقسيمه إلى عدة أسئلة فرعية، وهي: من المسئول عن دخول المشروبات الكحولية إلى المستعمرات الأفريقية ؟ وما مدى

---

(١) ترى ماري كينجسلي Mary Kingsley المستكشفة والرحالة البريطانية التي جابت ربوع غربي أفريقيا، أن أنصار التنصير بالغوا كثيرًا في ادعاءاتهم بشأن مدى تجارة المشروبات الكحولية في أفريقيا والشرور الناتجة عنها، بسبب رغبتهم الخاصة في النجاح، على اعتبار أن إدمان الخمر يعوق نشاطهم التنصيري، واحتدت كينجسلي وعبرت عن غضبها من آراء المنصرين في موضوع تجارة المشروبات الكحولية، فوصفتهم بأنهم " مزورون مهرة، وكذابون"، انظر:

Kingsley, Mary: Op.cit, pp. 662-663.

استفادة القوى الاستعمارية من تجارة هذه المشروبات ؟ ثم السؤال الأكثر أهمية: ما هي الأسباب الحقيقية التي دفعت المستعمرين للعمل على وضع حد لهذه التجارة ؟ وما هي التدابير التي اتخذها أولئك المستعمرون لوقف هذه التجارة أو الحد منها ؟ ثم ما مدى نجاعة هذه التدابير؟

وللإجابة عن هذه التساؤلات قسمنا هذه الدراسة لعدة عناصر، يناقش أولها تجارة المشروبات الكحولية في أفريقيا قبيل انعقاد مؤتمر بروكسل عام ١٨٨٩-١٨٩٠م، للتعرف على طبيعة هذه التجارة، وطبيعة استخدام المشروبات الكحولية في المجتمع الأفريقي قبل أن يعقد مؤتمر لمناقشة هذه المسألة. وتطرق العنصر الثاني لتحليل دوافع إثارة تلك المسألة، ثم اختصت العناصر الثالث، والرابع، والخامس، والسادس للتعرف على سبل مواجهة تجارة المشروبات الكحولية في أفريقيا والكيفية التي أديرت بها المسألة وفقًا لمقررات مؤتمر بروكسل في أعوام ١٨٨٩-١٨٩٠، ١٨٩٩، ١٩٠٦، ١٩١٢م بما رافقها من إجراءات مقترحة، وقرارات، أي عرض للأطر التنظيرية، والتشريعية، ثم تقييم للآثار التي نتجت عن هذا المؤتمر بجلساته المتعددة على واقع تجارة المشروبات الكحولية في المستعمرات الأفريقية.

أولاً- تجارة المشروبات الكحولية في أفريقيا قبيل انعقاد مؤتمر بروكسل عام ١٨٨٩-١٨٩٠:

من الضرورة بمكان، إلقاء نظرة على مسألة تناول المشروبات الكحولية واستخداماتها في المجتمع الأفريقي قبل العهد الاستعماري. فقد عرفت المجتمعات الأفريقية – كغيرها من المجتمعات – المشروبات الروحية منذ القدم، كجزء من الغذاء اليومي، أو للأغراض الطبية. كما تم استخدام هذه المشروبات كجزء من الطقوس الدينية عند كثير من الشعوب القديمة. ومن الضروري التعرف على تقاليد وعادات القبائل الأفريقية المرتبطة باستخدام المشروبات الكحولية، للوقوف على طبيعة هذا الاستخدام ونسبته؛ لأنه من المهم ألا تتم دراسة هذه المسألة

بمعزل عن السياق الثقافي الكلي للقبائل والمجتمعات الأفريقية، والعادات المتعلقة بأنماط تناول المشروبات الكحولية[١].

حقًا استخدمت المشروبات الروحية في المجتمع الأفريقي قبل عهد الاستعمار وخاصةً خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر، وارتبطت تلك المشروبات بالتقاليد والعادات الدينية، والاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية. وكان هذا الاستخدام يعتمد على الإنتاج المحلي، حيث كانت المشروبات الكحولية تقطر من شجر النخيل (نبيذ النخيل)، أو بتخمير الحبوب مثل الذرة الغينية. هذا بالإضافة إلى كميات محدودة من المشروبات الكحولية المستوردة التي جلبها التجار الأوروبيون[٢].

أما فيما يتعلق بالعادات والتقاليد الاجتماعية، فقد اعتمدت الكثير من العادات والطقوس الاجتماعية عند قبائل جنوبي نيجيريا، على النبيذ[٣]. أما قبائل الأشانتي والأكان في ساحل الذهب، فقد ارتبطت ثقافتها بمجموعة من العادات الاجتماعية، التي استخدمت فيها المشروبات الكحولية، ومنها احتفالات الميلاد، والبلوغ، والزواج، وغيرها[٤].

(1) Dumett, Raymond. E: The Social Impact of the European Liquor Trade on the Akan of Ghana (Gold Coast and Asante) 1875-1910, The Journal of Interdisciplinary History, Vol.5, No.1, (Summer, 1974), P. 75.

(2) Odejide, Olabisi. A: Alcohol Policies in Africa, African Journal of Drug & Alcohol Studies, Vol.5, No.1, 2006, P. 27, Olukoju, Ayodeji: Prohibition and Paternalism: the State and the Clandestine Liquor Traffic in Northern Nigeria, C. 1898-1918, The International Journal of African Historical Studies, Vol. 24, No. 2 (1991), P.350.

(3) Forae, Ovie Felix: Prohibition of "Illicit" Alcohol in Colonial Nigeria: A Study in the Tenacity of Ogogoro (Local Gin) in Urhoboland, Southern Nigeria, 1910 – 1950, The International Journal Of Innovative Research & Development, Vol.2, Issue.3, March 2013, P. 13.

(4) Dumett, Raymond. E: Op.cit, pp. 76, 81.

ففي حفل الخطوبة والذي يسمى تيري – نسا "Tiri-Nsa " عند قبائل الأكان، ويعني "شراب العروس"، كان هذا الحفل عادة ما ينطوي على دفع المال والمشروبات الكحولية على سبيل الهدية للعروس، ففي مدينة (أكرا) كان العروس يقدم لأهل العروس اثنا عشر جنيهًا، بالإضافة إلى اثنتا عشرة زجاجة من البيرة Beer، وزجاجة واحدة من الويسكي Whisky، وزجاجة من الجن[١] Gin، وزجاجة من النبيذ Wine، وزجاجتين من الصودا، وسبع زجاجات من مشروبات متنوعة[٢]. وأثناء احتفالات الزواج في كل من (غينيا) و(السنغال)، كان العروس يقدم لعروسه عشرون زجاجة من البراندي[٣] Brandy بالإضافة إلى بعض الهدايا الأخرى[٤].

بالنسبة للمستوى الديني، فقد تضمنت بعض الطقوس في المجتمعات الأفريقية جنوبي الصحراء، عبادة الإله الأعلى، وعدد من الآلهة الأقل شأنًا، بالإضافة إلى تبجيل الأسلاف، وهو ما يعرف " بالمعتقدات الأرواحية "، التي تطلبت بعض الطقوس التي اعتمدت في كثير من الأحيان على المشروبات الكحولية. كما استلزم طلب الدعم من الأسلاف والآلهة عند قبائل الأكان تناول المشروبات الكحولية، والتضحية بها[٥]. ويظهر من خلال هذه الاحتفالات والطقوس أنها كانت

---

(١) الجن هو : مشروب كحولي مقطر يحتوى على ٣١% كحول، انظر، حسين علي: المعجم الحديث لمصطلحات الصناعات الغذائية، دار علاء الدين للنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠١٨، ص٩٨.

(2) Dumett, Raymond. E: Op.cit, P. 84.

(٣) البراندي مشروب كحولي، عبارة عن نبيذ مقطر، يصنع الفاخر منه في فرنسا، ويحتوي على نسبة عالية من الكحول تبلغ ٦٥-٧٠%، انظر، حسين علي: مرجع سابق، ص٣٦.

(4) Durand: A Voyage to Senegal, London, 1806 , P.34.

(5) Dumett, Raymond: Op.cit, pp. 76, 84.

تعتمد على المشروبات الكحولية وأنها مزجت بين المشروبات محلية الصنع، والمشروبات المستوردة التي جلبها الأوروبيون.

ومع شيوع هذه العادات بين عدد كبير من القبائل الأفريقية، أكدت الدراسات الأنثروبولوجية المهتمة بالمجموعات العرقية الأفريقية أن احتفالات استجداء الأسلاف كانت من أكثر المناسبات شيوعًا للشراب الجماعي(١).

وترتبط بهذه الطقوس الدينية، بعض الطقوس الجنائزية، التي كان للمشروبات الروحية دور مهم خلالها، فيؤكد الأنثروبولوجيون أن تناول المشروبات الكحولية كان واحدًا من المظاهر المهمة لهذه الطقوس(٢)، فعلى سبيل المثال تقتضي الاحتفالات الجنائزية لشعب الأكان سكب مشروب الرم الأوروبي في أسفل حلق المتوفى، بل إن بعض زجاجات المشروبات الكحولية كانت تدفن مع المتوفى بجانب بعض الملابس والحلي الذهبية، وكان الكهنة يسكبون كمية إضافية من المشروبات الكحولية على الأرض بزعم تطهيرها قبل عملية الدفن. وبعد مرور ثلاثة أيام من الجنازة يستهلك المشيعون مجموعة كبيرة من المشروبات الكحولية؛ للتعبير عن إظهار الاحترام للمتوفى، ولذا كان يتم تناول المشروبات الكحولية عدة مرات: في اليوم الخامس عشر للوفاة، وفي ذكرى الأربعين، والثمانين، ومرة أخرى في ذكرى مرور عام على الوفاة(٣).

وعلى الصعيد الاقتصادي، لم يغب استخدام المشروبات الكحولية في الطقوس المتعلقة ببعض الأنشطة الاقتصادية، فكان تناول هذه المشروبات طقس رمزي يؤدى بعد ختم العقود القانونية أو التجارية، وخاصة تلك التي تنطوي على نقل

(1) Bersselaar, Dmitri Van Den: The King of Drinks: Schnapps Gin From Modernity to Tradition, Library of Congress, Lieden- Boston, 2007, P. 15, Dumett, Raymond: Op.cit, P. 82.
(2) Bersselaar, Dmitri: Op.cit, P. 15, Dumett, Raymond: Op.cit, P. 82.
(3) Dumett, Raymond: Op.cit, pp. 82-84.

ملكية الأرض، أو أداء اليمين في نزاع قانوني[١]. وكان للمشروبات الكحولية استخدامات اقتصادية أخرى، حيث استخدمت كعملة تبادلية، وكحافز قوي للتجارة، وهو أمر أسهم في استمرارية هذا النشاط وازدياده[٢].

نتيجة لتلك الاستخدامات المتعددة للمشروبات الكحولية، ازدادت كميات التقطير المحلي لهذه المشروبات، ومن جهة ثانية، زاد الإقبال على المشروبات الكحولية المستوردة؛ تلبية للطلب المتزايد عليها باستمرار في الكثير من المجتمعات الأفريقية[٣].

كان هذا وضع تناول المشروبات الكحولية واستخدامها في المجتمعات الأفريقية قبيل العهد الاستعماري، فما هي مسئولية الأوروبيين عن استشراء ظاهرة السُكر، والإقبال على شراء المشروبات الكحولية المستوردة؟

يرى أحد الباحثين أن الربط بين الاستعمار وإدمان المشروبات الكحولية، وانتشار تجارتها أمر مبالغ فيه، وأن الأفارقة أقبلوا على تناول المشروبات الكحولية قبل العهد الاستعماري، ويؤكد أن الدول الاستعمارية بذلت جهودًا كبيرة للحد من هذه التجارة[٤].

وإذا كنا نوافقه الرأي في أن المشروبات الكحولية لم تكن وليدة عهد الاستعمار، على النحو الذي سبق تبيانه، فإن الدول الأوروبية تسببت في تصدير هذه السموم إلى أفريقيا قبل أن يصبح لها سلطة استعمارية هناك، إذ اعتمد نشاط التجار الأوروبيين إلى حدٍ كبير خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر على

(1) Ibid, P. 84.
(2) Heap, Simon: Liquor Licences and Spirit Boycotts: the Struggle to Control Liquor in Ibadan and Abeokuta, Southern Nigeria, 1908-9, Social History of Alcohol and Drugs, Vol. 25, 2011, P. 108.
(3) Dumett, Raymond: Op.cit, P. 93.
(4) Bersselaar, Dmitri: Op.cit, pp. 14-16.

التجارة في مشروبات الرم والجن اللذين لم يكونا مجرد سلعة بل كانا بمثابة عملة استعملها تجار أوروبا في الحصول على الكثير من السلع الأفريقية، لذا صدرت المشروبات الكحولية إلى أفريقيا بكميات ضخمة، فالإحصاءات تثبت أن صادرات الرم من نيو إنجلند إلى أفريقيا بلغت ٨٠% من إجمالي صادراتها خلال عام ١٧٧٠[١].

وإبان سنوات التنافس الأوروبي للسيطرة على أفريقيا ازدادت ظاهرة الإتجار في المشروبات الكحولية المستوردة، وازداد إقبال الأفارقة على شرائها، فعقد معاهدات الحماية والنفوذ مع زعماء القبائل المحلية كان يتم مقابل بعض الهدايا، مثل: الرم والتبغ، والبسكويت، والقماش، والمال، وذلك بهدف إقناع المترددين في قبول فرض الحماية الأجنبية على أراضيهم. ومثال ذلك أنه في خضم التنافس حول الكاميرون، اتهم الألمان والإنجليز بعضهم البعض بخداع المواطنين للحصول على التوقيعات، وذلك من خلال إغراء الأفارقة بالمشروبات الكحولية والهدايا المتنوعة. ولكي يكسب التجار الألمان في الكاميرون أفضلية تجارية على منافسيهم الفرنسيين، قاموا بتهريب كميات كبيرة من الأسلحة والمشروبات الكحولية[٢].

غير أن كبار رجال الأعمال والتجار الألمان لم يقنعوا بالحصول على مكاسب تجارية، دون أن تكون لهم سلطة سياسية في أفريقيا تدعم نشاطهم، ولذا ضغطوا على المستشار الألماني بسمارك **Bismarck**، ليتحرك نحو السيطرة على مناطق نفوذ ألمانية في القارة الأفريقية، ومن هؤلاء أدولف فورمان **Adolf Woermann** وهو رئيس إحدى الشركات الألمانية التي عملت في التجارة مع

(1) Pan, Lynn: Op.cit, P. 8.

(2) Rudin, Harry: Germans in the Cameroons 1884-1914 A Case Study in Modern Imperialism, Yale University Press, 1938, pp. 45-46, 96.

أفريقيا، والذي طلب من بسمارك التحرك لاستعمار المناطق المهمة في أفريقيا، وعندما طلب منه بسمارك تحديد المناطق المهمة في غربي أفريقيا التي يمكن للرايخ السيطرة عليها[١]، كان الخط الذي رسمه (فورمان) هو نفسه طريق تجارة المشروبات الكحولية الذي نقل عبره الجن من ألمانيا وهولندا إلى المستعمرات الأفريقية، وأسهمت جهود شركة فورمان وصلاتها مع زعماء أشهر القبائل المحلية بالكاميرون كقبائل (دوالا)، في قبول الحماية الألمانية على أراضي منطقة دوالا على دلتا نهر الكاميرون عام ١٨٦٨م، وكانت هذه المعاهدة وغيرها تمهيدًا لفرض النفوذ الألماني على الكاميرون بموجب اتفاقية وقعت عام ١٨٨٤[٢]. ومن هنا يبدو أن ثمة صلة ليست ضعيفة بين تجارة المشروبات الكحولية واستعمار أفريقيا.

وبهذا جرى تنافس في تقديم كميات أكبر من الجن والرم والتبغ والقماش، والبنادق النارية لكسب مناطق نفوذ جديدة[٣]، وهو ما دفع هاري رودين Rudin Harry للقول بأن المواطنين كانوا على استعداد لتوقيع أي معاهدة مع الرجال البيض طالما دخلت المشروبات الكحولية في إبرام الصفقة[٤].

وعلى الصعيد التجاري، استعملت المشروبات الكحولية في إبرام الصفقات التجارية، وحققت نتائج مربحة للتجار الأوروبيين، إذ ساعدتهم في إقناع الأفارقة بخفض سعر منتجاتهم المحلية، ولذا تيقن هؤلاء التجار أنه بدون مشروبات كحولية لن تكون هناك تجارة مربحة مع أفريقيا[٥].

(1) Pan, Lynn: Op.cit, P.15, Rudin, Harry: Op.cit, P. 160.
(2) Pan, Lynn: Op.cit, P.16 .
(3) Rudin, Harry: Op.cit, P.47.
(4) Germans In The Cameroons, P. 382.
(5) Ibid, P. 382.

يظهر مما تقدم، تسارع حركة التجارة في المشروبات الكحولية قبل عهد الاستعمار الأوروبي لأفريقيا. وشكلت مختلف العلامات التجارية للمشروبات الكحولية الجن والرم والويسكي والبراندي وغيرها، واحدة من أبرز السلع التجارية الأوروبية المستوردة في غرب أفريقيا منذ الوقت الذي زار فيه الأوروبيون ساحل أفريقيا الغربي لأول مرة خلال القرن الخامس عشر(١).

كما تسببت الدول الأوروبية في تزايد هذا النشاط البغيض من جهة أخرى، فتجارة المشروبات الكحولية كانت وثيقة الصلة بحركة تجارة الرقيق عبر الأطلسي والتي حركت دفتها القوى الاستعمارية(٢)، فتجارة الرقيق عززت بيع الأسلحة والبارود والمشروبات الكحولية؛ حيث استخدمت الأسلحة والبارود للإغارة على الأحرار وقنصهم، تمهيدًا لبيعهم الذي كان يتم في كثير من الأحيان مقابل أنواع مختلفة من المشروبات الكحولية كالرم والويسكي(٣). وتؤكد شهادة ديوران Durand الحاكم السابق لجزيرة سانت لويس Saint Louis الفرنسية أثناء زيارته للسنغال عام ١٨٠٦م، أن الفرنسيين لكي يحصلوا على العبيد والعاج والذهب، وبعض السلع الأخرى، قدموا للأفارقة البراندي والحرير والقطن والحديد(٤). كما قدم التجار البرتغاليون للأفارقة مشروب البراندي وبعض السلع الأخرى المجلوبة من لشبونة Lispone، في مقابل الحصول على سلع متنوعة(٥).

(1) White, Arthur Silva: The Development of Africa, London, 1890, P. 242.

(٢) Olukoju, Ayodeji: Op.cit, P.350.

(3) Heap, Simon: Op.cit, P. 108.
(4) Durand, J. : Op.cit, P. 119.
(5) Ibid, P. 51.

وحتى بعد إلغاء تجارة الرقيق، لم ينخفض الطلب على المشروبات الكحولية، إذ واصل التجار الأوروبيون إغراق غربي أفريقيا بالمشروبات الكحولية، لا سيما مع الإقبال الكبير على شرائها من طرف الزعماء الافارقة، بل وأصبح العمال الأفارقة يرغبون في تقاضي أجورهم مشروبات كحولية وأسلحة فقط(١).

وبحلول عام ١٨٣٠ جذب زيت النخيل اهتمام الأوروبيين كسلعة مربحة بديلة للرقيق، لا سيما في منطقة دلتا نهر النيجر، وكان معظم رواد تجارة زيت النخيل هم أنفسهم تجار ليفربول **Liverpool** الذين تاجروا في الرقيق الأفريقي من قبل، ولذا ظل أسلوب المقايضة القديم قائمًا، وكانت المشروبات الكحولية والأسلحة أهم سلعتين يحصل عليهما الأفارقة، فاختفت تجارة الرقيق وانتشرت تجارة المشروبات الكحولية(٢).

وبذلك رسخ التجار الأوروبيون تجارة المشروبات الكحولية في المجتمع الأفريقي قبل فرض القوى الأوروبية سيطرتها على دول أفريقيا، فكيف تعاملت هذه القوى مع هذه التجارة في بدايات العهد الاستعماري؟

يؤكد الجغرافي البريطاني آرثر سيلفا هوايت **Arthur Silva White** – عضو الجمعية الملكية الجغرافية ببريطانيا – أن استيراد المشروبات الكحولية، سار جنبًا إلى جنب مع الهيمنة الأوروبية، شمالاً وجنوبًا وشرقًا وغربًا، وجري تدفق كميات ضخمة من الكحوليات السامة إلى أفريقيا من قبل التجار الأوروبيين التابعين للقوى الاستعمارية(٣).

(1) Olorunfemi, A: The Liquor Traffic Dilemma in British West Africa: the Southern Nigeria Example 1895-1918, The International Journal of African Historical Studies, Vol.17, No.2, 1984, P. 230.
(2) Pan, Lynn: Op.cit, P. 8.
(3) White, Arthur Silva: Op.cit, P. 242.

ونتيجة لذلك أكدت الإحصاءات أن أكثر من ثلاثين مليون جالون من هذه الكحوليات صُدرت الى أفريقيا في الفترة من ١٨٨٣م إلى نهاية ١٨٨٧م، وشاركت معظم الدول الاوروبية في هذه التجارة البغيضة.

ومع إغراق الأسواق الأفريقية بهذه السموم، توسل الزعماء الأفارقة أحيانًا، وكافحوا من أجل استبعاد حركة المشروبات الكحولية من أراضيهم، ولكن دون جدوى[١].

فقد توسل حاكم إمارة نوب Nupe ويدعى مالك Malike في عام ١٨٤٤ إلى المطران البريطاني صامويل كروثر Samuel Crowther أسقف نيجيريا، قائلاً له : " لقد دمر مشروب الرم بلدي، حيث دمر شعبي وأصابه بالجنون "، وطلب منه التوسل للملكة فيكتوريا ملكة بريطانيا (١٨٣٧-١٩٠١)، لكي تمنع جلب هذه المشروبات إلى أرضه[٢]. كما انزعج بعض زعماء القبائل في جنوب أفريقيا، لا سيما قبائل الكافيرز Kaffirs من حركة تجارة المشروبات الكحولية في أراضيهم؛ ولذا وقفوا موقفًا معارضًا ضد انتشار هذه التجارة، وأعلن بعضهم أنهم لن يتسامحوا مع أولئك الجناة من التجار الذين يروجون لهذه السموم. حتى إن بعض الزعماء وإن كانت تأتيه المشروبات الكحولية أحيانًا على سبيل الهدية فإنه كميثاق شرف منه كان عليه أن يسعى لعدم تقديم هذه المشروبات لرعاياه[٣].

لقد أصبحت تجارة المشروبات الكحولية العملية التجارية الأكثر قيمة في المستعمرات البريطانية في غربي أفريقيا، ولذا لم يكن غريبًا أن تفسح الإدارة البريطانية المجال أمام الشركات والمستثمرين البريطانيين، فرئيس الوزراء

(1) Ibid, P. 242.
(2) Pan, Lynn: Op.cit, P. 12.
(٣) Bryden, Henry Anderson: Gun and Camera in Southern Africa, London, 1893, pp. 258-259.

البريطاني اللورد ساليسبوريSalisbury أثناء رئاسته للوزراء للمرة الثانية (١٨٨٦-١٨٩٢) يفصح بوضوح عن هذا الهدف بقوله: "إن مهمتنا في هذه البلاد الجديدة أن نمهد الطريق أمام التجارة والشركات البريطانية، وأمام تشغيل رأس المال البريطاني"(١). واستفادت شركات تجارة المشروبات الكحولية من هذه السياسة، بدليل ما ذكره Hugh Grosvenor دوق ويستمنسترWestminster (١٨٧٤-١٨٩٩م)، نقلاً عن جيمس إيرفين James Irvin أحد تجار ليفربول، الذي عاين بنفسه النشاط الكبير لأكثر من اثني عشر شركة من شركات الخمور البريطانية، والتي نقلت عشرين ألف برميل من الخمور على متن عشرين سفينة، حطت رحالها على مسافة ٢٥٠ ميلاً فقط من ساحل أفريقيا الغربي(٢).

وبهذا توسعت شبكة تجارة المشروبات الكحولية وأصبح هناك منتفعين من هذه التجارة من التجار الأجانب والمحليين على السواء، بل وأصبحت مئات الزوارق الأفريقية تحمل السلع المهمة مثل زيت النخيل، والمطاط، والعاج، والذهب، وأهم المنتجات في الداخل، في سبيل الحصول على الكحوليات الضارة التي استأثرت بثلث القوة الشرائية للأفارقة(٣).

وجرى توسع مماثل في تجارة المشروبات الكحولية في جنوب أفريقيا، فيذكر أن هولندا تسببت في إدمان السكان الأصليين للمشروبات الكحولية في أراضي بتشوانالاند، وتعزي هذه العادات في الأساس للمستوطنين الأوروبيين الذين نشروا

(١) كانيكي، م. هـ. ي: الاقتصاد الاستعماري: المناطق التي كانت خاضعة للنفوذ البريطاني، تاريخ أفريقيا العام، المجلد السابع: أفريقيا في ظل السيطرة الاستعمارية ١٨٨٠-١٩٣٥م، إشراف: أ. آدو بواهن، اليونسكو، ١٩٩٠، ص٣٩٢.

(2) House of Commons: The Liquor Traffic among the African Races Observation, Hansard, Deb 06, May 1889, Vol.335, P. 1200.

(3) Ibid, P. 1209.

ثقافة الشرب بين السكان الأصليين(١). بل إن بعض أحزاب الحكومة الاستعمارية البريطانية أصبحت متورطة في هذه التجارة، فبعض مسئولي مستعمرة الرأس تورطوا في تسويق البراندي، وإدخال أنواع رديئة من المشروبات الكحولية وتدمير صحة السكان(٢).

ولم يكن توسع القوى الاستعمارية في تجارة المشروبات الكحولية، وسماحها بهذا النشاط، وحده المتسبب في استشراء ظاهرة الإقبال على هذه المشروبات المستوردة، بل عمدت تلك القوى لاتباع بعض الإجراءات التي تسببت في زيادة إقبال الأفارقة على هذه المشروبات، ومن هذه الإجراءات استخدام الكحوليات المستوردة كوسيلة لإقناع العمال بالتوقيع على عقود الأعمال الشاقة، بل إن أجورهم كانت تدفع بالمشروبات الكحولية في بعض الأحيان، ففي بعض مستعمرات التاج البريطاني كان شائعًا دفع أجور العمال خمورًا، ولم تكن هناك أية قوانين تحظر مثل هذه الممارسات في كل المستعمرات البريطانية(٣).

وفي المستعمرات الألمانية، تقاضى كثير من العمال الكاميرونيين العاملين في مجال النقل أجورهم خمورًا ؛ لأنهم كانوا يبيعونها في الداخل بأسعار مربحة(٤).

أما في الكونغو البلجيكي، فتشير التقارير الوثائقية إلى أن شركة سكة حديد الكونغو، التي قامت بإنشاء الخط الحديدي بالكونغو الحرة خلال ثمانينيات القرن التاسع عشر، اعتمدت على بعض العمال الذين استقدمتهم من (أكرا) بمستعمرة

---

(1) Ibid, P.1199.

(2) Bryden, Henry Anderson: Op.cit, P. 128, Ambler,Charles and Crush, Jonathan: Alcohol in Southern African Labor History, In: Ambler,Charles and Crush, Jonathan (Eds): Liquor and Labor in Southern Africa, Ohio University Press, USA, 1992, P.1.

(3) House of Commons: The Liquor Traffic among the African Races, P.1204.

(4) Rudin, Harry: Op.cit, P. 382.

ساحل الذهب لتنفيذ المشروع، وكان هؤلاء العمال يتقاضون أجورًا مادية بالإضافة إلى بعض الزجاجات من مشروب الرم، وحصصًا من بعض السلع الغذائية(١).

هكذا يبدو جليًا أن المشروبات الكحولية كانت معروفة في المجتمع الأفريقي قبل العهد الاستعماري، نظرًا للاستخدام في بعض الطقوس الدينية والاجتماعية، بل واستخدامها في بعض الأنشطة الاقتصادية، لكن هناك ثَمَّتَ علاقة واضحة بين ازدياد ظاهرة السُكر بين السكان الأصليين، ونشاط التجار الأوروبيين، وسياسات الإدارات الاستعمارية منذ بداية وجودها في أفريقيا. ومع زيادة معدلات التجارة في المشروبات الكحولية المستوردة، بدأت بعض الأصوات تطالب بحظر هذه التجارة، فما هي الدوافع التي أدت لإثارة هذه المسألة؟

ثانياً- دوافع إثارة مسألة تجارة المشروبات الكحولية في المستعمرات الأفريقية:

يستشف من الوثائق والمراسلات أن ثمة دوافع إنسانية حركت القوى الاستعمارية لمناقشة تلك المسألة، استجابة لجهود جمعيات الاعتدال في أوروبا، مثل: الجمعية البريطانية لتعزيز الاعتدال التي تأسست عام ١٨٣٥م، وجمعية تحالف المملكة المتحدة التي تأسست عام ١٨٥٣م، واتحاد الاعتدال الوطني الذي تأسس في بريطانيا عام ١٨٨٤م، كما أيد تلك الجهود بعض رجال البعثات التنصيرية، لا سيما في بريطانيا، والولايات المتحدة الأمريكية؛ فتحركت تلك القوى التي رأت أنها بحاجة للتصدي لهذه الشرور، وأنها بصدد رسالة حضارية من خلال تشجيع التجارة المشروعة(٢).

(1) F.O 403/304: Inclosure 10 in No.18: Report by Messrs. Williams and Atkins and Dr. Easmon, Accra, December 18, 1891, P.43.

(2) House of Commons: The Liquor Traffic among the African Races, P. 1196, 1197, Chatelian, Heli: The Internal Slave Trade in Africa, Journal of the American Geographical Society of New York, Vol.28, No.1, 1896, P. 70.

وكانت النداءات الإنسانية هي الهدف المعلن لإثارة مسألة تجارة المشروبات الكحولية في أفريقيا، فقد أكد هنري بورن Henry Bourne – المصلح الاجتماعي الإنجليزي أن القوى الاستعمارية وعلى رأسها بريطانيا، وألمانيا، وفرنسا، وبلجيكا، اكتشفوا منذ بداية إدارتهم لمستعمراتهم الأفريقية، أنه مهما كانت الأرباح السريعة التي يجنيها أولئك الذين يشرعون في تجارة المشروبات الكحولية، فإنها تشكل عائقًا خطيرًا على طريق التقدم المحلي(١). فما هي حقيقة هذه الدوافع الإنسانية؟

في الوقت الذي شهد توسعًا في تجارة المشروبات الكحولية في أفريقيا، كان المنصرون الأوروبيون يحققون قدرًا من النجاح في تحويل الأفارقة إلى المسيحية، ولكي يغيروا الصورة النمطية للأفريقي من صورة الوحشية إلى مخلوق خاطئ يتطلب الخلاص، فإن أحد الخطايا التي سعى المنصرون إلى علاجها كانت خطيئة السُكر، فبدأوا يطالبون حكوماتهم بوقف تجارة المشروبات الكحولية(٢).

ففي (الكاميرون) نادى رجال البعثات التنصيرية بوقف تجارة المشروبات الكحولية منذ بداية عملهم في المستعمرة، وطالبوا في عام ١٨٨٥م إما بحظر تجارة المشروبات الكحولية تمامًا، أو فرض رسوم عالية على استيرادها ليصبح الحصول عليها صعبًا في المستعمرات الألمانية، وإزاء عدم استجابة السلطات الألمانية؛ تجددت مطالبة البعثات التنصيرية مرة أخرى خلال عام ١٨٨٧م وهددوا بتحطيم كل حاويات المشروبات الكحولية القادمة إلى المستعمرة(٣).

(1) Bourne, H.R. Fox: Agreement of European Powers as to Liquor Supply in Africa, Journal of The Society of Comparative Legislation, Vol.1, No.2, (Jul, 1899), P.289.
(2) Pan, Lynn: Op.cit, P. 9.
(3) Rudin, Harry: Op.cit, pp. 383-384.

وردًا على منتقدي تجارة المشروبات الكحولية والأسلحة، أكد فورمان – رجل الأعمال وعضو البرلمان الألماني الرايخستاغ Reichstag – بأن تداول المشروبات الكحولية في الكاميرون الألماني لا يتم على نطاق واسع عكس ما أكده المنتقدون، وأن نصيب استهلاك الفرد من المشروبات الكحولية هناك منخفض جدًا، وأن أجود أنواع المشروبات الكحولية تباع للسكان الأصليين، وإلا فإنهم سيشربون مشروباتهم المحلية الضارة جدًا، وعارض فورمان فرض رسوم إضافية على استيراد المشروبات الكحولية ؛ لأنها ستضر بالتجارة الألمانية، وتساءل كيف يمكن حرمان الآلاف من الألمان ممن يعتمدون في كسب عيشهم على صناعة المشروبات الكحولية وتجارتها(١).

وفي بريطانيا، ظهر اتجاهان متناقضان، الأول: أيد تجارة المشروبات الكحولية، وعلى رأسهم عدد من المسئولين الاستعماريين، والمستكشفة الإنجليزية ماري كينجسلي(٢). أما الاتجاه الثاني : فقد نادى بحظر تجارة المشروبات الكحولية في أفريقيا، لا سيما أعضاء البعثات التنصيرية البريطانيون، وبعض جمعيات الاعتدال، ومنها اللجنة المتحدة لمكافحة تجارة المشروبات الكحولية بين السكان الأصليين، برئاسة دوق ويستمنستر(٣)، التي حثت مستر هاركورت

---

(1) Ibid, P.384.

(٢) استندت كينجسلي في موقفها المؤيد لتجارة المشروبات الكحولية إلى أنها رأت عددًا كبيرًا من السُكارى في بضع ساعات فقط في حي فوكسهول Vauxhall بالعاصمة لندن، أكثر =ما شاهدته من حالات سُكر في كل منطقة غربي أفريقيا في أسبوعٍ كامل. ورد لوجارد على هذه الملاحظة بأن السُكر في أفريقيا أقل وضوحًا؛ لأن تناول الخمور كان يتم في القرى بعيدًا عن أنظار الأوروبيين، أما الذين يعيشون في المدن فيمثلون نسبة ضئيلة من السكان الأفارقة، انظر:

Pan, Lynn: Op.cit, P.12.

(3) Ibid, P. 10.

Harcourt، وزير الدولة للمستعمرات، على ضرورة تقييد أو حظر استيراد المشروبات الروحية إلى غربي أفريقيا، وخصوصًا جنوب نيجيريا(١).

كما كافح القس جيمس جونسون James Johnson لمحاربة تجارة المشروبات الكحولية، وندد بهذه التجارة البغيضة، التي عدها أكثر خطورة من تجارة الرقيق. وناشد السلطات الاستعمارية البريطانية بالعمل على وقف هذه التجارة(٢).

ونتيجة للضغوط التي مارستها جمعيات الاعتدال، والجمعيات التنصيرية، وغيرهما من المهتمين بهذه المسألة، ناقش البرلمان البريطاني مسألة تجارة المشروبات الكحولية في أفريقيا في عامي ١٨٨٨، ١٨٨٩م، فقد تحدث دوق ويستمنستر في السادس من مايو عام ١٨٨٩م أمام البرلمان البريطاني، نيابة عن جمعيات الاعتدال البريطانية، والجمعيات التنصيرية، مؤكدًا على كثرة الشرور الناجمة عن تداول المشروبات الكحولية بين السكان الأصليين في أفريقيا، واصفًا إياها بالجذور السرطانية التي تنمو بسرعة، واستدل على ذلك بمستعمرة (لاجوس) التي كانت قبل ست سنوات من خضوعها للتاج البريطاني لا تعرف سوى نشاطًا محدودًا في تجارة المشروبات الكحولية، ولكن مع التسهيلات التي منحتها الإدارة الاستعمارية لهذه التجارة، أخذت هذه التجارة تزداد بشكل مضطرد، ففي مدينة لاجوس التي لم يتجاوز عدد سكانها ٣٥ ألف نسمة، سمحت الحكومة

(١) Ambler, Charles: The Specter of Degeneration: Alcohol and Race in West Africa in the Early Twentieth Century, In Pliley, Jessica and Others (Eds) " Global Anti-Vice Activism, 1890-1950: Fighting Drinks, Drugs, and Immorality ", Cambridge University Press, 2016, P.104.

(٢) Ayandele, E. A: Holy Johnson: Pioneer of African Nationalism 1836-1917, Frank Cass and Company Limited, London, 1970, P.293.

بخمسٍ وعشرين محل بيع مشروبات كحولية بالجملة، فضلاً عن منح تراخيص لخمسين محل فرعي لبيع هذه المشروبات لسكان المدينة، ونفس الأمر ينطبق على محمية ساحل النيجر. نتيجة لما سبق ناشد دوق ويستمنستر الحكومة البريطانية بضرورة مواصلة جهودها لحظر تجارة هذه المشروبات(١).

اقتنع المسئولون في وزارة الخارجية بهذا المسعى، الذي من شأنه أن يعزز دور بريطانيا في مجال العمل الإنساني، مثلما كافحت طويلاً ضد تجارة الرقيق، ولأنه في مجال الإصلاحات الأخلاقية، تقود بريطانيا العالم، فإنها تدعم بقوة معاقبة تجار الرقيق، وتقييد تجارة المشروبات الكحولية في أفريقيا(٢).

ومن الملاحظ أن إثارة مسألة تجارة المشروبات الكحولية بعد سلسلة الجهود التي بذلتها جمعيات الاعتدال، جعلت مناقشي المسألة يلبسونها ثوبًا أخلاقيًا، فأعلنوا أن ثمت مسئولية أخلاقية وإنسانية تحركهم لوقف هذه التجارة الشائنة. وادعى اللورد ساليسبوري، رئيس الوزراء البريطاني، أن مؤتمر (بروكسل) المزمع عقده يعد الأول من نوعه في تاريخ العالم؛ لانعقاده لغرض " تعزيز مسألة إنسانية خالصة وتعبير عن حسن نية "(٣).

وبغض النظر عن الدافع الإنساني الذي نادت به جمعيات الاعتدال، والجمعيات التنصيرية، وتلقفه المسئولون الاستعماريون – لا سيما البريطانيون – هناك دوافع أخرى يمكن استنتاج أهمها من خلال تصريحات بعض المسئولين الاستعماريين.

(1) House of Commons: The Liquor Traffic among the African Races, pp. 1196, 1198.
(2) Pan, Lynn: Op.cit, P. 31.
(3) Ibid, P.34 .

وتعد المصالح الاقتصادية واحدة من أهم هذه الدوافع، فقد صرح السياسي البريطاني اللورد بارون أبيرديـر Baron Aberdare أمام مجلس العموم البريطاني بأن تجارة المشروبات الكحولية لا تؤثر فقط على الحالة الأخلاقية والصحية للمواطنين، وإنما تؤثر على مصالح التجارة البريطانية(١).

وحسب منظور بعض المسئولين والمستثمرين والمعتدلين البريطانيين، لم يخطئ أبيردير فيما ذهب إليه، فقد اتفق عضو البرلمان البريطاني السير جون كيناواي John Kennaway، وتجار المنسوجات القطنية التي تمثلها الغرفة التجارية في مانشستر، والجمعيات الإنسانية ومقرها لندن، وممثلها المطران توجويل Tugwell مطران غرب أفريقيا الاستوائية، على أن تقليص حركة تجارة المشروبات الكحولية، من شأنه أن يفسح المجال أمام السلع والمنتجات البريطانية كالقماش القطني، وغيره من السلع المفيدة، وهي منتجات بريطانية الصنع، بعكس المشروبات الكحولية التي لم تكن بريطانيا مصدرًا لصناعتها(٢)، وبالتالي فهي الأقل استفادة والأكثر تضررًا من تجارة المشروبات الكحولية، فهي فقط تقوم بتسويق منتج تصنعه فرنسا وألمانيا، مستفيدة من رسوم التصدير فقط(٣).

أيدت إدارة شركة النيجر الملكية البريطانية هذه المساعي(٤)، فقررت الشركة فرض رسوم عالية على استيراد المشروبات الكحولية عبر منطقة تمتد لمسافة مائة ميل في أعالي النيجر، وأعلنت أن سياستها نجحت في خفض استهلاك

(1) House of Commons: The Liquor Traffic among the African Races, P.1206.

(2) Olorunfemi, A: Op.cit, pp. 229, 232, Ambler, Charles: Op.cit, pp.103-104.

(3) Mcphee, Allan: The Economic Revolution in British West Africa, Frank Cass Company Ltd, Second Edition, London, 1971, P. 93.

(4) Ibid, P. 93.

الخمور في هذه المنطقة بنسبة ٧٥%[١]. بيد أن هذه السياسة أغضبت تجار المشروبات الكحولية والمستثمرين الألمان في مجال الشحن البحري[٢].

وكانت الرسوم التي فرضتها الشركة على استيراد المشروبات الكحولية في مناطق نفوذها خلال عام ١٨٨٩م وفقًا لما ذكره المبعوث الألماني هيرفون بوتكامر Herr von Puttkamer على النحو التالي: في منطقة (النيجر) الأدنى من (أكاسا) Akassa إلى لوكوجا Lokoja، بلغت الرسوم شلنان لكل جالون. أما في منطقة نهر (النيجر) أعلى مدينة (لوكوجا)، فقد فرضت رسوم إضافية تقدر بشلنين للجالون، لتصبح الرسوم الإجمالية للجالون أربعة شلنات[٣].

وفي الحقيقة كانت وراء مساعي شركة النيجر مكاسب اقتصادية كبيرة، فمطالبة الشركة، والحكومة البريطانية بفرض رسوم ثقيلة على تجارة المشروبات الكحولية، من شأنه أن يسمح لهم باحتكار التجارة المارة عبر مناطق نفوذ الشركة في النيجر الأدنى، وبالتالي احتكار الشركة للتجارة في غربي أفريقيا بوجه عام، ولن تؤثر الرسوم العالية على الشركة البريطانية سلبًا ؛ لأنها ببساطة سوف تصب في خزائنها[٤].

ومما يؤكد أن الشركة سعت لتحقيق مكاسب اقتصادية مغلفة بدوافع إنسانية، تلك الشكوى التي أرسلها تجار لاجوس، ووقع عليها ١٣٠ تاجرًا منهم إلى ألفريد مولوني Alfred Moloney حاكم لاجوس، أكدوا فيها أن شركة النيجر الملكية

(1) House of Commons: The Liquor Traffic among the African Races, P.1206.
(2) F.O 403/122: Inclosure 1 in No. 323: Royal Niger Company Chartered and Limited, by George Tubman-Goldie (Deputy Governor), London, December 16, 1889, pp. 261-262.
(3) F.O 403/122: Inclosure 1 in No. 290, From Herr Von Puttkamer to Prince Bismarck, Funchal, May 15, 1889, P. 216.
(4) Pan, Lynn: Op.cit, P.32 .

دفعت كثيرًا من رأسمالها الكبير بهدف خداع المنادين بحظر تجارة المشروبات الكحولية، وإيهامهم بأن جهودهم البطولية، أسهمت في خفض هذه التجارة بنسبة ٧٥ %، بالرغم من تورط الشركة نفسها في هذه التجارة؛ ولذلك طالب أولئك التجار بأن يكون هناك تحقيق حول كمية المشروبات الكحولية المستوردة إلى البلاد خلال السنتين السابقتين على منح الشركة ميثاق عملها عام ١٨٨٦، وخلال السنتين التاليتين لمنح هذا الميثاق، ولا شك أن هذا التحقيق سوف يبدد الوهم الذي تشيعه الشركة(١).

ومن الدوافع الاقتصادية للمناداة بحظر تجارة المشروبات الكحولية أيضًا مشكلة تدني مستوى العمالة الأفريقية، لما تسببه هذه المشروبات من ضعف وهزال ، وكسل للسكان الأصليين، وهم المصدر الرئيس للعمالة في المستعمرات(٢). وقد أكد البعض أن الشرب المنتظم للرم والجن قد تسبب في إصابة أعداد كبيرة من الرجال بحالات من العجز والكسل الذي أوقف التجارة المفيدة وعرقل التنمية الاقتصادية، وأدت المشروبات الكحولية الأوروبية إلى التدهور الشامل للقبائل والمجتمعات المحلية(٣).

ويرتبط بهذا الدافع، دافع آخر عنصري، ذلك أنه من المفارقات انطلاق شهادات بعض المسئولين الاستعماريين من اعتقاد عنصري بعدم استصواب السماح للسكان الأصليين بالشرب، ومن هؤلاء: سيسيل رودس Cecil Rhodes، وستار جيمسون Starr Jameson، والسير سيدني شيبارد Sidney Sheppard، وهي أسماء يعزى إليها دعم سياسات التمييز العنصري

(1) F.O 403/122: Inclosure 3 in No.111: From the Merchants, Traders, and Residents of Lagos to Governor Moloney, Lagos, March 12, 1889, pp. 66-67.
(2) White, Arthur Silva: Op.cit, P. 243.
(3) Dumett, Raymond: Op.cit, P. 72.

في أفريقيا. فعلى سبيل المثال، رأى رودس أن السماح بتجارة المشروبات الكحولية وتداولها بين الأفارقة تعد سياسة اقتصادية سيئة؛ لأنها تؤثر على العمالة المحلية، فقد كثرت الشكاوى من مناطق التعدين في جنوب أفريقيا، نتيجة لما أحدثه السُكر من حالات تغيب بين العمال الأفارقة وخفض قدراتهم الإنتاجية. ويؤكد هذا التعامل العنصري القائم على المصلحة الاستعمارية فقط أن اتفاق عام ١٨٩٤ الذي وضع الإطار الأساسي لقاعدة المستوطنين البيض في روديسيا الجنوبية، اختار المشروبات الكحولية باعتبارها واحدة من السلع المحرمة على الأفارقة دون البيض، وإخضاعها لتشريع استثنائي(١).

ولا تعني هذه الشواهد بالطبع أن الأوروبيين الآخرين لم يكونوا عنصريين، فعمليًا كان الجميع عنصريين بالمعنى الكامل للكلمة. وكان الفرق بين رجال البعثات التنصيرية وغيرهم ممن سعى إلى "حماية المواطنين"، والمستوطنين البيض هو أن رجال تلك البعثات كانوا ينظرون إلى الأفارقة كأطفال يتم تعليمهم وتخليصهم، في حين أن المسئولين الاستعماريين كانوا ينظرون إليهم على أنهم قوة عاملة للاستغلال. وفي هذا السياق يبدو هذا النوع من الدونية في التعامل مع المجتمع الأفريقي(٢).

بناء على ما سبق، كانت الدوافع الاقتصادية هي المحرك الأساس لرجال الدولة، وممثلي الغرف التجارية البريطانية، للمناداة بتقييد تجارة المشروبات الكحولية، فلم تشأ بريطانيا أن تصبح مستعمراتها محطات تجارية أجنبية(٣)، وكان

(1) Pan, Lynn: Op.cit, PP.11,12.
(2) Ibid, P.11 .
(3) Olorunfemi, A: Op.cit, P. 233.

وجود رأس مال أجنبي، وشحن أجنبي، ومشغلين أجانب؛ سببًا كافيًا لمهاجمة هذه التجارة(١).

فقد تصاعدت حملة بريطانية ضد التقدم الذي أحرزه الألمان في المنافسة مع بريطانيا في الأسواق العالمية(٢)، وهو ما عرف شعبيًا باسم "صنع في ألمانيا"؛ لذا لم يتحمس البعض للدفاع عن تجارة المشروبات الكحولية، ومنهم لوجارد Lugard الذي رأى في هذه التجارة كارثة؛ لأنه منذ أن زودت السفن الألمانية الأفارقة بشحنات من المشروبات الكحولية، تمكنت ألمانيا من منافسة بريطانيا في احتكار تجارة زيت النخيل(٣)، وبسبب هذه المشروبات تراجع الطلب بشكل كبير على استيراد سلع مانشستر Manchester وبرمنجهام Birmingham(٤).

---

(1) Pan, Lynn: Op.cit, P.12 .

(2) Olorunfemi, A: Op.cit, P. 233.

كان مما أثار قلق البريطانيين هو حداثة التصنيع الألماني الذي بدأ فقط في عام ١٨٥٠، وأحرز تفوقًا ملحوظًا أمام الصناعة البريطانية ذات التاريخ العريق، وظل هذا التنافس الاقتصادي السلمي حتى الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤، للمزيد حول هذا التنافس، انظر:

Neuburger, Hugh and Stokes, Houston. H: The Anglo-German Trade Rivalry, 1887-1913: A Counterfactual Outcome and its Implications, Social Science History, Vol. III, No. 2 (Winter, 1979), P. 187, 188-190, Murray, Kenric: Mr. Chamberlain and Colonial Commerce, The Economic Journal, Vol.7, No. 25, (Mar 1897), pp. 21-33.

(3) Olorunfemi, A: Op.cit, P. 233, Olorunfemi, A: West Africa and Anglo-German Trade Rivalry 1895-1914, Journal Of The Historical Society Of Nigeria, Vol. 11, No. 1/2 (Dec, 1981 - June 1982) , P. 24.

(4) Olorunfemi, A: The Liquor Traffic, P. 235.

لعبت تجارة المشروبات الكحولية دورًا مهمًا في التنافس الألماني البريطاني، فإذا كانت بريطانيا قد سيطرت على تجارة الواردات في غربي أفريقيا، وكانت المصدر لأكثر من ٧٠% من جميع السلع المستوردة في هذا الإقليم، فإن ألمانيا عولت على تصدير

غير أن وجهة نظر مخالفة لهذا الاتجاه تزعمها فريق آخر من التجار المعارضين لوقف تجارة المشروبات الكحولية، وكان يمثلهم الأخوان سوانزي Swanzy، والإخوة ميلر Miller، وجون هولت John Holt ، وزعم هؤلاء أن تجارتهم مع غرب افريقيا تعتمد علي تجارة المشروبات الكحولية وهي ضرورية لبقاء نشاطهم التجاري ككل واستمراريته(١)، واعتبر البعض أن " المفتاح لفتح جميع الأبواب هو الجن "(٢).

واستدل تجار المشروبات الكحولية في دعم وجهة نظرهم بأن تجارة المشروبات الكحولية تعد حافزًا مفيدا لشراء المزيد من السلع الأوروبية من قبل الأفارقة، ولذلك اعتبروا أن الحملة ضد تجارة هذه المشروبات تعد نكسة كبيرة للتجارة الأوروبية في غرب أفريقيا(٣).

وقد تبنت ماري كينجسلي Mary Kingsley قضية هؤلاء التجار، وأكدت لوزير المستعمرات مبالغة الصحفيين الذين رسموا صورة غير عادلة لآثار تجارة

المشروبات الكحولية هناك بسبب تفوقها في مجال صناعة المشروبات الكحولية، ولم يكن بوسع أي دولة – بما في ذلك بريطانيا – منافستها في هذا المجال، فلا يستغرب أن يكون حوالي ٥٠% من إجمالي واردات نيجيريا خلال الفترة من ١٨٦٠ إلى ١٨٩٩ عبارة عن مشروبات كحولية ألمانية. وعلى كلٍ، فقد أدى التنافس الألماني البريطاني إلى توقيع الاتفاقية الأنجلو–ألمانية عام ١٨٩٤، والتي حاولت فرض نوع من المراقبة على المنافسة المحتدمة بين التجار الألمان والبريطانيين. لكن ضآلة الرسوم المفروضة على استيراد المشروبات الكحولية كانت تفتح المجال من جديد أمام التنافس بين الطرفين، انظر:

Bourne, H.R. Fox: Op.cit, P.288, Olorunfemi: West Africa and Anglo-German Trade, P. 23.

(1) Olorunfemi, A: The Liquor Traffic, P. 231.

(2) Mcphee, Allan: Op.cit, P. 9.

(3) Ambler, Charles: Op.cit, pp.103-104.

المشروبات الكحولية في غرب أفريقيا. وألمحت كينجسلي إلى أن هذه المشروبات كانت دائمًا العمود الفقري للتجارة البريطانية في غرب أفريقيا(١)، وأن هذه المشروبات سلعة عادية لا تحتاج لهذا الجدل، وأنها أقل ضررًا من القنب (الحشيش) الهندي(٢).

من خلال عرض هذه الدوافع اتضح أن اعتبارات المصلحة الذاتية للمنتفعين من تجارة المشروبات الكحولية في أفريقيا، هي المحرك الأساس لإثارة هذه المسألة، وطرحها للنقاش في مؤتمر بروكسل عام ١٨٨٩م، بل إن كورنيليوس باتونPatton, Cornelius عدها الدافع الوحيد وراء إثارة المسألة(٣).

وعمومًا، فنتيجة لبعض الجهود الحثيثة التي بذلها بعض رجال البعثات التنصيرية، وجماعات الإصلاحيين في أوروبا؛ ضغطت بريطانيا على بلجيكا للدعوة لعقد مؤتمر للنظر في المسألة، ودعمت ألمانيا هذه المساعي(٤). وبالفعل استجابت بلجيكا، ودعت لعقد مؤتمر بروكسل ١٨٨٩ –١٨٩٠ لمناقشة مسألتين هما: تجارة الرقيق، والمسئوليات العامة التي يجب أن تتحملها الدول الأوروبية فيما يتعلق بأفريقيا(٥).

---

(1) Olorunfemi, A: The Liquor Traffic, P. 231.

(٢) كالدويل. ج. ش: الآثار الاجتماعية للسيطرة الاستعمارية: المظاهر الديموغرافية، تاريخ أفريقيا العام، المجلد السابع: أفريقيا في ظل السيطرة الاستعمارية ١٨٨٠–١٩٣٥، إشراف: أ. آدو بواهن، اليونسكو، ١٩٩٠، ص ٤٨٠–٤٨١.

(3) Patton, Cornelius.: The Lure of Africa, New York, 2006, P. 122.

(4) Pan, Lynn: Op.cit, P.33 .

(5) House of Commons: Africa (European Powers), Hansard, Deb 02, Apr 1897, Vol.48, P. 427, Shepperson, George: The Centennial of the West African Conference of Berlin 1884-1885, Phylon, Vol.46, No.1, (1st Qtr, 1985), pp.39, 44.

ثالثاً-مؤتمر بروكسل ١٨٨٩-١٨٩٠ ومسألة تجارة المشروبات الكحولية في أفريقيا:

عقد مؤتمر بروكسل خلال الفترة من ١٨ نوفمبر ١٨٨٩ حتى ٢يوليو ١٨٩٠، بحضور ممثلي بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، والبرتغال، ودولة الكونغو الحرة، وإيطاليا، وأسبانيا، وهولندا، وبلجيكا، وروسيا، والنمسا، والمجر، والسويد، والنرويج، والدانمارك، والولايات المتحدة، والدولة العثمانية، وزنجبار، وبلاد فارس. وتمخض عن هذا المؤتمر، القانون العام لبروكسل المؤرخ في يناير ١٨٩٢. وقد اشتركت الدول المذكورة في المؤتمر؛ لأنه ناقش عدة قضايا، هي: تجارة الرقيق، وتصدير الأسلحة النارية والذخيرة والمشروبات الروحية إلى أفريقيا؛ خاصة أن الدول المذكورة لها مستعمرات في أفريقيا، أما الدولة العثمانية وزنجبار وبلاد فارس فقد شاركت في المؤتمر لمناقشة مسألة تجارة الرقيق والأسلحة في ساحل شرقي أفريقيا والمحيط الهندي، والخليج العربي(١).

وفيما يتعلق بمسألة تجارة المشروبات الكحولية تبنى المؤتمر ضرورة وضع لوائح لتقييد توريد المشروبات الكحولية للمستعمرات الأفريقية(٢). ومن ثم ناقش المؤتمر مسائل عدة، نوجزها فيما يلي:

١- أبرز المسائل التي ناقشها مؤتمر بروكسل ١٨٨٩- ١٨٩٠:

كان الهدف الرئيس لهذا المؤتمر هو مناقشة بعض المسائل المهمة المتعلقة بالمستعمرات الأفريقية، وهي: مسألة تجارة الرقيق؛ والعمل من ناحية ثانية على

(1) Treaties and Other International Agreements of The United States of America 1776-1949: Slave Trade and Importation into Africa of Firearms, Ammunition, and Spirituous Liquors (General Act of Brussels), Signed at Brussels, July 2, 1890, Complied under the Direction of Ch. Bevans (Department of State), Vol.1 Multilateral 1776-1917, Department of State, Washington, November 1968, pp. 158- 159.

(2) House of Commons: Africa (European Powers), P. 427.

مراقبة الإتجار بالأسلحة والمشروبات الكحولية في أفريقيا، للإيفاء بالالتزامات الأخلاقية التي سبق أن قطعتها القوى الاستعمارية على نفسها بموجب مؤتمر برلين ١٨٨٤-١٨٨٥[١]، حيث حاولت بريطانيا دون جدوى، استصدار قرارات في مؤتمر برلين تتعلق بمحاربة تجارة المشروبات الكحولية في أفريقيا، وكان ظاهر الهدف البريطاني هو نشر الحضارة والمدنية، وإفساح المجال أمام التجارة الحرة في أفريقيا[٢]، بينما كان الهدف الحقيقي يتمثل في رغبة بريطانيا في إزاحة منافسيها في تجارة زيت النخيل، لأن هذه السلعة كانت تشترى غالبًا مقابل المشروبات الكحولية، خاصة أن التجار البريطانيين كانوا قد حققوا بالفعل مركزًا مهيمنًا على حوض نهر النيجر الأدنى[٣].

دارت جلسات مؤتمر بروكسل ١٨٨٩- ١٨٩٠، حول بحث مسألة تجارة الرقيق الأفريقي، ودارت معظم مواده حول القضاء على هذه التجارة[٤].

---

(1) Pan, Lynn: Op.cit, P.33 .

(2) Crowe, Sybil Eyre: The Berlin West African Conference 1884-1885, Longmans, New York, 1942, P. 70 .

(3) Pan, Lynn: Op.cit, pp. 31,32 .

(٤) جاء هذا المؤتمر في سبعة فصول، تضمنت مائة مادة، تدور كلها حول تجارة الرقيق والأسلحة النارية والمشروبات الكحولية. وقد اشتمل الفصل الأول على مواد خاصة بالتنظيم الإداري والقضائي والديني والعسكري، والعقوبات التي توقع ضد المتاجرين في الرقيق. كما تضمن هذا الفصل بنودًا حول الرقيق المحرر، وبناء المعسكرات، ومحطات استقبال الرقيق المحرر. وتضمن الفصل الثاني بنودًا خمسة، تدور حول مراقبة طرق التجارة في الرق، وكذلك الوسائل الواجب اتخاذها لمنع الإتجار في الرق، وأيضًا طرق تحرير الأرقاء. وعالج الفصل الثالث الذي تضمن حوالي اثنين وأربعين مادة، وسائل القضاء على تجارة الرقيق. وتضمن الفصل الرابع اثني عشر مادة خاصة بالرقيق المحررين والهاربين، والرقيق على ظهر السفن المحلية. وجاء الفصل الخامس في ست عشرة مادة، عالجت وسائل حماية الرقيق المحررين، ومعاقبة كل من يمارس العمل في

بينماعالج الفصل السادس في ست مواد، وسائل منع المشـــروبات الكحوليـــة والرسوم الخاصة بها[١].

٢- الإجراءات المقترحة بشأن تجارة المشروبات الكحولية في أفريقيا:

اقترح المطالبون بتقييد تجارة المشروبات الكحولية في المستعمرات الأفريقية بعض الإجراءات التي رأوها محققة لمساعيهم، ويمكن إيجاز هذه الإجراءات فيما يلي:

أ- زيادة الرسوم المفروضة على الاستيراد:

كانت نية بريطانيا أن تعلن في المؤتمر رغبتها في الحفاظ على فرض الرسوم الثقيلة في النيجر الأدنى[٢]، فهذا الإجراء سيمنح إنجلترا الفخر والسمعة الطيبـــة، كما إنه سيعطي أفضلية للتجارة في السلع البريطانية، إذا توقفـــت التجـــارة فـــي خمور هامبورج[٣].

اقترح اللورد ساليسبوي بالنسبة للمناطق الساحلية، حيث يتزايد الطلب علـــى المشروبات الكحولية المستوردة، فرض رسوم عاليـــة مقـــدارها عشـــر شـــلنات للجالون، ولكنه واجه معارضة شديدة من بعض المسئولين في وزارة المستعمرات البريطانية؛ لأن تجارة مستعمراتهم في غرب أفريقيا تعتمد إلى حـــد كبيـــر علـــى المشروبات الكحولية (وكذلك على الأسلحة)؛ ولذا فإن ارتفاع الرسوم على النحو

هذه التجارة. واختص الفصل السادس بمناقشة مسألة المشروبات الكحولية. أمـــا الفصـــل السابع والأخير فقد نص على سريان مفعول هذا المرسوم بعد ستين يومًا من إيداعه فـــي أرشيف الحكومة البلجيكية. انظر، عبد الله عبد الرازق إبراهيم: الجهود الدولية لإلغاء الرق في أفريقيا، المجلة التاريخية المصرية، المجلد ٣٢، القاهرة، ١٩٨٥، ص ٥١٩، ٥٢٠.

(١) عبد الله عبد الرازق: مرجع سابق، ص ٥٢٠.

(2) House of Commons: The Liquor Traffic among the African Races, P.1206.

(3) Pan, Lynn: Op.cit, P.34 .

الذي اقترحه ساليسبوري، من شأنه أن يؤدي إلى تهريب واسع النطاق، أو دفع التجارة بعيدًا إلى المستعمرات الفرنسية أو الألمانية المجاورة التي تفرض رسومًا منخفضة[١]؛ وبذلك فإن اعتماد التجارة في غربي أفريقيا على المشروبات الكحولية والأسلحة، كان دافعًا رئيسًا لبريطانيا لضرورة تأمين الاتفاق على فرض رسوم موحدة في جميع أقاليم غربي أفريقيا[٢].

بناء على ما سبق، اقترح المفوضون البريطانيون في مؤتمر ١٨٩٠ ألا تقل قيمة الضرائب المفروضة على استيراد المشروبات الكحولية عن مائة فرنك لكل هيكتولتر (يساوي مائة لتر)، وحاول أولئك المفوضون إقناع أعضاء المؤتمر، بأن رفع قيمة رسوم استيراد المشروبات الكحولية لن يلحق أي ضررٍ بالتجارة، أو إيرادات القوى المعنية، ولكن هذا من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض حركة تجارة المشروبات الكحولية، وإعطاء دفعة جديدة للتجارة المشروعة والأكثر فائدة[٣]. وهي تأكيدات سعت لاعتماد سياسة موحدة في كل المستعمرات.

لقي الاقتراح البريطاني تأييد الملك ليوبولد ملك بلجيكا، حيث رأى في المقترحات البريطانية فرصة لزيادة إيرادات دولة الكونغو الحرة بتحصيل رسوم عالية على استيراد المشروبات الكحولية. أما البرتغال فقد أحرجت بريطانيا عندما طالبت بتمديد المقترحات البريطانية إلى جنوب أفريقيا التي يسمح فيها للأوروبيين دون السكان الأصليين بتناول المشروبات الكحولية دون قيود، ومقابل رسوم منخفضة[٤]. وبالمثل عارضت فرنسا، وطالبت أن تشمل المقترحات القارة بأكملها.

(1) Olorunfemi, A: The Liquor Traffic, pp. 231-232.
(2) Pan, Lynn: Op.cit, P.34 .
(3) F.O 403/376: British Plenipotentiaries to Liquor Conference, to Sir Edward Gray, Inclosure 2 in No. 88: Declaration by the British Plenipotentiaries, Brussels, October 17, 1906, P.80.
(4) House of Commons: Importation and Sale of Liquor in West Africa, Hansard, Deb 06, Jun, 1905, Vol.147, P. 845.

أما هولندا وألمانيا، فنظرًا لتورطهما في تجارة كبيرة مع الكونغو، فقد عارضتا بشكل متوقع تدابير مكافحة المشروبات الكحولية(١).

وهنا يبدو أن بريطانيا هدفت من زيادة الرسوم، حرمان القوى الاستعمارية الأخرى من مكاسب تجارة المشروبات الكحولية، بفرض رسوم عالية على الاستيراد في غربي أفريقيا، أما في جنوبي أفريقيا فنتيجة اقتصار استيراد هذه المشروبات على البيض، لم تشأ بريطانيا أن يتحمل هؤلاء رسومًا استيرادية عالية.

في النهاية وافق المؤتمر على اعتماد اقتراح هولندي بمعدل خمسة عشر فرنك لكل هكتولتر (حوالي ٦,٥ بنس للجالون) لمدة ثلاث سنوات بعد بدء نفاذ الاتفاق قيد التفاوض. وفي نهاية هذه الفترة، يمكن أن تزداد الرسوم إلى ٢٥ فرنكا للهكتولتر (١٠ بنسات للجالون) لفترة أخرى مدتها ثلاث سنوات، وبعدها يمكن تنقيحها في ضوء النتائج التي تم الحصول عليها(٢).

ب- تحديد منطقة الحظر:

بالإضافة إلى الاقتراح الخاص بزيادة الرسوم، اقترحت بريطانيا ضرورة فرض حظر على بيع المشروبات الكحولية في المناطق التي لم تمسها بعد حركة تجارة المشروبات الكحولية، وهي المناطق التي أصبحت تعرف باسم "مناطق الحظر". وكانت معظم هذه المناطق في حوض الكونغو(٣).

---

(1) Pan, Lynn: Op.cit, PP. 34-35.
(2) Pan, Lynn: Op.cit, P.35.
(3) Ibid, P.34 .

يحيى محمد طاهر الغزاوي: مؤتمر بروكسل ١٨٩٠ دراسة تاريخية للمؤتمر وآثاره، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠١، ص ١٢٧.

كانت المشاورات الخاصة بتحديد منطقة حظر تجارة المشروبات الكحولية في مؤتمر بروكسل تهدف إلى قمع تجارة الرقيق الأفريقي، وتقييد استيراد الأسلحة النارية والذخائر والمشروبات الكحولية في منطقة معينة من القارة الأفريقية[١].

وجرت مفاوضات لكي تشمل منطقة حظر المشروبات الكحولية القارة بأكملها باستثناء المناطق التي، إما بسبب العقيدة الدينية أو الدوافع الأخرى ، لا يتم تداول المشروبات المقطرة أو لم يتم تطويرها[٢].

٣- القرارات النهائية للمؤتمر:

جاءت تدابير مكافحة تجارة المشروبات الكحولية في ست مواد تضمنها الفصل السادس من قانون بروكسل المؤرخ في الثاني من يوليو ١٨٩٠. وبإلقاء نظرة على قرارات المؤتمر يلاحظ أن منطقة الحظر قد اشتملت على المساحة من خط عرض ٢٠ درجة شمالاً إلى خط عرض ٢٢ درجة جنوبًا، ويحدها من الغرب المحيط الأطلسي، ومن الشرق المحيط الهندي وتوابعه، بما في ذلك الجزر المتاخمة للساحل على بعد مائة ميل (انظر الخريطة).

خريطة موضح عليها منطقة الحظر[٣]

(1) Chatelian, Heli: Op.cit, P. 70.
(2) Bourne, H.R. Fox: Op.cit, P.288.
يحيى محمد طاهر: مرجع سابق، ص ١٢٧.
(٣) هذه الخريطة من إعداد الباحثة استنادًا لما ورد في بنود مؤتمر بروكسل ١٨٩٠.

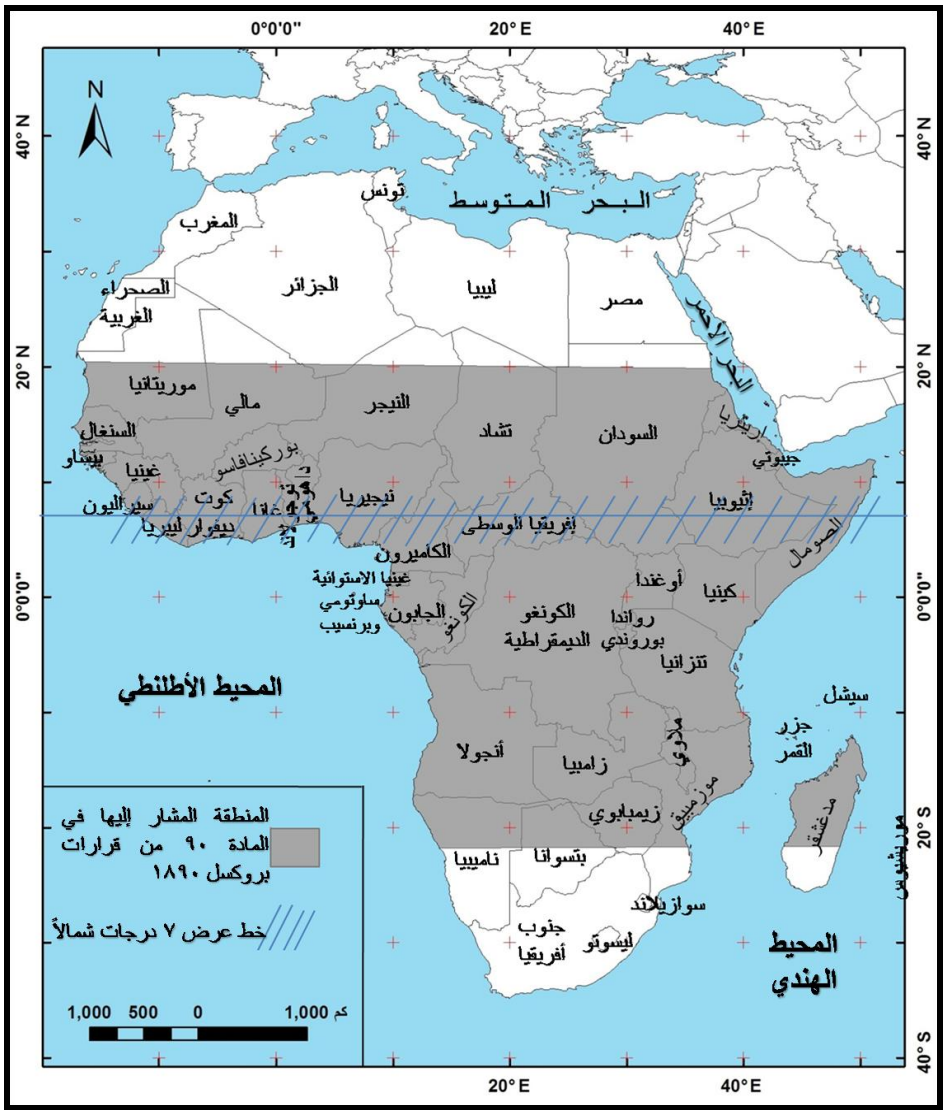

وفي المنطقة المذكورة تم فرض حظر استيراد المشروبات الكحولية، وحظر تقطيرها، وهي منطقة لا يجري فيها استخدام لهذه المشروبات، أو تقطير لها،

نتيجة للمعتقد الديني ولبعض الأسباب الأخرى. وسمح للسكان غير الأصليين بتعليق هذا الحظر، واستخدام المشروبات الكحولية بكميات محدودة(١).

أما المقاطعات غير المحظورة والتي سمح لها باستيراد المشروبات الكحولية، فقد توجب على سلطاتها التعهد بفرض رسوم على هذه المشروبات بمعدل خمسة عشر فرنكًا لكل هيكتوليتر لمدة ثلاث سنوات. ومن الممكن أن تزيد الرسوم بعدها إلى خمسة وعشرين فرنكًا لمدة مماثلة(٢). كما فوض للسلطات حق الإبقاء على رسومها أو زيادتها عن الحد الأدنى الذي تقرر(٣). كما تم فرض ضريبة البيع لتلك المشروبات شريطة ألا تقل عن الحد الأدنى لرسوم الاستيراد، وهي خمسة عشر فرنكًا لكل هيكتوليتر.

وتم إلزام الدول الموقعة على الاتفاقية، والتي لها ممتلكات في أفريقيا تتاخم منطقة الحظر، بالعمل على منع إدخال المشروبات الكحولية إلى أراضيها عبر الحدود(٤).

---

(1) F.O 403/169: Ratification of the Brussels Act 1891-1892, Inclosure No. 105, Message from Royal Niger Company to Foreign Office, by: Henry Morley, Surrey Housem, Victoria Embankment, London, January 26, 1892, P.95.

(٢) أورد يحيى محمد طاهر ترجمة هذه المادة الثانية والتسعين، المتعلقة بالرسوم المفروضة على استيراد المشروبات الكحولية، ولكن الترجمة بها خطأ واضح في تحديد قيمة هذه الرسوم، حيث ذكر أن الرسوم قدرت ما بين ١٥ % إلى ٥٠% لكل لتر، وأن الدول الموقعة على بنود المؤتمر تتعهد بدفع جمرك يمثل هذه النسبة، انظر: يحيى محمد طاهر: مرجع سابق، ص ١٢٧، ١٢٨.

(3) F.O 403/169: Annex Memorandum by Sir C. Hill, January 26, 1892, pp.95-96.

(4) Treaties and Other International Agreements of The United States of America 1776-1949: Slave Trade and Importation into Africa of Firearms, pp. 158- 159.

وقد تم التصديق علي قانون بروكسل في ١٨٩٢م ، وقد عرضت هولندا، التي لم يكن لديها ممتلكات أفريقية ولكنها المصدر الرئيس لتجاره الجن، تأخير التصديق على الاتفاقية. ولم يعلن الفرنسيون ولا البرتغاليون أي مناطق حظر. أما منطقة الحظر في الكونغو البلجيكي، فقد اتسع نطاقها باطراد باتجاه الساحل[١].

لكن السؤال الذي يفرض نفسه ما مدى فعالية هذه القرارات فيما يتعلق بالحد من تجارة المشروبات الكحولية في المستعمرات الأفريقية؟

٤- آثار قرارات ١٨٩٠ على تجارة المشروبات الكحولية في أفريقيا:

بالنظر في قرارات بروكسل ١٨٩٠م، ومدى ما نتج عنها من آثار على واقع تجارة المشروبات الكحولية في المستعمرات الأفريقية، يتضح أن هذه القرارات ثبت عدم كفايتها أو جدواها، بدليل خيبة الأمل التي أصابت بعض المتحمسين للقضاء على تجارة المشروبات الكحولية من الأوروبيين الذين حثوا حكوماتهم على اتخاذ إجراءات فعالة لتحقيق هذا الهدف، ومنهم البريطاني بورني **Bourne** الذي رأى أن المؤتمر لم يكن أكثر من مجرد تعبير عن رغبة غير واضحة أو مرتبكة في العمل على مساعدة السكان الأصليين في مواجهه الشرور الناجمة عن إساءة تعاطي المشروبات الكحولية، والعمل على وضع صيغة تفاهم لتسوية الصعوبات التي قد تنشأ في هذا الصدد بطريقة توفق بين حقوق الإنسانية والمصالح التجارية[٢]. وعلق بورني على المؤتمر وقراراته قائلاً "لقد وجدنا الآن أننا حصلنا على أقل بكثير مما كنا نريده، لكن يجب أن نعزي أنفسنا من خلال الاعتقاد بأننا نجحنا في الحصول على نصف رغيف أو حتى شريحة صغيرة من الخبز، أفضل من عدم وجود أي خبز على الإطلاق"[٣].

(1) Pan, Lynn: Op.cit, pp.35, 36.
(2) Bourne, H.R. Fox: Op.cit, P.287.
(3) Ibid, pp. 287-288.

وفي السياق ذاته أكد الجغرافي البريطاني آرثر سيلفا وايت Arthur Silva White –عضو الجمعية الملكية الجغرافية ببريطانيا– أن التدابير المتخذة بشأن موضوع تجارة المشروبات الكحولية غير كافية على الإطلاق، وطالما لا توجد تدابير فعالة فإن هذه التجارة سيزداد حجمها حتى في ظل الاتفاق الدولي(١).

ولكي نحدد آثار قرارات بروكسل ١٨٩٠م بالنسبة لتجارة المشروبات الكحولية لابد من متابعة مدى تنفيذ قرارات المؤتمر، وما الذي نتج عن هذا التنفيذ.

بالنسبة للقرار الخاص بتحديد منطقة الحظر، يلاحظ أن قانون بروكسل أنشأ منطقة عشوائية بين خطي العرض ٢٠ درجة شمالا و ٢٢ درجة جنوبا يمتد عبر القارة من المحيط إلى المحيط. وشكلت هذه المنطقة منطقة الحظر التي تعهدت فيها الحكومات الموقعة بحظر استيراد وتقطير المشروبات الكحولية في الأجزاء التي لم يكن استخدامها فيها موجودًا بالفعل. وقد ترك التحديد الدقيق للحدود الخاصة بهذه المناطق من الحظر الكامل لتقدير كل حكومة(٢)، فعلى سبيل المثال طلبت وزارة الخارجية البريطانية من مسئولي شركة النيجر تحديد مناطق تطبيق الحظر في مناطق نفوذ الشركة وفقًا للقانون العام لبروكسل؛ فردت الشركة بأن مناطق الحظر تشمل جميع الأراضي الواقعة تحت نفوذها، أو عند حدود ٧ درجات شمالاً بالتوازي مع خط العرض الشمالي(٣). ومن هنا نجد أن هذا البند كان يعطي الفرصة للقوى الاستعمارية بتحديد منطقة الحظر تبعًا لمصالحها الاقتصادية فقط.

وبهذا حالت المصالح الاقتصادية للقوى الاستعمارية دون الالتزام الفعلي بالأهداف المعلنة في مؤتمر بروكسل، ولم تكن الإجراءات المتعلقة بمسألة منطقة

(1) White, Arthur Silva: Op.cit, P. 243.
(2) Pan, Lynn: Op.cit, pp.35, 36.
(3) F.O 403/169: Ratification of the Brussels Act 1891-1892, Loc.cit, P.95.

الحظر جادة لحظر التجارة تمامًا، ويرجع هذا لاعتراض التجار والمنتفعين من التجارة على تطبيق منطقة الحظر، فقد تلقى مستر جيرالد بورتال Gerald Portal – القنصل العام لشرق أفريقيا البريطانية – رسالة من القنصل الألماني تؤكد رفض التجار الألمان في مستعمرة زنجبار تطبيق حكومة هذه المستعمرة قانون بروكسل العام، إلا إذا التزمت جميع القوى بهذا الحظر، وهو الأمر الذي جعل بورتال يؤكد صعوبة تطبيق قرارات بروكسل في زنجبار؛ لأن جميع التجار الأجانب سيحذون حذو الألمان(١). كما أبدى تجار ليفربول اعتراضهم لدى وزارة المستعمرات البريطانية على تنفيذ قرارات الحظر مالم تلتزم بها كافة الأطراف(٢).

ومن العوامل التي حالت أيضًا دون التزام القوى الاستعمارية نفسها بقرارات الحظر أن رفاهية المستعمرات وتطويرها اعتمدت بشكل أساسي على إيرادات تجارة المشروبات الكحولية، والتي بدونها كان يصعب الوفاء بالنفقات الإدارية، لا سيما في ظل صعوبة فرض ضرائب مباشرة على السكان، ويمكن تقدير أهمية واردات هذه التجارة في هذا الإطار بالنظر إلى حالة مستعمرة لاجوس، فبالرغم من خضوعها لبريطانيا الداعمة بقوة لحركة حظر تجارة المشروبات الكحولية، كان أكثر من نصف إيرادات المستعمرة يأتي من الرسوم المفروضة على هذه المشروبات المستوردة منذ نهاية القرن التاسع عشر، ولذا كان يصعب على السلطات البريطانية السماح باختفاء هذه السلعة تمامًا(٣)؛ بل إن كارتر Carter حاكم لاجوس، اعترف في عام ١٨٩٥م بأن تجارة المشروبات الكحولية مثلت الدعم الرئيس للهياكل الإمبراطورية في غربي أفريقيا. وأكد على ضرورة بقاء

(1) F.O 403/169: Inclosure No. 165, Message from Mr. Portal to the Marquiz Salisbury, Zanzibar, April 7, 1892, P.118.
(2) Olorunfemi, A: The Liquor Traffic, P. 232.
(3) Olorunfemi, A: The Liquor Traffic, P. 236.

هذه التجارة، فهو لا يعرف أي وسيلة مقنعة للحصول على المال أكثر من الرسوم المفروضة على هذه التجارة(١).

وتؤكد الإحصاءات الخاصة بإيرادات مستعمرة لاجوس، صحة ما ذهب إليه كارتر، فتشير هذه الإحصاءات إلى أنه على الرغم من ضآلة كمية المشروبات الكحولية المستوردة، والتي لم تتعد ١٠ % من إجمالي الواردات خلال الفترة من عام ١٨٩٢م حتى عام ١٨٩٨م، فقد بلغ متوسط إيرادات المشروبات الكحولية نحو ٦٧% من إجمالي الإيرادات الجمركية(٢). وتشير الإحصاءات أيضًا إلى أن القطن البريطاني، والمشروبات الكحولية الألمانية، مثلا أهم سلعتين في واردات لاجوس خلال الفترة من عام ١٨٩٤م إلى عام ١٨٩٨م (٣).

وبالمثل، كان للمشروبات الكحولية أهمية قصوى في إيرادات محمية أنهار الزيت(٤)، التي تغير اسمها إلى محمية ساحل النيجر منذ عام ١٨٩٤م، ومنذ هذا العام أصبحت تجارة هذه المشروبات مصدرًا لنصف الإيرادات الكلية، بالإضافة إلى

---

(١) The Times: Gin Traffic in West Africa, by: Carter, Gilbert, 1895, P.8, Heap, Simon: " A Bottle of Gin is Thursday, Jun 6, Dangled before the Nose of the Natives": The Economic Uses of Imported Liquor in Southern Nigeria, 1860-1920, Paper Presented at " Money in Africa ": an International and Interdisciplinary Conference, The British Museum, London 9-11 March, 2007, P. 4.

(2) Olorunfemi, A: The Liquor Traffic, P. 237.

(3) Geary, William: Nigeria under British Rule 1927, Routledge, 2013, P. 61.

(٤) المقصود بها منطقة دلتا نهر النيجر، وسميت محمية أنهار الزيت البريطانية في الفترة ما بين عامي ١٨٨٥، ١٨٩٣ نتيجة لكثرة إنتاجها من زيت النخيل، انظر، محمد عبد القادر سليمان: أفريقيا من القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الثانية، منشورات جامعة بني غازي، ٢٠١٢، ص١٨٢.

٩٥% من رسوم الجمارك. وبلغت جملة الإيرادات الحكومية من تلك المشروبات خلال العام المذكور زهاء مليوني جنيه إسترليني(١).

ومن هنا يبدو جليًا أن المشروبات الكحولية لعبت دورًا محوريًا في إيرادات المستعمرات البريطانية في غربي أفريقيا، لا سيما محميات: لاجوس، وساحل النيجر، فعلى سبيل المثال كانت السفينة تأتي إلى لاجوس، وتفرغ عشرة آلاف صندوق من الخمر على رصيف الميناء، وكل ما على حكومة المستعمرة القيام به هو إرسال موظف لإحصاء الصناديق، ثم يفرض رسمًا قدره خمس شلنات على كل صندوق، وهو ما يعني تحقيق ٢٥٠٠ جنيه إسترليني بكل سهولة(٢).

يتضح مما تقدم، أن ضغوط النفقات الإدارية في المستعمرات، بالإضافة إلى المصالح الاقتصادية للقوى الاستعمارية، كانت هي المتحكم الرئيس في الالتزام بقرارات حظر تجارة المشروبات الكحولية، أو محاولة الحد جديًا منها، أو تطبيق القرارات على مناطق دون أخرى، فقد حُظرت تجارة هذه المشروبات في شمالي نيجيريا، وفي بعض المناطق الأخرى في غربي أفريقيا حول خط عرض ٧ درجات شمالاً بحسب نص قانون بروكسل، وهي المناطق التي لم تنتشر فيها هذه التجارة، لأسباب دينية تتعلق بوجود أغلبية إسلامية في هذا النطاق، وفي المقابل سمحت بريطانيا بهذه التجارة في جنوبي نيجيريا، في مستعمرة لاجوس، ومحمية ساحل النيجر(٣)، وبالتالي تم حظر تجارة المشروبات الكحولية في المناطق التي لا تحقق فيها هذه التجارة أية مكاسب، بينما سمح بها في المناطق التي حققت فيها إيرادات كثيرة، مع فرض رسوم استيراد عالية على هذه السلعة.

---

(١) كالدويل. ج. ش: مرجع سابق، ص ٤٨١.

(2) Heap, Simon: A Bottle of Gin, pp.4, 5.

(3) Olorunfemi, A: The Liquor Traffic, P. 236.

ومما يؤكد أن اعتبارات المصالح الاستعمارية وحدها التي تحكمت في التعامل مع موضوع تجارة المشروبات الكحولية، أن ممثلي الشركات الاستعمارية لم يلقوا بالاً للقرارات المعلنة في مؤتمر بروكسل ١٨٩٠م، فقد ظل بعضهم يساوم زعماء القبائل الأفريقية للحصول على توقيعهم على المعاهدات والاتفاقات، ومن ذلك ما فعله ممثلو شركة ليفربول في عام ١٨٩٤م، حينما اتفقوا على دفع عشرين صندوقًا من مشروب الجن سنويًا، تدفع عينًا أو ما يساويها نقدًا، مقابل توسيع نطاق نفوذ الشركة في أولد كالابار Old Calabar جنوبي نيجيريا لمسافة ٢٠ قدمًا باتجاه النهر(١).

وثمت عامل آخر جعل قرار فرض نطاق الحظر ضعيف التأثير في معالجة المسألة، وهو تمديد خطوط السكك الحديدية التي اخترقت نطاق الحظر المفروض، ونقلت إليه المشروبات الكحولية أحيانًا، ففي مناطق الحظر بالكونغو البلجيكي، لوحظ تداول هذه المشروبات في منطقة ميناء ماتادي Matadi على بعد ثلاثة أميال شرقي خط السكك الحديدية، فصدر مرسوم يقضي بمنع نقل هذه المشروبات عبر السكك الحديدية في الكونغو عامة، وفي منطقة ماتادي خاصة، وتوسيع نطاق الحظر ليشمل المناطق المحيطة بالسكك الحديدية عند ماتادي، ومبوزو Mpozo. وقد طالب بعض المسئولين البريطانيين بأن تقوم حكومتهم بتطبيق سياسة مماثلة في مستعمراتها، حتى يظل نطاق تداول المشروبات الكحولية محصورًا عند المنطقة الساحلية، لئلا تسهم السكك الحديدية في نقلها للمناطق النائية(٢).

(1) Pan, Lynn: Op.cit, P.7.
(2) The Times: The Liquor Traffic in Africa, by: Bentley, W. Holman, Monday, Jun 27, 1898, P.16.

هكذا يمكن القول بأن منطقة الحظر رُسمت لاعتبارات اقتصادية وإدارية بحتة، ولذا لم تسهم في وضع حل ناجع للمسألة، فماذ عن قرار زيادة رسوم استيراد المشروبات الكحولية؟

فيما يتعلق بقرار زيادة الرسوم المفروضة على المشروبات الكحولية المستوردة، فقد ثبت عدم كفايته أيضًا، ويبدو أن قناعات الموقعين على الاتفاقية لم تر في الإجراءات المتخذة رادعًا قويًا لهذه التجارة؛ ولذا نص المؤتمر على أنه يجب إعادة النظر في الاتفاقية في نهاية السنة السادسة، إن لم يكن ذلك عاجلا، باعتبار أن رسوم الخمسة عشر فرنكًا ضئيلة للغاية(١).

وعمومًا فإن قرار زيادة الرسوم لم تطبقه القوى الاستعمارية بشكل فعال، باستثناء بريطانيا التي فرضت رسومًا أعلى من الحد الأدني الذي قرره المؤتمر في جميع مستعمراتها، وبحد أدنى شلنين للجالون، باستثناء مستعمرة ساحل الذهب التي لم تتجاوز الشلن الواحد للجالون.

وإذا كانت كل من فرنسا وألمانيا قد اتبعتا سياسة مماثلة لتلك التي اتبعتها بريطانيا في بعض ممتلكاتهما، فإنه في أجزاء أخرى، ولا سيما في المستعمرات الفرنسية والبرتغالية المتاخمة للكونغو، وفي المنفذ الغربي لدولة (الكونغو) الحرة، لم يكن يطبق أكثر مما هو منصوص عليه في قانون بروكسل١٨٩٠م(٢).

ولذا فإن قرار زيادة الرسوم لم يؤد إلى تقليص تجارة المشروبات الكحولية بشكل فعلي بقدر ما نتج عنه زيادة في إيرادات المستعمرات، هذا بالرغم من أن الإحصاءات التي قدمها بعض المسئولين البريطانيين تحاول التأكيد على تراجع معدلات استيراد المشروبات الكحولية في المستعمرات البريطانية، ومن ذلك ما

(1) Bourne, H.R. Fox: Op.cit, P.287.
(2) Ibid, pp. 287-288.

عرضه جوزيف تشامبرلين –وزير المستعمرات البريطاني (١٨٩٥-١٩٠٣)– لطمأنة اللجنة المتحدة لمكافحة تجارة المشروبات الكحولية بين السكان الأصليين، بأن إجمالي المشروبات الكحولية المستوردة في المستعمرات البريطانية في غربي أفريقيا شهد تراجعًا ملحوظًا، ففي مستعمرة ساحل الذهب في عام ١٨٩٣ بلغت ١,٢٠٩,٠٠٠ جالون، بينما تراجعت إلى ٩٨٠,٠٠٠ جالون عام ١٨٩٦، ثم بلغت ٩٦٩,٠٠٠ جالون عام ١٨٩٧، أي إنها انخفضت بنسبة تتراوح من ٢٠ إلى ٢٥%. أما في حالة لاجوس بنيجيريا فقد بلغ إجمالي واردات المشروبات الكحولية ١,٦٨٠,٠٠٠ جالون في عام ١٨٩٣م، ثم تراجعت إلى ١,٢٣٥,٠٠٠ في عام ١٨٩٦، ثم ارتفعت قليلاً إلى ١,٣٦٨,٠٠٠ جالون في عام ١٨٩٨، وبذلك فإن النسبة انخفضت حوالي ٢٠% عن عام ١٨٩٣م. أما في منطقة نفوذ شركة النيجر الملكية، فقد تراجعت واردات المشروبات الكحولية أيضًا، حيث بلغت ما مجموعه فقط ٣١٨,٠٠٠ جالون عام ١٨٩٣م، ثم انخفضت لتصل إلى ١٥٩,٠٠٠ جالون فقط في عام ١٨٩٦م. أما واردات ساحل النيجر، فقد انخفضت أيضًا من٢,٦٠٩,٠٠٠ جالون عام ١٨٩٣م، لتصل إلى ٢,٠٨٢,٠٠٠ جالون عام ١٨٩٦م [1].

وقد حاول تشامبرلين جاهدًا التأكيد على أن فرنسا كانت السبب في تعطيل إجراءات تقييد تجارة المشروبات الكحولية في غربي أفريقيا، وقدم من الإحصاءات ما يفيد عدم تراجع معدلات التجارة في المستعمرات الفرنسية، وأكد أن النتائج كبيرة جدًا، فبالرغم من أن الإحصاءات المتعلقة بساحل العاج توضح أن المشروبات الكحولية لم تكن ذات أهمية تذكر في واردات هذه المستعمرة، إذ

(1) The Times: Native Races and the Liquor Traffic, Saturday, Apr 15, 1899, P.5.

لم تتجاوز هذه الواردات ٤٧,٠٠٠ جالون خلال الفترة من عام ١٨٩٣ حتى ١٨٩٦م. لكن النتائج مذهلة في داهومي فوفقًا للإحصاءات التي قدمتها الحكومة البلجيكية لتشامبرلين، بلغت واردات داهومي من المشروبات الكحولية في عام ١٨٩٥م ما مجموعه ٥,٠٣٤,٠٠٠ جالون، ثم ازداد هذا العدد ليصل إلى ٥,٨٩٠,٠٠٠ جالون في عام ١٨٩٦م، وهو رقم يختلف تمامًا عن الرقم الذي قدمته الحكومة الفرنسية التي تشير إحصاءاتها إلى أن واردات داهومي من المشروبات الكحولية خلال عام ١٨٩٦م لم تتجاوز ١,٠٥٦,٠٠٠ جالون[١]. وبهذا شكك تشامبرلين في الأرقام التي أعلنتها الحكومة الفرنسية حول معدلات استيراد المشروبات الكحولية في مستعمراتها.

في الوقت نفسه، أثنى تشامبرلين على الجهود الألمانية المبذولة لقمع تجارة المشروبات الكحولية في مستعمراتها بأفريقيا، وأكد أن إجمالي واردات المشروبات الكحولية في هذه المستعمرات كان محدودًا للغاية، وأن الإحصاءات سجلت أن ما مجموعه ٢٣٦,٠٠٠ جالون فقط تم استيرادها في توجولاند عام ١٨٩٣م، وانخفض هذا الرقم ليصل إلى ١٨٨,٠٠٠ في عام ١٨٩٦م ، أما بالنسبة للكاميرون فتشير الإحصاءات إلى استيراد ٢٥٥,٠٠٠ جالون من المشروبات الكحولية عام ١٨٩٣م، وازداد هذا الرقم ليبلغ ٣١٠,٠٠٠ جالون عام ١٨٩٦م[٢].

ودافع تشامبرلين عن سياسة الإبقاء على الحد الأدنى من الرسوم في المستعمرات البريطانية والألمانية المتاخمة للمستعمرات الفرنسية التي تفرض رسومًا قليلة مثل مستعمرة داهومي، خوفًا من تهريب المشروبات الكحولية من

(1) The Times: Native Races and the Liquor Traffic, P.5.
(2) Ibid, P.5.

هذه المستعمرة إلى المستعمرات البريطانية والألمانية إذا ما طبقت رسومًا عالية، ولذا كانت الرسوم ضئيلة في مستعمرات توجولاند الألمانية، وجزء من مستعمرة ساحل الذهب، ومستعمرة لاجوس[١]. ويبدو أن تصريح تشامبرلين تأثر إلى حد كبير بالاتفاق الأنجلو ألماني عام ١٨٩٤، الذي وقع لحسم التنافس التجاري بين التجار الألمان، والبريطانيين[٢].

وفي واقع الأمر لم تكن الأرقام الفرنسية وحدها محل شك، فأرقام تشامبرلين نفسها المتعلقة بالمستعمرات البريطانية كانت غير دقيقة، فوفقًا لما ذكره الأسقف البريطاني هربرت توجويل **Herbert Tugwell**– المعين بأسقفية غرب أفريقيا الاستوائية – في مارس من عام ١٨٩٩، تم تصدير كميات هائلة من الجن والرم إلى مستعمرات غربي أفريقيا البريطانية عبر موانئ لاجوس، وأكاسا **Akassa**، وبوني **Bonny**، وغيرها من الموانئ. كما أكد أنه وفقًا لبيان الجريدة الحكومية للاجوس في فبراير عام ١٨٩٩ يتبين زيادة الكميات المستوردة من المشروبات الكحولية في لاجوس خلال شهر يناير ١٨٩٩ مقارنة مع نفس الشهر من عام ١٨٩٨، حيث زادت من ٢٩,٣٨٧ جالون إلى ٥٢,٧٥٣ جالون من مشروب الجن فقط، هذا بخلاف زيادة الكميات المستوردة من الرم والبراندي، التي زادت قيمة استيرادها من ٣,٧٤١ جنيه إسترليني إلى ٤,٢٨٤ جنيه إسترليني[٣].

هكذا تبين أن قرارات مؤتمر بروكسل ١٨٩٠، لم تنجح في الحد من تجارة المشروبات الكحولية، وإنما ازدادت نسبة استيراد المشروبات الكحولية في بعض المستعمرات، الأمر الذي دفع تشارلز ديلك **Charles Dilke** عضو البرلمان

(1) Bourne, H.R. Fox: Op.cit, P. 288.
(2) Pan, Lynn: Op.cit, P.35.
(3) The Times: The Liquor Traffic in West Africa, by: Tugwell, Herbert, Monday, Mar 27, 1899, P.13.

البريطاني، للتنديد بهذه التجارة في عام ١٨٩٥، وعبر عن انزعاجه من الإحصاءات التي أكدت أن مستعمرة ساحل الذهب استوردت حوالي تسعة ملايين جالون من المشروبات الكحولية خلال فترة الاثني عشر عامًا الماضية. وهو الوضع الذي استنكرته أيضًا غرفة التجارة في مانشستر، والتي تمثل تجار القطن البريطانيين(١).

وبخلاف قراري منطقة الحظر، وزيادة الرسوم، هناك ثمة ملاحظة أخرى تتمثل في أن الموقعين على الاتفاقية اتفقوا علي التواصل فيما بينهم، عن طريق مكتب في (بروكسل)، بشأن المعلومات المتعلقة بالإتجار في المشروبات الكحولية في أراضي كلاً منهم ، وكان البريطانيون قد اعتزموا أن يكون المكتب جهازًا إشرافيًا له صلاحيات الإشراف علي تنفيذ معاهدة مكافحة الرق واقتراح أي تغييرات قد تبدو ضرورية فيما بعد. غير أن فرنسا وألمانيا وبلدانًا أخرى لم ترغب في إعطاء المكتب هذه السلطة، وبالتالي أصبح مجرد مركز للمعلومات يخلو من الأهمية(٢).

كانت هذه الانتقادات الموجهة لقرارات مؤتمر ١٨٩٠م بمثابة بادرة أمل لتغيير الوضع في المؤتمر الذي كان مزمعًا عقده عام ١٨٩٩م، وإعادة صياغة قوانين أكثر صرامة للتعامل مع المسألة، فهل تحقق هذا ؟

رابعاً- مؤتمر بروكسل ١٨٩٩-١٩٠٠م ومسألة تجارة المشروبات الكحولية في أفريقيا:

عندما بات واضحًا أن قرارات بروكسل ١٨٩٠م لم تكن كافية للتأثير على كمية واردات المشروبات الكحولية إلى أفريقيا؛ دعت بريطانيا بعد مفاوضات مطولة مع فرنسا وألمانيا، إلى عقد مؤتمر دولي آخر في بروكسل عام ١٨٩٩-١٩٠٠م للنظر في المسألة مجددًا.

(1) Dumett, Raymond: Op.cit, P. 76.
(2) Bourne, H.R. Fox: Op.cit, P.287.

١- الاجراءات المقترحة بشأن المسألة:

عقد المؤتمر في الثامن من يونيه عام ١٨٩٩م [١]. وتمثلت أهم الإجراءات المقترحة للحد من تجارة المشروبات الكحولية فيما يلي:

أ- زيادة الرسوم المفروضة على الاستيراد:

كانت بريطانيا ترغب في زيادة الرسوم المفروضة على استيراد المشروبات الكحولية، شريطة أن تلتزم كافة الأطراف بهذه السياسة، وأجرى المسئولون البريطانيون عدة مفاوضات بهذا الشأن مع فرنسا وألمانيا لإقناعهما بزيادة الرسوم في مستعمراتهما، لكنهما لم يبديا موافقتهما على هذا الاقتراح؛ ولذا وجه تشامبرلين رسالة إلى لجنة مكافحة المشروبات الكحولية في السابع عشر من أبريل ١٨٩٦، أبدى فيها استعداد حكومته للموافقة على فرض رسوم أعلى، بشرط قيام الحكومتين الفرنسية والألمانية بزيادة الرسوم في ممتلكاتهما بنفس القدر[٢].

وبينما كان (تشامبرلين) بصدد إرسال مندوبين لمؤتمر (بروكسل) عام ١٨٩٩م لمتابعة هذا الموضوع الحساس، تلقى توصيات من أعضاء اللجنة المتحدة لمكافحة تجارة المشروبات الكحولية بين السكان الأصليين في لندن، ومنهم مارك ستيوارت Mark Stewart أسقف سيراليون، الذي أوصى بضرورة تكاتف

---

(١) حضر هذا المؤتمر ممثلون عن دول ألمانيا، وبلجيكا، ودولة الكونغو الحرة، وأسبانيا، وفرنسا، وبريطانيا، وأيرلندا، والهند، وإيطاليا، وهولندا، والبرتغال، وروسيا، والنرويج، والسويد، والدولة العثمانية.

Treaties and other International Agreements of the United States of America 1776- 1949: Liquor Traffic in Africa: Duties, Convention Signed at Brussels June 8, 1899, Complied under the Direction of Charles I. Bevans (Department of State), Vol.1 Multilateral 1776-1917, Washington, November 1968, p. 226

(2) Pan, Lynn: Op.cit, P. 37.

الجهود الدولية لحظر هذه التجارة، كما عبر ستيوارت عن رغبته في قيام بريطانيا بإدارة هذه المسألة بأيدي نظيفة.

وأعرب ستيوارت عن اعتراضه على قيمة الرسوم المطبقة على استيراد المشروبات الكحولية والمقدرة بشلن واحد فقط عن كل جالون، لأنها قيمة مخفضة جدًا، وأكد أن رفع قيمة الرسوم سيخدم التجارة البريطانية، فسوف يقل الطلب على المشروبات الكحولية، ويزداد على السلع البريطانية الأخرى غير المضرة، وستكون فوائد وأرباح هذه التجارة نقية تمامًا؛ ولذا فضل (ستيوارت) رفع قيمة الرسوم إلى أربعة شلنات للجالون(١).

بناء على ذلك، وأثناء انعقاد المؤتمر، كان أكثر الوفود تحمسًا لزيادة الرسوم هو الوفد البريطاني(٢)، الذي حاول إقناع كافة الأطراف بتطبيق رسوم عالية، لكن اعترضت كل من ألمانيا، وفرنسا(٣) على زيادة الرسوم، وفي الأخير وافقت

---

(1) The Times: Native Races And The Liquor Traffic, P.5.
(2) Pan, Lynn: Op.cit, P.37.

(٣) لكي نفهم سبب معارضة فرنسا قرارات زيادة الرسوم على تجارة المشروبات الكحولية يمكن أن نرجع قليلاً إلى بدايات النفوذ الاستعماري في أفريقيا لنفهم، لاسيما في مستعمرة داهومي، التي طالبت فرنسا باستثناءها من زيادة الرسوم، فخلال القرن التاسع عشر ومع نشاط تجار المشروبات الكحولية الفرنسيين على سواحل غربي أفريقيا، عانى هؤلاء التجار من الرسوم الجمركية البريطانية على واردات المشروبات الكحولية في المستعمرات البريطانية، وكانت هذه السياسة البريطانية شوكة في جنب التجار الفرنسيين الذين طلبوا من حكومتهم ضرورة إيجاد مناطق نفوذ في غربي أفريقيا، وهو ما عجل باحتلال فرنسا لبورتونوفو Porto Novo، وأويدا Whayda في داهومي خلال عام ١٨٧٢، ورغم هذا ظلت غرفة التجارة في بوردو تعاني من الرسوم العالية التي فرضتها الجمارك البريطانية على البراندي والنبيذ الفرنسي. ولهذا اعترض السفير الفرنسي في لندن الأدميرال بوثاو Admiral Pothau في رسالة إلى ساليسبوري مؤرخة في ٣٠ أكتوبر ١٨٧٩، على

الدولتان على رفع الرسوم، لكن بشرط استثناء بعض المستعمرات من هذه الزيادة، إذ طالبت ألمانيا باستثناء توجولاند، بينما طالبت فرنسا باستثناء داهومي(١).

أما عن أسباب مطالبة ألمانيا باستثناء توجولاند من زيادة الرسوم على المشروبات الكحولية، فيرجع إلى الإيرادات الضخمة التي كانت تحققها هذه التجارة في تلك المستعمرة، ولذا وصفها الألمان بأنها "المستعمرة النموذجية"، لأنها تكفلت ذاتيًا بنفقاتها الخاصة دون مساعدة من وزارة المستعمرات الألمانية، وكانت موازنة توجولاند تعتمد على إيرادات تجارة المشروبات الكحولية بشكل أساسي، حيث حققت ما يقرب من ٥٠% من إجمالي الإيرادات مع نهايات القرن التاسع عشر. وبعد عام ١٩٠٠ استمرت إيرادات هذه المشروبات في توجو تدعم الخزانة بحوالي ٢٠، أو ٢٢% من إجمالي الإيرادات(٢).

ب- تمديد منطقة الحظر:

ظهر اقتراح بريطاني في عام ١٨٩٨م، يطالب بضرورة إدراج بند في اتفاق بروكسل ١٨٩٩م يتمثل في "إنه إذا رأت مستعمرة أن تحظر بيع أو استيراد المشروبات الروحية للمواطنين داخل أراضيها، فإنه يجب على المستعمرات أو الدول المجاورة أن تعلن عدم قانونية صادرات هذه المشروبات من أراضيها إلى أراضي المستعمرة المجاورة التي أعلنت الحظر". وذلك بهدف قمع أي محاولة

التعريفة الجمركية التي تطبقها بريطانيا على السلع الأجنبية؛ مما أضر بالتجارة الفرنسية، فقد فرضت رسومًا على الكحوليات بمعدل يزيد عن ٥٠% من قيمتها الأصلية.

Pan, Lynn: Op.cit, P.16 .

(1) F.O 403-376: British Plenipotentiaries to Liquor Conference, Loc.cit, P. 80.

(2) Pan, Lynn: Op.cit, P.16 .

لتهريب المشروبات الكحولية من الدول والمستعمرات المجاورة، التي ستسعى قطعًا لتحقيق أرباح طائلة من هذه التجارة(١).

وفيما يخص منطقة الحظر أيضًا، تلقى تشامبرلين توصيات من اللجنة المتحدة لمكافحة تجارة المشروبات الكحولية بين السكان الأصليين؛ لكي ينقل الوفد البريطاني المتوجه لمؤتمر بروكسل ١٨٩٩م هذه التوصيات لأعضاء المؤتمر، والمتمثلة في ضرورة مراقبة الحدود بين الدول للتصدي لعمليات تهريب المشروبات الكحولية، والنظر في إمكانية تمديد مناطق الحظر ــ لا سيما ــ إلى المناطق ذات الأغلبية الوثنية والتي لا تحرم شرب المشروبات الكحولية.

كما أوصت اللجنة بضرورة حظر نقل المشروبات الكحولية عبر السكك الحديدية، حتى يكون هناك مزيدًا من الصعوبات التي تعترض سبيل التجار والمستهلكين.

وقد أكد تشامبرلين للجميع أن بريطانيا لن تتوقف عن مسعاها لمواجهة هذا الشر الداهم(٢)، وأنه مهما تفعل القوي الأخرى، فإن حكومة صاحبة الجلالة قررت أنه في أقرب وقت ممكن سيتم رفع الرسوم على المشروبات الكحولية المستوردة إلى أربعة شلنات للجالون في ممتلكات بريطانيا في غرب أفريقيا التي يحصل فيها رسوم أقل في الوقت الحاضر، والقيام بكل ما في وسعها لعدم وصول هذه المشروبات إلى المناطق الداخلية، عن طريق السكك الحديدية وغيرها من وسائل المواصلات. وطلب تشامبرلين من مالكي السفن في ليفربول وشركائهم، حرمان المواطنين الأفارقة من شراء السلع المهمة، مثل: قطن مانشستر، أو سلع شيفيلد أو (برمنجهام) ما لم يبتعدوا عن شراء مشروبات الجن أو الرم(٣).

(1) The Times: The Liquor traffic in Africa, P.16.
(2) The Times: Native Races and the Liquor Traffic, P.5.
(3) Bourne, H.R. Fox: Op.cit, P.290.

٢- القرارات النهائية للمؤتمر:

انتهى المؤتمر لقرارات مهمة أكدت على ضرورة فرض رسوم على استيراد المشوبات الكحولية بمعدل سبعين فرنكًا لكل (هيكتولتر). وتم استثناء مستعمرتي توجولاند، وداهومي، حيث فرضت فيهما رسوم استيراد بمعدل ستين فرنكًا لكل هيكتولتر.

وتقرر أيضًا أن تخضع المشروبات المقطرة لضريبة البيع، على ألا تقل هذه الضريبة عن الحد الأدنى لرسوم الاستيراد المحددة وفقًا لبنود المؤتمر.

كما تقرر أن تكون مدة الاتفاقية ست سنوات، تخضع بعدها للتنقيح والمراجعة طبقًا للنتائج التي تسفر عنها هذه القرارات ، ومنح للسلطات الموقعة على الاتفاقية الحق في الإبقاء على الحد الأدنى للرسوم أو زيادته[١].

بالنظر لهذه القرارات يظهر استمرار فرنسا في التمسك باستثناء بعض مستعمراتها من فرض رسوم استيراد عالية على المشروبات الكحولية، وهي المستعمرات التي عرفت طلبًا كبيرًا على تلك المشروبات، وهي مسألة تؤكد تغليب المصالح الاقتصادية للدول الاستعمارية على الاعتبارات الأخرى، وأن تلك المصالح وقفت حجر عثرة أمام تحقيق أي تقدم ملحوظ للحد من تلك التجارة.

٣- آثار قرارات ١٨٩٩م على تجارة المشروبات الكحولية في أفريقيا:

كما هو حال قرارات ١٨٩٠م، لم تجد قرارات ١٨٩٩م نفعًا كبيرًا فيما يتعلق بالحد من تجارة المشروبات الكحولية في المستعمرات الأفريقية، ويبدو قصور هذه القرارات عن تحقيق الغرض المنشود منذ الوهلة الأولى للإعلان عنها، بل وقبيل دخولها حيز التنفيذ، فقد وجه البعض كثيرًا من سهام النقد لهذه القرارات، لعدم كفايتها، لكنهم أعربوا عن ارتياحهم؛ لأن مجرد انعقاد المؤتمر يدل على أن

(1) Treaties and Other International Agreements of the United States of America 1776- 1949: Liquor Traffic in Africa, pp. 227-229.

ضمير أوروبا ليس ميتًا تمامًا إزاء مسئولياته فيما يتعلق بحركة تجارة المشروبات الكحولية في أفريقيا[١].

ووفقًا للإحصاءات البريطانية المعلنة، أدى استمرار النهج الخاص بزيادة الرسوم المفروضة على استيراد المشروبات الكحولية، إلى تراجع الكميات المستوردة من المشروبات الكحولية، وفي الوقت نفسه حققت زيادة الرسوم زيادة في الإيرادات رغم تراجع معدلات استيراد المشروبات الكحولية نسبيًا، باستثناء عدد قليل من المستعمرات التي شهدت زيادة في نسبة الاستيراد رغم زيادة الرسوم.

فتشير بعض تقارير الوثائق البريطانية إلى تطبيق زيادة الرسوم في بعض المستعمرات البريطانية، ففي جامبيا زادت الرسوم من ٦٦ فرنك في عام ١٨٩٨م إلى ١١٠ فرنك عام ١٩٠٣م. وفي سيراليون زادت من ٨٠ فرنك عام ١٨٩٨ إلى ١١٠ فرنك عام ١٩٠٤م. أما في أراضي ساحل الذهب شرق فولتا فقد زادت من ٢٧ فرنك عام ١٨٩٨م إلى ٦٠ فرنك عام ١٩٠٠م، ثم إلى ٨٠ فرنك عام ١٩٠٤م. بينما في أراضي ساحل الذهب غرب فولتا تم الحفاظ على معدل ١٢٤ فرنك. أما في لاجوس وجنوب نيجيريا فقد زادت الرسوم من ٥٥ فرنك عام ١٨٩٨م إلى ٩٠ فرنك عام ١٩٠٦م.

وقد حاول المفوضون البريطانيون إقناع الأطراف الأخرى بأن زيادة الرسوم لم تؤثر على قيمة الإيرادات المتحصلة من تجارة المشروبات الكحولية، أو حتى على القيمة الإجمالية لواردات هذه التجارة، فقدموا بعض الإحصاءات التي تؤكد هذا، ففي مستعمرة جامبيا كان إجمالي إيرادات التجارة بصفة عامة يقدر ب ٧٦,٥٠٠ فرنك عام ١٨٩٨م، ووصل هذا الرقم إلى ٩١,٨٠٠ فرنك عام ١٩٠٤م. وفي

(1) Bourne, H.R. Fox: Op.cit, P.288.

سيراليون بلغ ٦١٤,٠٠٠ فرنك عام ١٨٩٨م ، ووصل إلى ١,٢٥٠,٠٠٠ فرنك عام ١٩٠٤م . أما في ساحل الذهب فقد بلغ ٣,٦٨٠,٠٠٠ فرنك عام ١٨٩٨ ووصل إلى ٦,٢٦٠,٠٠٠ فرنك عام ١٩٠٤م. وفي لاجوس وجنوبي نيجيريا التي كانت تشكل إدارة واحدة، بلغ الدخل من التجارة ٦,٦٤٠,٠٠٠ فرنك عام ١٨٩٨م، ووصل إلى ١١,٠٠٠,٠٠٠ فرنك عام ١٩٠٤.

يلاحظ أن انخفاض نسبة الواردات من المشروبات الروحية قد اقترن بزيادة كبيرة جدًا في مجموع الواردات في المستعمرات البريطانية الأربع (جامبيا، سيراليون، ساحل الذهب، لاجوس وجنوبي نيجيريا)، حيث بلغ إجمالي قيمة الواردات ٨٦,٥ مليون فرنك في عام ١٨٩٨م ووصل إلى ١٤٣,٥ مليون فرنك في عام ١٩٠٤م.

أما بالنسبة لتجارة المشروبات الكحولية، فلم تنخفض إيرادات هذه التجارة إلا انخفاضًا طفيفًا في مستعمرة جامبيا، حيث انخفضت من ٨٩,٠٠٠ فرنك في عام ١٨٩٨م إلى ٧٨,٠٠٠ فرنك في عام ١٩٠٤م، بينما ارتفعت واردات هذه التجارة في المستعمرات البريطانية الأخرى، فارتفعت في سيراليون من ٣٨٢,٠٠٠ فرنك في ١٨٩٨م إلى ٧٦٤,٠٠٠ فرنك في عام ١٩٠٤م، وارتفعت في ساحل الذهب من ٢,٤٧٠,٠٠٠ فرنك في عام ١٨٩٨م إلى ٣,٠٨٠,٠٠٠ فرنك في عام ١٩٠٤م، وارتفعت في لاجوس وجنوبي نيجيريا من ٤,٢٩٠,٠٠٠ فرنك في ١٨٩٨م إلى ٦,٢٩٠,٠٠٠ فرنك في عام ١٩٠٤م.

أما عن نسبة واردات المشروبات الكحولية، مقارنة بإجمالي الواردات التجارية عمومًا، فتسجل الإحصاءات أن مستعمرة سيراليون وحدها التي شهدت ارتفاعًا في نسبة واردات المشروبات الكحولية، حيث ارتفعت من ٢,٥ % عام ١٨٩٨م إلى ٤% عام ١٩٠٤م، بينما انخفضت نسبة هذه الواردات في المستعمرات

الأخرى، إذ تراجعت في جامبيا من ١,٥ % عام ١٨٩٨م، إلى ١ % عام ١٩٠٤م. وانخفضت في ساحل الذهب من ٩ % عام ١٨٩٨ فأصبحت ٦ % عام ١٩٠٤م. أما في محمية لاجوس وجنوبي نيجيريا فقد انخفضت من ١١ % عام ١٨٩٨م إلى ٩ % عام ١٩٠٤[١].

بهذا برهن المفوضون البريطانيون من خلال إحصاءاتهم أن خفض كمية استيراد المشروبات الكحولية لم يكن يعني خفض الواردات الأخرى، بل إنه ساعد على التوجه نحو شراء سلعٍ أخرى مشروعة.

بيد أن ثمة بيانات أخرى شككت في إحصاءات المفوضين البريطانيين، فبالرغم من صحة ما ورد عن زيادة إيرادات المشروبات الكحولية، فإن نسبة الاستيراد لم تنخفض في بعض المستعمرات البريطانية بالكيفية التي أفصحت عنها الإحصاءات البريطانية، لا سيما في مستعمرة لاجوس، بدليل أن أحد الإحصاءات قدرت إجمالي كمية المشروبات الكحولية المستوردة في تلك المستعمرة ب ١,٠٥١,٠٤٥ جالون عام ١٨٩٩م، ثم انخفضت هذه الكمية في عامي ١٩٠٠، ١٩٠١م حيث بلغت ٩٦٢,٥٠٤ جالون في العام الأخير، بينما عادت الكمية للازدياد مرة أخرى، فبلغت ١,٢٤٧,٥٥٠ جالون عام ١٩٠٢م، ثم تراجعت نسبيًا إلى ١,٠٦٩,٠٦٧ جالون عام ١٩٠٣[٢]، وكلا الرقمين الأخيرين يسجلان كمية أعلى من الكمية المسجلة عام ١٨٩٩م.

وأمام هذا التضارب في الإحصاءات نرجح أن الأهداف التي حركت بريطانيا لإثارة هذه المسألة كانت سببًا في هذا التضارب، فحتى يتسنى للبريطانيين فرض رسوم أعلى على تجارة المشروبات الكحولية في مناطق نفوذها، ولكي تحصل

(1) F.O 403-376: British Plenipotentiaries to Liquor Conference, Loc.cit, pp. 80-81.
(2) Geary, William: Op.cit, P. 62

على موافقة القوى الاستعمارية الأخرى، كان عليها أن تقدم مثل هذه الإحصاءات؛ لطمأنة تلك القوى بعدم تأثر إيرادات مستعمراتها جراء سياسة زيادة الرسوم.

خامساً- مؤتمر بروكسل ١٩٠٦م ومسألة تجارة المشروبات الكحولية في أفريقيا:

عقد هذا المؤتمر في أكتوبر عام ١٩٠٦م[١]، واقترحت بعض الإجراءات، هي:

١- الإجراءات المقترحة بشأن المسألة:

بحلول الوقت الذي اجتمع فيه مؤتمر ١٩٠٦م، كانت رسوم الاستيراد في عدد من الأقاليم الأفريقية قد تجاوزت بالفعل المعدل الذي حدده مؤتمر ١٨٩٩م، فعلى سبيل المثال في ساحل الذهب، تم فرض ١٢٤ فرنك لكل هكتولتر[٢]؛ ولذلك اقترح المفوض البريطاني أثناء انعقاد المؤتمر أن يعتمد هذا الرقم بوصفه خط الأساس الجديد[٣].

أما عن موقف ألمانيا فقد أعلن مفوضها، هير فون جورينج Herr von Göhring، أن الحكومة الألمانية راضية تمامًا عن رسوم الـ٧٠ فرنك الحالية، لكنه أضاف أن حكومة بلاده ستكون مستعدة، إذا وافقت الدول الأخرى، لرفعها إلى ١٢٤ فرنك، شريطة ألا يتجاوز الحد الأقصى للضرائب في توجولاند ١٠٠ فرنك.

أما المفوض الفرنسى، فأعرب عن ارتياح بلاده أيضًا للنظام الحالى، بيد أنها مستعدة لقبول هذه الزيادة المعقولة التى قد يقررها المؤتمر. واقترح أن تبلغ قيمة

---

(١) حضر هذا المؤتمر ممثلون عن دول ألمانيا، وبلجيكا، وأسبانيا، ودولة الكونغو الحرة، وفرنسا، وبريطانيا، وأيرلندا، والهند، وإيطاليا، وهولندا، والبرتغال، وروسيا، والسويد.

Treaties and other International Agreements of the United States of America 1776- 1949: Liquor Traffic in Africa, p. 551.

(2) F.O 403-376: British Plenipotentiaries to Liquor, Loc.cit, pp. 80-81.

(3) Pan, Lynn: Op.cit, P.38.

الضرائب على المشروبات الكحولية ٩٠ أو ١٠٠ فرنك، ولكن يجب أن تستثني داهومي مثل توجولاند، ويكون لها وضع خاص.

واقترح مفوض بلجيكا، ألا يقل الحد الأدنى للضرائب عن ١٠٠ فرنك. هذا بينما اعترض المفوض البرتغالي على أي زيادة جديدة في الضرائب، بل إنه كان يفضل تخفيض الحد الأدنى الساري وقت انعقاد المؤتمر، ويرجع ذلك إلى تخوف الحكومة البرتغالية من أن تضر الزيادة المقترحة على ضرائب بيع المشروبات الكحولية، بمصانع التقطير البرتغالية في أنجولا، حيث لم يكن لاستيراد البرتغال للكحول أثر يذكر، ولهذا فإنها كانت على استعداد للموافقة على زيادة رسوم استيراد المشروبات الكحولية في مستعمراتها في غربي أفريقيا، وفي مستعمرة موزمبيق، مع استثناء أنجولا(١).

وصرح المفوض الإيطالي، بأن حكومته تعد الرسوم المطبقة في مستعمرة إريتريا جيدة، وترغب في إبقاء الوضع كما هو عليه(٢)؛ لهذا أرسل السفير الإيطالي في لندن الماركيز دي سان جوليانو **Marquis di San Giuliano** رسالة إلى إدوارد جراي **Edward Gray** وزير الخارجية البريطاني لمحاولة إقناع بلاده بدعم الموقف الإيطالي في المؤتمر بشأن الإبقاء على الرسوم المفروضة في (إريتريا) دون زيادة عن حد السبعين فرنك المعمول به. واستند جوليانو إلى بعض الحجج لتدعيم مطالبه، ومنها أن الرسوم المحددة في عام ١٨٩٩م أدت إلى انخفاض معدل الواردات السابقة في إريتريا بمقدار الثلث على الأقل، ولذلك تم تحقيق الهدف المتمثل في قانون بروكسل. أيضًا هناك ضريبة

(1) F.O 403-376: British Plenipotentiaries to Liquor Conference to Sir Edward Grey, (No.1. Liquor Conference) Message from Sir Arthur H. Hardinge, A. W. Clarke, H. J. Read, to Sir Edward Grey (oreign Office), Brussels, October 17, 1906, pp. 79-80.

(2) Idem, p. 80.

قيمة تفرض على استيراد المشروبات الكحولية في إريتريا تقدر ب ١٥%، وأن هذه الرسوم الإضافية إلى جانب رسوم التصدير المحددة بسبعين ليرة، تجعل إجمالي الضرائب يصل إلى ١٢٠ فرنك لكل هيكتولتر. وفضلاً عن هذا فإن سكان المستعمرة يعملون في الزراعة أوالرعي، ولا يدمنون المشروبات الكحولية. كما إن المشروبات الواردة إلى إريتريا ويتم تصديرها للاستهلاك في الحبشة يفرض عليها أيضًا رسوم استيراد تقدر بسبعين ليرة[١].

وبالرغم من إشادة المفوضين البريطانيين بتراجع معدل استيراد المشروبات الكحولية في (إريتريا)، إلا إنهم تخوفوا في الوقت نفسه من كثرة مطالبات القوى الاستعمارية الأخرى باستثناء بعض المستعمرات.

وبالفعل حدث ما كان يخشاه المفوضون البريطانيون، فقد طلب المفوض الألماني استثناء توجولاند من زيادة الرسوم إلى ١٢٤ فرنك[٢]. وبالرغم من إبداء المفوض الفرنسي أسفه نتيجة تزايد الاستثناءات لبعض المستعمرات، لكنه طلب معاملة الصومال الفرنسي مثل جارتها إريتريا، وهي المطالبة التي جعلت المفوضين البريطانيين يتحدثون عن مخاطر هذا الاستثناء بتحويل جيبوتي، بسبب مزاياها كميناء، إلى مركز توزيع للمشروبات الكحولية[٣].

(1) F.O 403-376: Message from the Marquis Di San Giuliano (Italian Embassy), to Sir Edward Grey, Inclosure No. 106, Italian Embassy, October 26, 1906, P.95.

(2) F.O 403-376: British Plenipotentiaries to Liquor Conference to Sir Edward Grey, Inclosure in No. 96, Declaration by the British Plenipotentiaries, Brussels, October 22, 1906, pp. 85-86.

(3) F.O 403-376: British Plenipotentiaries to Liquor Conference to Sir Edward Grey, Inclosure 2 in No. 102, Declaration by the Portuguese Plenipotentiaries, Sitting of The Conference Held October 24, 1906, pp. 90−91.

ومن الواضح أنه في سياق الحوار غير الرسمي بين كافة الأطراف، كان الفرنسيون والألمان والبلجيكيون على اتفاق مع بريطانيا بشأن زيادة الرسوم، لكن البرتغال عارضت هذه الزيادة[١]. وقدم المفوض البرتغالي اقتراحًا من حكومته كحل توفيقي، وهو توحيد الحد الأدنى لرسوم الاستيراد ليصبح ١٠٠ فرنك لكل هكتوليتر تفرض في جميع أنحاء المستعمرات البرتغالية في أفريقيا، بما في ذلك الجزء الأنجولي الموجود داخل الحوض التقليدي للكونغو، ولكن باستثناء ما تبقى من تلك المقاطعة في أنجولا، جنوب حدود الحوض التقليدي، على أن يكون الحد الأدنى لرسوم الاستيراد والضرائب ٧٠ فرنك، مع اتخاذ إجراءات مشددة لعدم زيادة التقطير خلال المرحلة المقبلة.

واقترح هير فون جورينج، المندوب الألماني الثاني حلاً توفيقيًا مماثلاً، بأن توافق الحكومة البرتغالية على حد أدنى من الرسوم يبلغ ١٠٠ فرنك في مستعمراتها، ولكن يجوز أن تمنح في أنجولا تخفيضًا قدره ٣٠ فرنك لمالكي مصانع التقطير الحاليين، لكي يحولوا هذه المصانع إلى مصانع لإنتاج السكر وألا يتم إنشاء معامل تقطير جديدة[٢].

غير أن إعلان المفوض البرتغالي عن احتياج حكومته لفترة عشر سنوات للتحول من صناعة المشروبات الكحولية في أنجولا إلى صناعة السكر، لم يرض بعض الأطراف في المؤتمر، نتيجة لطول هذه الفترة ؛ لأن التحول لصناعة السكر لا يحتاج لهذا الوقت، لا سيما أن بعض مصانع المشروبات الكحولية في أنجولا

(1) F.O 403-376: British Plenipotentiaries to Liquor Conference to Sir Edward Grey, (No.1. Liquor Conference), Loc.cit, pp. 79-80.
(2) F.O 403-376: British Plenipotentiaries to Liquor Conference to Sir Edward Grey, Inclosure in No. 100, Declaration by the British Plenipotentiaries, Brussels, October 24, 1906, pp. 88-89.

كانت جاهزة فعليًا لإنتاج السكر(١). وقد حاولت بريطانيا الضغط لتقليص هذه المدة لسبع سنوات لكن دون جدوى، وتمت الموافقة في النهاية على فترة العشر سنوات، وهي مدة الاتفاقية(٢).

من هنا يتضح استمرار سياسة مماطلة بعض الأطراف فيما يتعلق بزيادة الرسوم على الاستيراد، والمطالبة باستثناء بعض المستعمرات من هذه الزيادة، وهو ما أدى إلى زيادة عدد المستعمرات المستثناة تباعًا، وهي المستعمرات التي شهدت رواجًا كبيرًا في تجارة المشروبات الكحولية، بما يثبت أن الاعتبارات الاقتصادية للقوى الاستعمارية شكلت أساس التفاوض.

٢- القرارات النهائية للمؤتمر:

جاءت هذه القرارات في ست مواد، تركزت في فرض رسوم على دخول المشروبات الكحولية في المنطقة غير المحظورة بمعدل ١٠٠ فرنك لكل هيكتولتر، بينما استثنيت إريتريا بجعل الرسوم لا تتجاوز ٧٠ فرنكًا.

وفضلاً عن ذلك فرضت رسوم البيع على المشروبات المقطرة، والمعدة للاستهلاك على ألا تقل عن ١٠٠ فرنك. وسُمح للحكومة البرتغالية في مستعمرة أنجولا بتحصيل رسوم بمعدل مائة فرنك، على أن تخصص منها مبلغ ثلاثين فرنكًا يمنح للمنتجين، للمساهمة في عملية التحول التدريجي والكامل من مصانع التقطير إلى معامل السكر، على ألا يتجاوز عدد المصانع التي تعمل بالتقطير عما هو مسجل في نهاية أكتوبر عام ١٩٠٦م.

(1) F.O 403-376: British Plenipotentiaries to Liquor Conference to Sir Edward Grey, Inclosure 2 in No. 102, Loc.cit, pp. 90-91.
(2) F.O 403-376: Message from Sir Edward Grey, to Sir A. Hardinge, Inclosure in, No. 108, Foreign Office, October 30, 1906, P.97.

وحددت مدة سريان الاتفاقية بعشر سنوات، ويمكن مراجعة رسوم الاستيراد بعد انقضاء ثمان سنوات. وبالتالي تم وقف آثار اتفاقية عام ١٨٩٩م[١].

٣- آثار قرارات ١٩٠٦م على تجارة المشروبات الكحولية في أفريقيا:

حتى يتسنى لنا تحديد هذه الآثار بدقة، نتساءل عن أثر القرار الأبرز في جلسات بروكسل من ١٨٨٩م وحتى عام ١٩٠٦م، ألا وهو زيادة رسوم الاستيراد على تجارة المشروبات الكحولية بالمستعمرات الأفريقية؟

بالنظر في إحصاءات الاستيراد في السنوات التي تلت انعقاد المؤتمر وحتى موعد انعقاد المؤتمر الجديد في عام ١٩١٢م، يتضح أن أثر هذه القرارات لا يكاد يذكر، فقد ازداد معدل استيراد المشروبات الكحولية في مستعمرات غربي أفريقيا البريطانية بين عامي ١٩٠٦م و ١٩١٠م بنسبة ٤٠ %، واستمر تدفق هذه المشروبات إلى نيجيريا. وشهدت معدلات استيراد هذه المشروبات زيادة أكبر في كل من سيراليون وجامبيا، ففي المستعمرة الأولى، تضاعفت الواردات خلال تلك الفترة، بينما كان معدل الزيادة في الثانية أعلى من ذلك[٢].

وأشار أسقف لندن في عام ١٩١١م، بناء على معلومات مراسله الخاص في نيجيريا إلى أن الإحصاءات الرسمية للواردات في جنوب نيجيريا تظهر زيادة فعلية في واردات المشروبات الكحولية في الفترة ما بين عامي ١٩٠٢م، و١٩١١م. وهذا التصريح لم يتفق مع الأرقام التي قدمها مكتب المستعمرة. وأظهرت هذه الأرقام أن ما بين ١٩٠٢م و ١٩١٠م كان هناك زيادة سنوية

(1) F.O 403-376: African Liquor Traffic Convention, Signed at Brussels, Inclosure 2 in No. 117, Brussels, November 3, 1906, pp. 100-105.

(2) Pan, Lynn: Op.cit, P. 38.

متوسطة في واردات المشروبات الكحولية لجنوب نيجيريا والتي بلغت ٧٢٧,٤٢٧ جالون[١].

كما شهدت المستعمرات الفرنسية بغربي أفريقيا زيادة مماثلة لما حدث في المستعمرات البريطانية، فخلال الفترة من عام ١٩٠٨م إلى ١٩١١م بلغ متوسط استيراد المشروبات الكحولية ٧٠ % من إجمالي إيرادات المستعمرات الفرنسية في غربي أفريقيا[٢]. وفضلاً عن هذا كشفت بعض التقارير الوثائقية أن فرنسا لم تلتزم بقرار الحظر في ساحل العاج، وتذرعت بأن المنطقة الممتدة من الساحل حتى خط عرض ٨ درجات تقطنها قبائل مسلمة تمتنع بالفعل – لأسباب دينية – عن تناول المشروبات الكحولية[٣]، كما إن ارتفاع سعر هذه المشروبات، وتكلفة النقل العالية، جعلت عددًا قليلاً يقبل على شرائها[٤].

ولم تنخفض واردات المشروبات الكحولية إلا في الكونغو البلجيكية، وهي المستعمرة الوحيدة التي طبقت القرارات بحزم وحققت نتائج ملموسة منذ عام ١٨٩٨م، منذ أن فرضت رسومًا أعلى على استيراد البراندي من ١٥ فرنكًا إلى ٧٠ فرنكًا، فانخفضت الواردات من ١,٢٠٠,٠٠٠ لتر في العام المذكور إلى ٥٠٠,٠٠٠ لتر في عام ١٩٠٢م، وعندما زادت الرسوم إلى ١٠٠ فرنك، انخفضت الواردات إلى ٢٠٠,٠٠٠ لتر في عام ١٩٠٨م.

ويبدو أن فشل تدابير الرقابة في بروكسل اقتصر إلى حد كبير على مستعمرات غربي أفريقيا، ليس فقط لقصور تلك التدابير، وإنما لاعتياد السكان الأصليين،

(1) The Times: The Liquor Question in Southern Nigeria, Wednesday, Jul 12, 1911, P.5.
(2) Pan, Lynn: Op.cit, pp. 16, 38.
(3) F.O 403-428: Message from G. V. Fiddes (Colonial Office), to Foreign Office, Downing Street, May 11, 1910, P.4.
(4) F.O 403-428: Message from Sir Francis Bertie, to M. Pichon, Paris, May 30, 1910, pp.5-6.

على مدى عدة عقود، على شرب المشروبات الكحولية، بسبب تركز الأنشطة التجارية الأوروبية المبكرة على طول ساحل غربي أفريقيا، فكانت عواقب الانفتاح المباشر على العلاقات التجارية مع أوروبا وخيمة على سكان تلك المنطقة. وعلاوة على ذلك، أدى التوسع في الاستغلال التجاري والاقتصادي لمستعمرات غربي أفريقيا، خلال فترة هذا البحث، إلى زيادة كبيرة في الثروة، وما ترتب على ذلك من قوة شرائية للسكان الأفارقة، بحيث لا يكون لأي رادع بما في ذلك فرض رسوم عالية أي قيمة على الإطلاق. وكان الوضع يتناقض بشكل ملحوظ مع الحالة السائدة في المناطق الداخلية، حيث لم تكن مراكز القوى الأوروبية قد توطدت بعد(١).

أما ألمانيا، فبعد مؤتمر بروكسل عام ١٩٠٦م، وتحت الضغط القوي لبعض أعضاء الرايخستاغ، وضعت قيودًا جديدة على تجارة المشروبات الكحولية في الكاميرون، وبالرغم من احتجاجات التجار، قررت الحكومة ضرورة استصدار تراخيص للتجارة في المشروبات الكحولية بحسب احتياجات كل منطقة، ولم تكن هذه التراخيص تمنح بسهولة، لا سيما لأولئك الذين لديهم سجل من المخالفات في تجارة المشروبات الكحولية.

وقد أدى هذا القرار إلى قلة عدد المتاجر العاملة في بيع المشروبات الكحولية، لكن احتج التجار نتيجة السماح لشركات بعينها للعمل في هذا المجال دون بقية الأطراف الأخرى، لا سيما أن قرار استصدار التراخيص قتح شركة فورمان حقًا حصريًا لبيع المشروبات الكحولية في عدة أماكن(٢).

(1) Pan, Lynn: Op.cit, P. 39.
(2) Rudin, Harry: Op.cit, pp.386- 387.

ورغم هذا استمرت الحملة ضد تجارة المشروبات الكحولية في الكاميرون، فقد أصدرت الإدارة الاستعمارية الألمانية قرارًا جديدًا في عام ١٩٠٩م يقضي بوقف استيراد وبيع جميع المشروبات الكحولية لغير الأوروبيين، ثم صدر مرسوم في ٣٠ سبتمبر ١٩١٠م، يقضي بإزالة جميع متاجر هذه المشروبات من الأماكن التي لا يقطنها الأوروبيون، فأصبح جزءًا كبيرًا من المستعمرة مغلقًا أمام حركة تجارة المشروبات الكحولية، باستثناء المناطق القريبة من الساحل، فأصبح عدد متاجر المشروبات الكحولية محدودًا للغاية، مما دفع التجار للمطالبة بأماكن بيع إضافية، فتم إصدار قائمة منقحة بالأماكن والمتاجر المخصصة لبيع المشروبات الكحولية في يناير ١٩١١م(١).

غير أن هذا الحظر تسبب للأسف في ازدياد نشاط تصنيع المشروبات الكحولية المحلية، والتي أصبحت بديلاً للكحوليات المستوردة، ولاسيما في منطقة دوالا Douala. والمثير للدهشة أن المزارعين الذين اعتادوا الحصول على المشروبات الكحولية مقابل محاصيلهم المهمة كزيت النخيل وغيرها، اعترضوا على قوانين الحظر هذه، وطالبوا بالمزيد من الحرية في استخدام تلك المشروبات، ووصل طلب لمجلس المستعمرة في عام ١٩١٢م يعبر عن هذه الرغبة(٢).

نتيجة لما سبق، فإن "الاتحاد الدولي لحماية الأجناس الأصلية من إدمان الكحول" International Federation for the Protection of Indigenous Races Against Alcoholism، وهو منظمة دولية غير ربحية تأسس في لاهاي عام ١٩١١، حدد بعض المطالب لإرسالها إلى مؤتمر بروكسل ١٩١٢، وتمثلت هذه المطالب فيما يلي:

(1) Rudin, Harry: Op.cit, P. 387.
(2) Ibid, P. 388.

- التطبيق الصارم لأحكام قانون بروكسل في الأراضي المعنية، وتوسيع مناطق الحظر تدريجيًا من الداخل باتجاه الساحل.
- الزيادة التدريجية للرسوم المفروضة على استيراد المشروبات الكحولية.
- وضع رقابة صارمة على نوعية المشروبات الكحولية المستوردة إلى أفريقيا أو المصنعة محليًا، وحظر الصناعة المنزلية لها.
- الحد من كمية المشروبات الكحولية، التي يسمح بشحنها من موانئ التصدير.
- الحظر المطلق للمشروبات الكحولية من نوع الأفسنتين Absinthe شديد الخطورة، سواء للأوروبيين أم للمواطنين الأصليين[١].

وبهذا تبين أنه باستثناء الكونغو، لم تؤد قرارات بروكسل منذ عام ١٨٨٩م وحتى عام ١٩٠٦م لنتائج إيجابية فيما يتعلق بتجارة المشروبات الكحولية في المستعمرات الأفريقية، فماذا عن مؤتمر بروكسل ١٩١٢م، وآثاره على هذه التجارة؟

سادساً- مؤتمر بروكسل ١٩١٢م ومسألة تجارة المشروبات الكحولية في أفريقيا:

بما إن تجارة المشروبات الكحولية مع غرب أفريقيا لم يعرقلها معدل الرسوم المقررة في مؤتمر بروكسل ١٩٠٦م، عقد مؤتمر آخر للنظر في تدابير إضافية، وجاء عقد هذا المؤتمر بعد تنسيق الجهود بين ألمانيا وبريطانيا منذ عام ١٩١٠م، وتبودلت وجهات النظر بينهما بشأن المقترحات التي ينبغي عرضها على مؤتمر بروكسل ١٩١٢م[٢].

(1) The Times: Native Races and the Liquor Traffic, P.3.
(2) F.O 403-428: Message from Sir Edward Goschen (the British Ambassador in Berlin), to Sir Edward Grey (Foreign Office), Berlin, April 13, 1910, P.3.

افتتح المؤتمر في ٤ يناير من العام المذكور، وقرر رئيس المؤتمر مستر كابيلي Capelle إعطاء المفوضين الألمان، والبريطانيين؛ نظرًا لمبادرة حكومتيهما بالدعوة لعقد المؤتمر، أن يقوما بعرض مقترحاتهما أولاً.

بناء على ذلك، قدم المفوض الألماني مستر فلوتو Flotow بيانًا –كان قد تم الاتفاق عليه من قبل مع بريطانيا– عرض فيه آراء الحكومتين الألمانية والبريطانية فيما يتعلق بزيادة الحد الأدنى للرسوم المحددة في مؤتمر ١٩٠٦م، وتحديد مناطق الحظر(١)، وجاء في البيان ما يلي:

- زيادة الرسوم لتصبح ١٥٠ فرنكًا، على أن يتم زيادتها في وقت لاحق إلى ٢٠٠ فرنك.
- أن يكون للسلطات الحق في السماح بتطبيق رسوم إضافية بأثر رجعي، ويطبق هذا على المناطق التي تستورد كمية كبيرة من المشروبات الكحولية.
- يتعين على السلطات أن تختار الوقت المحدد، ولكن ينبغي على أي حال أن تطبق هذه الصلاحيات في آخر يناير ١٩١٣م.
- توسيع منطقة الحظر، لأن المنطقة المحددة سابقًا وفقًا لقانون بروكسل ١٨٩٠م تساعد على الاستيراد غير المشروع للمشروبات الكحولية، نظرًا للتطور السريع في وسائل النقل؛ مما أدى إلى وصول هذه المشروبات من الساحل للمناطق الداخلية للمستعمرات، ولذا يجب تدارك هذا الوضع، وأن

(1) F.O 403- 437: Further Correspondence Respecting the Liquor Traffic, British Delegates to African Liquor Conference (F. H Villiers, Charles= =Strachey, J. A. C Tilley), to Sir Edward Grey Foreign Office), Brussels, January 9, 1912, P. 1.

ترسم المناطق الجديدة بخط ترسيم اعتباري يشمل جميع المحميات قدر الإمكان(١).

أيد المفوض البريطاني بطبيعة الحال الاقتراح الألماني، فبريطانيا شاركت في صياغته كما ذكرنا.

أما المفوض الفرنسي كلوبوكوسكي Klobukouski فقد اعترض بشدة على هذا الاقتراح، واعتبر أن توسيع نطاق الحظر ليشمل أقاليم عدة دول أمر بالغ الحساسية، فمن المستحيل التأكد بدقة في ظل تطور وسائل الاتصال في أفريقيا من المناطق التي لم يمتد إليها استخدام المشروبات الكحولية. وعلاوة على ذلك فإن هذا سيشجع على تهريب هذه المشروبات. واقترح المفوض الفرنسي ما يلي:

- أن تترك مسألة مناطق الحظر للسلطات المحلية.
- أنه لم يحن بعد وقت زيادة الرسوم، فطبقًا لمؤتمر ١٩٠٦، يستمر العمل بالرسوم المحددة فيه لمدة ثماني سنوات على الأقل.
- ضرورة اتخاذ تدابير فعالة لقمع إنتاج المشروبات الكحولية في أفريقيا حيثما وجدت(٢).

رسميًا، كان الموقف الفرنسي يستند إلى الرأي القائل بأنه في غياب الكحول المستورد، فإن السكان الأصليين سيشربون شرابهم الخاص المصنوع من أشجار النخيل، مما يؤدي إلى تدمير الكثير من هذه الأشجار، وهو كارثة اقتصادية؛ لأن

(1) F.O 403- 437: Statements by French, German, and Netherlands Ministers, Enclosure in No.1, from British Delegates to African Liquor Conference (F. H Villiers, Charles Strachey, J. A. C Tilley), to Sir Edward Grey (Foreign Office), Brussels, January 9, 1912, pp. 3-5.

(2) F.O 403- 437: Further Correspondence Respecting the Liquor Traffic, Loc.cit, pp. 1-2.

زيت النخيل يعد أحد أهم الصادرات، كما أن ضغط أصحاب مصانع المشروبات الكحولية في فرنسا كان عاملا مؤثرًا في الوقت نفسه(١).

وصرح المفوض الإيطالي الكونت بوتارو كوستا Count Bottaro-Costa، بأن حكومته حريصة على المساعدة في تعزيز أي تدابير تميل إلى تحقيق الأغراض الإنسانية للمؤتمر، ودلل على ذلك بتطبيق الحظر في إريتريا، وأنه جارى العمل على إدخاله قريبًا للصومال الإيطالي.

وأعرب المفوض الهولندي فان ديرستال van der Staal، عن تعاطف حكومته مع أهداف المؤتمر، لكن دون أن يؤدي هذا لتعزيز المصالح الاقتصادية لدول على حساب أخرى، لاسيما على حساب الدول التي ليس لديها ممتلكات في أفريقيا، وبالتالي فلن تستفيد من أية زيادة في الرسوم، بعكس الدول التي تمتلك مستعمرات في أفريقيا، ومن ثم فإنه من المستصوب فرض حظر على استيراد الآلات الخاصة بالتقطير من أجل الحد من إنتاج الكحول في وسط أفريقيا الذي يتزايد باستمرار.

وأكد المفوض البرتغالي أن حكومته ستقبل بتطبيق الرسوم المقترحة في مستعمراتها، وأنها مستعدة أيضا للنظر في مسألة الحظر العام إذا التزمت به السلطات الأخرى، لاسيما تلك التي لها ممتلكات متاخمة للمستعمرات البرتغالية.

أما بالنسبة لمفوضي روسيا، والبرازيل، وأسبانيا، وبلجيكا، فقد أكدوا رغبة حكوماتهم في التعاون مع كل مسعى للسيطرة على حركة تجارة المشروبات الكحولية(٢).

(1) F.O 403- 437: African Liquor Conference by F. H Villiers, to Sir Edward Grey (Foreign Office) , Brussels, February 17, 1912, P. 60.

(2) F.O 403- 437: Further Correspondence Respecting the Liquor Traffic, Loc.cit, pp. 1-2.

ونتيجة للاعتراضات الفرنسية، والمطالب التي قدمتها هولندا، قدم المفوضون البريطانيون بالتنسيق مع ألمانيا مشروع اتفاقية أخرى، وتم طباعتها وعرضها على أعضاء المؤتمر، وتمثلت أهم بنودها في أن يتم توسيع نطاق منطقة حظر استيراد المشروبات الكحولية. وأن تفرض رسوم استيراد ١٥٠ فرنكًا مع بداية يناير من عام ١٩١٣م، على أن تزيد هذه الرسوم بمعدل ١٠ فرنك ابتداءً من يناير عام ١٩١٤م حتى يصل إجمالي الرسوم لمائتي فرنك لكل هيكتولتر.

كما تضمن المقترح البريطاني فرض حظر على استيراد أجهزة التقطير، وذلك لمنع التصنيع المحلي للكحوليات(١).

وردًا على مشروع الاتفاقية المقترحة، أعلن المفوض الألماني موافقته عليها، مع تحفظ وحيد يتمثل في عدم وجود تحديد دقيق لمنطقة الحظر المقترحة.

أما المفوض الفرنسي فقد أبدى عدم اعتراضه من حيث المبدأ، لكنه تحفظ على منطقة الحظر المقترحة أيضًا، كما تحفظ على مقترح زيادة الرسوم، وأكد أنه لا يمكن للحكومة الفرنسية قبوله تمامًا.

وأكد المفوض البرتغالي أن موافقة حكومته على الاتفاقية، ولا سيما المادة المتعلقة بزيادة الرسوم، يرتبط بضرورة تحديد منطقة الحظر والتزام كافة الأطراف بها.

وأعربت كل من الوفود الإيطالية، والبلجيكية، والروسية، والهولندية، والليبيرية، عن موافقتها على مشروع الاتفاقية البريطانية.

في ضوء الاعتراض الفرنسي، أرجئ النظر في الاقتراح المتعلق بزيادة الرسوم، ودارت بعض المناقشات غير الحاسمة حول مسألة تحديد منطقة

(1) F.O 403- 437: Avant-Projet De Convention Présenté Par La Délégation Britannique Dans La Séance Du 6 Janvier, 1912, pp. 27-29.

الحظر[١]. واقترح الوفد الألماني امتداد هذه المنطقة إلى توجولاند، شريطة موافقة فرنسا على دخول داهومي المجاورة لتوجو ضمن نطاق الحظر، وموافقة بريطانيا على امتداد الحظر لساحل الذهب الواقعة على الحدود مع توجو أيضًا. كما أعرب الوفد الألماني عن استعداده لامتداد الحظر للكاميرون أيضًا، بشرط دخول المستعمرات المجاورة ضمن نطاق الحظر. وهنا أبدى الوفد البريطاني استعداده لامتداد الحظر لجنوب (نيجيريا) المتاخمة للكاميرون ، وإزاء هذا، لم يقدم الوفد الفرنسي أي اقتراحات مماثلة بحجة أنه لم يتلق أي تعليمات من حكومته بهذا الشأن؛ ولذا طالبت الوفود الأخرى بضرورة دخول المستعمرات الفرنسية ضمن منطقة الحظر، لكي تكون متسقة مع تطبيق الحظر في المستعمرات الألمانية والبريطانية المجاورة[٢].

رد المفوضون الفرنسيون على هذه المطالب، بتقديم مقترح يؤكد استعداد حكومتهم لرفع رسوم الاستيراد في مستعمراتها في غربي أفريقيا إلى ١٢٠ فرنك، ابتداء من عام ١٩١٥، ولكن بشرط أن تترك مسألة الرسوم في أفريقيا الاستوائية الفرنسية[٣] لتقدير الحكومة الفرنسية، التي لن تقدم أية تنازلات

(1) F.O 403- 437: Further Correspondence Respecting the Liquor Traffic, Loc.cit, pp. 1-2.

(2) F.O 403- 437: Summary of Proceedings of Sub-Commission, by British Delegates to African Liquor Conference (F. H Villiers, Charles Strachey, J. A. C Tilley), to Sir Edward Grey (Foreign Office) Enclosure in No.7 , Brussels, January 17, 1912, pp. 11-12.

(٣) أفريقيا الاستوائية الفرنسية (L'Afrique-Équatoriale Française AEF) اتحاد من أربع مناطق تأسس سنة ١٩١٠، كان يمتد من نهر الكونغو إلى الصحراء الكبرى. وتكون هذا الاتحاد من أربع دول وهي جمهورية أوبونجاري شاري (إفريقيا الوسطى)، وتشاد،

أخرى[١].

أما بريطانيا فقد رفضت المقترح الفرنسي، وأصرت على ضرورة قبول فرنسا منطقة الحظر المقترحة[٢]. كما رأى ممثلو الدول المعنية أن موقف فرنسا يعد رفضًا للوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدات السابقة[٣].

ونتيجة لإصرار الوفد الفرنسي على عدم التوصل لحل توفيقي، والاختلاف في وجهات النظر بين أعضاء المؤتمر، أعلن (كابيلي) رئيس المؤتمر، أنه لا مفر من تأجيل المؤتمر، واختتمت الإجراءات بهذا القرار.

أرسل المفوض البريطاني فيليرز Villiers رسالة إلى إدوارد جراي يوضح فيها الملاحظات العامة على المؤتمر، أنه على الرغم من فشل المؤتمر في الوصول لنتائج محددة بشأن مسألة تجارة المشروبات الكحولية، فإن الرأي العام العالمي سيكتشف أن فرنسا كانت سببًا رئيسًا لفشل المؤتمر، وأن هذا المؤتمر كشف عن العقبات التي يمكن أن تعمل بريطانيا على إيجاد حلول لها في المؤتمر القادم[٤].

والكونغو الفرنسي، والجابون. وهذه المنطقة كانت تغطي مساحة ٢,٥٠٩,٩٩٤ كم٢، انظر:

French Equatorial Africa, Handbooks Prepared under the Direction of the Historical Section of the Foreign Office, No. 108, Published by H. M. Stationary Office, London, 1920, P.1.

(1) F.O 403- 437: Télégraphie No. 8, by Sir .F. Villiers, to Sir Edward Grey (Foreign Office), Brussels, January 18, 1912, P1.8.

(2) F.O 403- 437: Télégraphie No. 9, by Sir Edward Grey (Foreign Office), to Sir .F. Villiers, Brussels, January 18, 1912, P.18.

(3) F.O 403- 437: Télégraphie No. 8 by Sir .F. Villiers, Loc.cit, P.18.

(4) F.O 403- 437: African Liquor Conference by F. H Villiers, to Sir Edward Grey, Loc.cit, P. 60.

من هنا وصل المؤتمر لطريق مسدود حول هذه المسألة، وتم تأجيله بدون حل بعد شهر من افتتاحه، واضطرت بريطانيا إلى التصرف بشكل مستقل عن المستعمرات المجاورة لمستعمراتها، فطبقت معدل الرسوم المفروض على استيراد المشروبات الكحولية في ساحل الذهب بقيمة خمسة شلنات وستة بنسات لكل جالون (أي حوالي ١٥٠ فرنك لكل هكتولتر) على جميع أراضيها في غربي أفريقيا، وسرعان ما قفزت قفزة كبيرة حتى وصلت إلى ٢٥ شلن بعد عدة سنوات(١).

كان فشل مؤتمر بروكسل في ١٩١٢م مخيبًا لمساعي حظر الاستيراد؛ لأن الحكومات اتخذت الموقف الذي يستند إلى مبدأ أن الرسوم والحظر لن يحققا شيئًا إذا رفضت الدول المجاورة التعاون، ولذا ففي ألمانيا انتصرت رغبة الحكومة في أن يكون لها إيرادات من الرسوم المفروضة على المشروبات الكحولية ورسوم التراخيص. أما الدول الاستعمارية الأخرى فقد رأت أن ارتفاع التعريفات الجمركية وارتفاع الأسعار لن يحل المشكلة أبدًا؛ لأن كثيرًا من المواطنين الأصليين أصبحوا أغنياء بما يكفي لشراء المشروبات الكحولية بأعلى الأسعار(٢).

كما إنه من الصعب تقييم تأثير تدابير الرقابة التي اتخذتها بعض القوى، بسبب تأثير الحرب العالمية الأولى (١٩١٤–١٩١٨م)، على الرغم من تأكيد الإحصاءات على التراجع الملحوظ في استيراد المشروبات الكحولية في المستعمرات البريطانية؛ لكن كان هذا في الغالب نتيجة لتعليق الشحن والصادرات الهولندية والألمانية من المشروبات الكحولية خلال الأعمال القتالية أثناء الحرب.

(1) Pan, Lynn: Op.cit, P.40.
(2) Rudin, Harry: Op.cit, P. 389.

وعمومًا أدى اندلاع هذه الحرب إلى تأخير تجديد المحادثات حتى عام ١٩١٩م، عندما اجتمعت سبع حكومات في بلدية سان جيرمان إن لاي بفرنسا Saint Germain-en-Laye، ووقعت اتفاقية جديدة تتعلق بمكافحة تجارة المشروبات الكحولية[1]. وبهذا كان مؤتمر ١٩١٢م آخر الجلسات التي عقدت في بروكسل لمناقشة هذه المسألة.

(1) Pan, Lynn: Op.cit, P.40.

خاتمــة

أسفر البحث في هذا الموضوع عن نتائج عدة، يمكن إجمال أهمها فيما يلي:

ثبت من خلال البحث أن الدعاية الاستعمارية لعبت دورًا كبيرًا؛ لقلب الحقــائق المتعلقة ببعض القضايا المهمة في تاريخ أفريقيا إبان عهد الاســتعمار، لا ســيما قضايا تجارة الرقيق، والأسلحة، والمشروبات الكحولية، فبالرغم مــن مســئولية قوى الاستعمار عن استشراء هذه الظواهر السلبية، لأهداف اقتصادية واستغلالية واضحة، حاولت بعض هذه القوى – نتيجــة تغيــر الأوضــاع الاقتصــادية فــي المستعمرات الأفريقية – فرض قيود على تجارة المشروبات الكحولية، بــزعم أن الوازع الإنساني يقتضي هذا.

غير أن الدراسة أثبتت أن مزاعم الوازع الإنساني كانت مجرد دعاية مستهلكة، لا تسمن ولا تغني من جوع، فاعتبارات المصالح الاقتصادية وحدها وقفــت وراء مناقشة المسألة واقتراح حلولٍ لها، تلك الحلول التي كشفت عن الأهداف الحقيقية لحركة مكافحة تجارة الخمور في المستعمرات الأفريقية.

فقد حركت هواجس فقدان احتكار تجارة زيت النخيل – بما لها من أهمية بالغة – المسئولين البريطانيين، لإيجاد حلٍ إزاء النجاح الذي أحرزه تجار المشــروبات الكحولية من الألمان، والهولنديين في الاستحواذ على كميات كبيــرة مــن زيــت النخيل، وبعض سلع غربي أفريقيا المهمة، مقابل ملايين الجالونات من الخمــور؛ وعليه حاولت بريطانيا الاستفادة من نفوذها السياســي فــي المنطقــة، فقــررت محاربة تجارة المشروبات الكحولية فيها، لحرمان القوى الأوروبية الأخرى مــن مكاسبها.

أكدت الدراسة أيضًا أن ثمة عوامل تحكمت في الالتزام بقرارات حظر تجــارة المشروبات الكحولية، أو محاولة الحد جديًا منها؛ وأبرز العوامل: ضغوط النفقات

الإدارية في المستعمرات، والمصالح الاقتصادية للقوى الاستعمارية، فقد حُظـرت تجارة هذه المشروبات في شمالي (نيجيريا)، وفي بعض المناطق الأخـرى فـي غربي أفريقيا حول خط عرض ٧ درجات شمالاً، وهي المناطق التي لـم تنتشـر فيها هذه التجارة لأسباب دينية تتعلق بوجود أغلبية إسلامية في هـذا النطـاق، وبذلك حظرت تجارة هذه المشروبات في المناطق التي لا تحقق فيها تلك التجارة أية مكاسب، بينما سمح بها في المناطق التي حققت فيها إيرادات كثيرة.

وهنا نسأل المروجين للوازع الإنساني، ونسأل المعتقدين في صـحته أيضًـا: لماذا لم يحرك ذلكم الوازع ساكنًا تجاه تجارة المشروبات الكحولية فـي جنـوب أفريقيا التي كانت مرتعًا للبيض يتصرفون فيها وفي قوانينها كيفما شاءوا؟ ولماذا ارتكزت كل الإجراءات المتعلقة بمحاربة هذه التجارة في أفريقيا حول مسألة زيادة رسوم استيراد هذه المشروبات فقط؟ ثم لماذا أصرت بريطانيا على هذا الإجـراء، بينما عارضته غالبية القوى الأخرى الممثلة في مؤتمر بروكسل؟

لقد برهنت الدراسة في محاولة إجابتها عن هذه التساؤلات على وجود حرص بريطاني مستمر على إقرار زيادة رسوم اسـتيراد المشـروبات الكحوليـة فـي مستعمرات غربي أفريقيا دون طلب حظر هذه التجارة تمامًـا، لأسـباب تتعلـق بالاستفادة الكبيرة التي حققتها بريطانيا –بخـلاف الحـد مـن مكاسـب القـوى الاستعمارية الأخرى من مكاسب هذه التجارة قدر الإمكان– من رسوم الاسـتيراد العالية. ونتيجة للضغط المتواصل لجماعات الاعتدال، ورجال البعثات التنصـيرية، اضطرت القوى الأوروبية لقبول التفاوض مع بريطانيا حول المسألة، وبالرغم من اليقين الراسخ لتلك القوى بالأضرار الاقتصادية التي ستلحق بها نتيجـة فـرض رسوم عالية على الاستيراد؛ اضطرت لقبول هذه الزيادة فـي الرسـوم بعـد أن حاولت مرارًا تخفيضها قدر الإمكان، إذ لم يكن أمام تلك القوى سوى خيار آخـر

كانت نتائجه أكثر ضررًا، ويتمثل هذا الخيار في الحظر التام لتجارة المشروبات الكحولية.

وأكدت الدراسة تضارب معطيات الإحصاءات المتعلقة بهذه التجارة، وكان هذا نتيجة طبيعية لسعي كل طرف لتعضيد وجهة نظره المتسقة مع مصالحه حول المسألة من خلال تطويع الأرقام وتغييرها بما يخدم هذا الغرض.

وإذا كان الاقتراح الأول المتعلق بزيادة الرسوم على استيراد المشروبات الكحولية قد انطلق من اعتبارات اقتصادية بحتة، فالدراسة برهنت على أن الاقتراح المتعلق بفرض منطقة حظر لهذه التجارة لم يكن أكثر قيمة من سابقه، فقد تأكد أن منطقة الحظر هذه، رسمت لاعتبارات اقتصادية بحتة، فلم تكن المناطق التي أعلن حظرها، بحاجة لمثل هذا الإجراء، إذ لم تكن تعرف نشاطًا كبيرًا في استيراد الخمور نتيجة لأسباب دينية؛ من ثم لم يقدم هذا الاقتراح جديدًا إزاء معالجة المسألة.

بينت الدراسة أيضًا أن جلسات بروكسل التي عقدت خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٨٨٩ و ١٩١٢ لم تسع لوضع حلٍ ناجع للمسألة، لأن كل طرف أدار النقاش، واقترح القرارات التي تخدم مصالحه، وليس بالكيفية التي تقضي على هذه التجارة، أو حتى تحد منها؛ لذلك أصرت بريطانيا باستمرار، وطيلة الفترة المذكورة، على المطالبة بزيادة رسوم الاستيراد وهي وحدها تقريبًا التي ظلت تطالب بهذا؛ لأنها الوحيدة المستفيدة من هذا القرار، وفي المقابل ظلت القوى الأخرى تعارض وتناوئ هذا المسعى من خلال طلب تخفيض الرسوم، أو إبقاءها كما هي عليه، ولاحقًا بطلب استثناء بعض المستعمرات.

أثبتت الدراسة أيضًا أنه في ظل عدم وجود نية حقيقية لحل المسألة، آل مؤتمر عام ١٩١٢ لفشلٍ ذريع، ولم يستطع حتى مجرد الإبقاء على القــرارات الســابقة وإعادة إعلانها كما هي، فأغلق المؤتمر دون إعلان أية قرارات.

ملاحق البحث

الملحق رقم (١)

البنود المتعلقة بتجارة المشروبات الكحولية في أفريقيا

مؤتمر بروكسل ١٨٨٩-١٨٩٠[1].

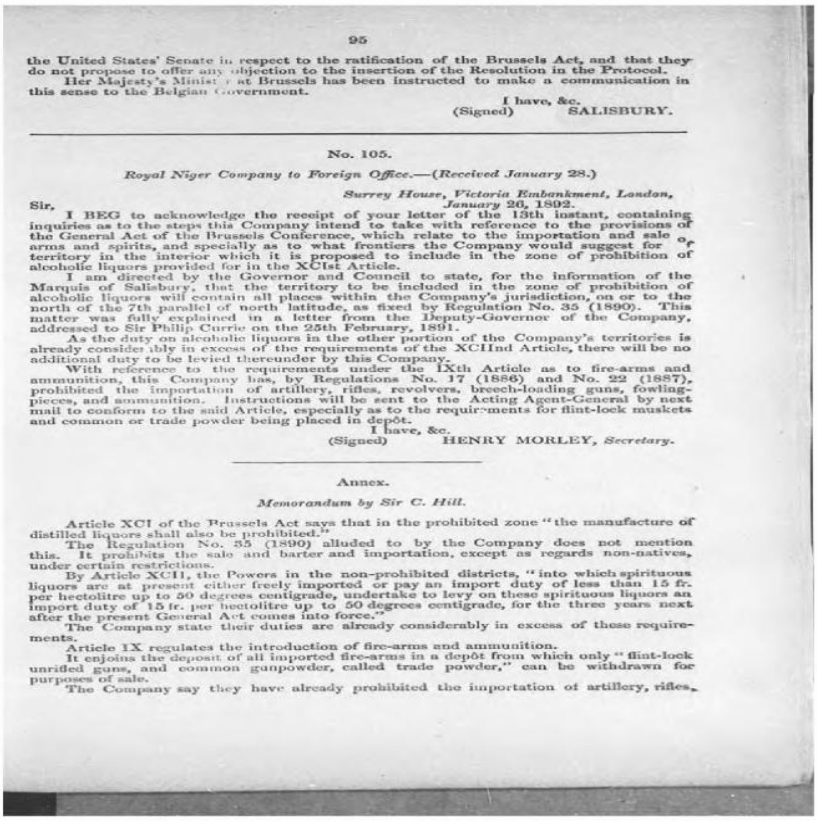

95

the United States' Senate in respect to the ratification of the Brussels Act, and that they do not propose to offer any objection to the insertion of the Resolution in the Protocol.

Her Majesty's Minister at Brussels has been instructed to make a communication in this sense to the Belgian Government.

I have, &c.
(Signed) SALISBURY.

No. 105.

Royal Niger Company to Foreign Office.—(Received January 28.)

Surrey House, Victoria Embankment, London, January 26, 1892.

Sir,

I BEG to acknowledge the receipt of your letter of the 13th instant, containing inquiries as to the steps this Company intend to take with reference to the provisions of the General Act of the Brussels Conference, which relate to the importation and sale of arms and spirits, and specially as to what frontiers the Company would suggest for the territory in the interior which it is proposed to include in the zone of prohibition of alcoholic liquors provided for in the XCIst Article.

I am directed by the Governor and Council to state, for the information of the Marquis of Salisbury, that the territory to be included in the zone of prohibition of alcoholic liquors will contain all places within the Company's jurisdiction, on or to the north of the 7th parallel of north latitude, as fixed by Regulation No. 35 (1890). This matter was fully explained in a letter from the Deputy-Governor of the Company, addressed to Sir Philip Currie on the 25th February, 1891.

As the duty on alcoholic liquors in the other portion of the Company's territories is already considerably in excess of the requirements of the XCIInd Article, there will be no additional duty to be levied thereunder by this Company.

With reference to the requirements under the IXth Article as to fire-arms and ammunition, this Company has, by Regulations No. 17 (1886) and No. 22 (1887), prohibited the importation of artillery, rifles, revolvers, breech-loading guns, fowling-pieces, and ammunition. Instructions will be sent to the Acting Agent-General by next mail to conform to the said Article, especially as to the requirements for flint-lock muskets and common or trade powder being placed in depôt.

I have, &c.
(Signed) HENRY MORLEY, *Secretary.*

Annex.

Memorandum by Sir C. Hill.

Article XCI of the Brussels Act says that in the prohibited zone "the manufacture of distilled liquors shall also be prohibited."

The Regulation No. 55 (1890) alluded to by the Company does not mention this. It prohibits the sale and barter and importation, except as regards non-natives, under certain restrictions.

By Article XCII, the Powers in the non-prohibited districts, "into which spirituous liquors are at present either freely imported or pay an import duty of less than 15 fr. per hectolitre up to 50 degrees centigrade, undertake to levy on these spirituous liquors an import duty of 15 fr. per hectolitre up to 50 degrees centigrade, for the three years next after the present General Act comes into force."

The Company state their duties are already considerably in excess of these requirements.

Article IX regulates the introduction of fire-arms and ammunition.

It enjoins the deposit of all imported fire-arms in a depôt from which only "flint-lock unrifled guns, and common gunpowder, called trade powder," can be withdrawn for purposes of sale.

The Company say they have already prohibited the importation of artillery, rifles,

(1) F.O 403/169: Ratification of the Brussels Act 1891-1892, Inclosure No. 105, Loc.cit, P.95, F.O 403/169: Annex Memorandum by Sir C. Hill, Loc.cit, pp.95-96.

تابع الملحق رقم (١)

revolvers, breech-loading guns, fowling-pieces, and ammunition, and will send out orders to their agent to conform to the Article as regards deposit.

The 7th parallel, to the north of which the liquors prohibition extends, cuts the Niger at Egbador, about 15 miles south of Idah.

C. Ll. H.

No. 106.

Lord Vivian to the Marquis of Salisbury.—(Received January 28.)

(No. 7. Slave Trade Conference. Confidential.)

My Lord, *Brussels, January 27, 1892.*

BARON LAMBERMONT tells me that Baron d'Antas, the Portuguese Minister here, has communicated to him the telegraphic instructions he received to-day from his Government, desiring him to ask at the Conference (which they imagine is to meet here on the 2nd February) that the date for the ratification by Portugal of the Brussels Act may be postponed until the 2nd April, in order to give time for obtaining the sanction of the Cortes thereto.

He has been advised to inform his Government, in reply, that he cannot carry out their instructions; that no Conference will meet on the 2nd February, the only formality being the deposit by the United States' Minister of the ratification of his Government at the Ministry for Foreign Affairs, which will be recorded in a Protocol; that the General Act comes into operation on the 2nd March, and that the Portuguese Government must address any demand for a further postponement of their ratification to the Belgian Government, which is the recognized medium of communication with the Signatories of the Act.

Baron d'Antas has telegraphed in this sense to his Government.

I also learn, confidentially, from Baron Lambermont, that the German Government have desired their Minister at Lisbon to warn the Portuguese Government seriously against persisting in their present hostile attitude towards the Brussels Conference.

I have, &c.

(Signed) VIVIAN.

No. 107.

Sir G. Petre to the Marquis of Salisbury.—(Received February 1.)

(No. 13. Africa.)

My Lord, *Lisbon, January 27, 1892.*

SENHOR COSTA LOBO, whom I saw to-day, told me that it was quite impossible for the Government at the present moment to force the question of the ratification of the Brussels Congress on the attention of the Cortes, engrossed as they were with the two vitally important questions of the tariff and the finances of the country.

I said that your Lordship considered it unfortunate that the completion of a work, to which Portugal in common with other nations had contributed by her co-operation, should be delayed by her for reasons of a local character, and I asked his Excellency whether he could not give me some assurance that the ratification would take place before the 2nd March. He answered that it was not in his power to do so, but that there was no doubt that the Act would be ratified by the present Cortes before the expiration of the Mandate of the present Chamber of Deputies on the 30th April next.

At the present moment it would be impolitic, he said, for the Ministry, who were backed by no party organization, to force contentious matter on the consideration of Parliament. I asked him if he had any reason to suppose that there would be opposition to the ratification. He said that it would certainly give rise to discussion, which the Government wished for the moment to avoid.

Senhor Costa Lobo further stated that the Portuguese Minister at the Hague had informed him, I presume in answer to an inquiry, that the Netherlands ratification could not take place before the meeting of their Chambers. Consequently, he said, Portugal did not stand alone.

الملحق رقم (٢)

البنود المتعلقة بتجارة المشروبات الكحولية في أفريقيا

مؤتمر بروكسل ١٨٩٩[١]

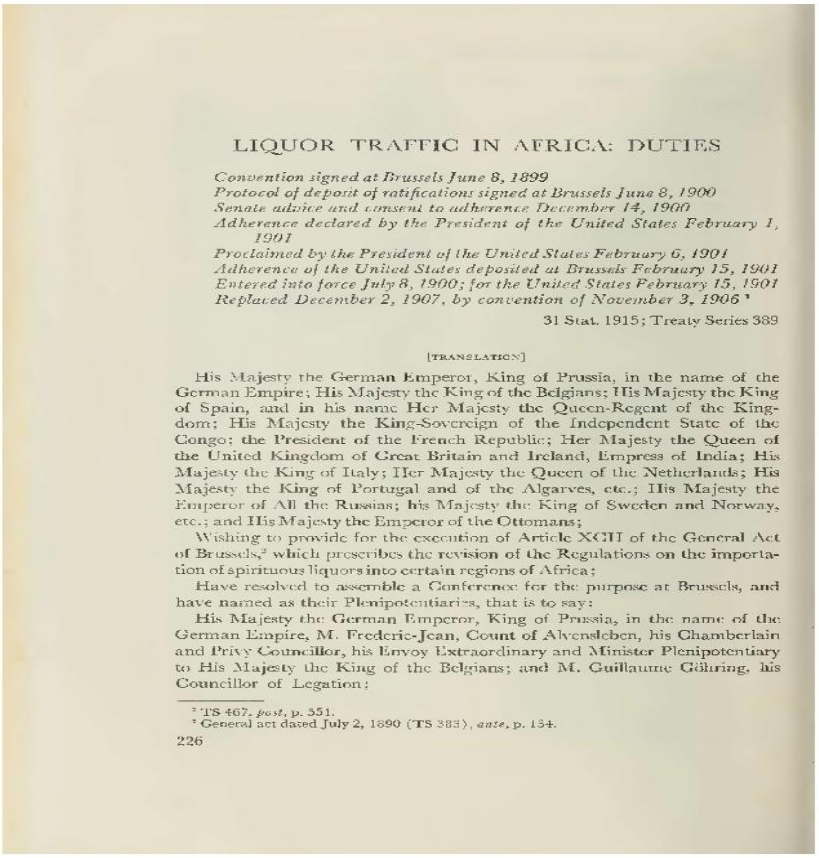

LIQUOR TRAFFIC IN AFRICA: DUTIES

Convention signed at Brussels June 8, 1899
Protocol of deposit of ratifications signed at Brussels June 8, 1900
Senate advice and consent to adherence December 14, 1900
Adherence declared by the President of the United States February 1, 1901
Proclaimed by the President of the United States February 6, 1901
Adherence of the United States deposited at Brussels February 15, 1901
Entered into force July 8, 1900; for the United States February 15, 1901
Replaced December 2, 1907, by convention of November 3, 1906 [1]

31 Stat. 1915; Treaty Series 389

[TRANSLATION]

His Majesty the German Emperor, King of Prussia, in the name of the German Empire; His Majesty the King of the Belgians; His Majesty the King of Spain, and in his name Her Majesty the Queen-Regent of the Kingdom; His Majesty the King-Sovereign of the Independent State of the Congo; the President of the French Republic; Her Majesty the Queen of the United Kingdom of Great Britain and Ireland, Empress of India; His Majesty the King of Italy; Her Majesty the Queen of the Netherlands; His Majesty the King of Portugal and of the Algarves, etc.; His Majesty the Emperor of All the Russias; his Majesty the King of Sweden and Norway, etc.; and His Majesty the Emperor of the Ottomans;

Wishing to provide for the execution of Article XCII of the General Act of Brussels,[2] which prescribes the revision of the Regulations on the importation of spirituous liquors into certain regions of Africa;

Have resolved to assemble a Conference for the purpose at Brussels, and have named as their Plenipotentiaries, that is to say:

His Majesty the German Emperor, King of Prussia, in the name of the German Empire, M. Frederic-Jean, Count of Alvensleben, his Chamberlain and Privy Councillor, his Envoy Extraordinary and Minister Plenipotentiary to His Majesty the King of the Belgians; and M. Guillaume Göhring, his Councillor of Legation;

[1] TS 467, *post*, p. 351.
[2] General act dated July 2, 1890 (TS 383), *ante*, p. 154.

226

تابع الملحق رقم (٢)

(1) Treaties and Other International Agreements of the United States of America 1776- 1949: Liquor Traffic in Africa, pp. 227-229.

His Majesty the King of the Belgians, M. Auguste, Baron Lambermont, his Minister of State, his Envoy Extraordinary and Minister Plenipotentiary; and M. Auguste Van Maldeghem, Councillor of the Court of Cassation of Belgium;

His Majesty the King of Spain, and in his name Her Majesty the Queen-Regent of the Kingdom, M. W. Ramirez de Villa-Urrutia, his Envoy Extraordinary and Minister Plenipotentiary to His Majesty the King of the Belgians;

His Majesty the King-Sovereign of the Independent State of the Congo, M. Paul de Smet de Naeyer, his Minister of State, Member of the Chamber of Representatives of Belgium; and M. Hubert Droogmans, Secretary-General of the Finance Department of the Independent State of the Congo;

The President of the French Republic, M. A. Gérard, Envoy Extraordinary and Minister Plenipotentiary of the French Republic to His Majesty the King of the Belgians;

Her Majesty the Queen of the United Kingdom of Great Britain and Ireland, Empress of India, Sir Francis Plunkett, her Envoy Extraordinary and Minister Plenipotentiary to His Majesty the King of the Belgians; and Mr. H. Farnall, of the Foreign Office;

His Majesty the King of Italy, M. R. Cantagalli, his Envoy Extraordinary and Minister Plenipotentiary to His Majesty the King of the Belgians;

Her Majesty the Queen of the Netherlands, Jonkheer Rudulphe de Pestel, her Envoy Extraordinary and Minister Plenipotentiary to His Majesty the King of the Belgians;

His Majesty the King of Portugal and the Algarves, M. Antoine-Marie, Count of Tovar, his Envoy Extraordinary and Minister Plenipotentiary to His Majesty the King of the Belgians;

His Majesty the Emperor of All the Russias, M. N. de Giers, his Envoy Extraordinary and Minister Plenipotentiary to His Majesty the King of the Belgians;

His Majesty the King of Sweden and Norway, M. Auguste-L.-Fersen, Count Gyldenstolpe, his Minister Plenipotentiary to His Majesty the King of the Belgians;

His Majesty the Emperor of the Ottomans, Étienne Carathéodory Efendi, High Dignitary of his Empire, his Envoy Extraordinary and Minister Plenipotentiary to His Majesty the King of the Belgians;

Who, furnished with powers in good and due form, have adopted the following provisions:—

ARTICLE I

From the coming into force of the present Convention, the import duty on spirituous liquors, as that duty is regulated by the General Act of Brussels, shall be raised throughout the zone where there does not exist the system of total prohibition provided by Article XCI of the said General Act, to the

تابع الملحق رقم (٢)

rate of 70 fr. the hectolitre at 50 degrees centigrade for a period of six years.

It may, exceptionally, be at the rate of 60 fr. only the hectolitre at 50 degrees centigrade in the Colony of Togo and in that of Dahomey.

The import duty shall be augmented proportionally for each degree above 50 degrees centigrade; it may be diminished proportionally for each degree below 50 degrees centigrade.

At the end of the above-mentioned period of six years, the import duty shall be submitted to revision, taking as a basis the results produced by the preceding rate.

The Powers retain the right of maintaining and increasing the duty beyond the minimum fixed by the present Article in the regions where they now possess that right.

ARTICLE II

In accordance with Article XCIII of the General Act of Brussels, distilled drinks made in the regions mentioned in Article XCII of the said General Act, and intended for consumption, shall pay an excise duty.

This excise duty, the collection of which the Powers undertake to insure as far as possible, shall not be lower than the minimum import duty fixed by Article I of the present Convention.

ARTICLE III

It is understood that the powers who signed the General Act of Brussels, or who have adhered to it, and who are not represented at the present Conference, preserve the right of adhering to the present Convention.

ARTICLE IV

The present Convention shall be ratified within the shortest possible period, and such period shall not in any case exceed one year.

Each Power shall address its ratification to the Government of His Majesty the King of the Belgians, which shall give notice thereof to all the other powers signatory of the present Convention. The ratifications of all the Powers shall be deposited in the archives of the Kingdom of Belgium.

As soon as all the ratifications have been produced, or at latest one year after the signature of the present Convention, their deposit shall be recorded in a Protocol which shall be signed by the Representatives of all the Powers who shall have ratified.

A certified copy of this Protocol shall be addressed to all the Powers interested.

ARTICLE V

The present Convention shall come into force in all the possessions of the Contracting Powers situated in the zone defined by Article XC of the General Act of Brussels on the thirtieth day after the date of the preparation of the Protocol of Deposit mentioned in the preceding Article.

تابع الملحق رقم (٢)

In faith whereof the respective Plenipotentiaries have signed the present Convention, and have affixed their seals thereto.

Done at Brussels, the eighth day of the month of June, eighteen hundred and ninety-nine.

[For Germany:]
ALVENSLEBEN
GÖHRING

[For Belgium:]
BON LAMBERMONT
A. VAN MALDEGHEM

[For Spain:]
W. R. DE VILLA-URRUTIA

[For the Congo:]
P. DE SMET DE NAEYER
H. DROOGMANS

[For France:]
A. GÉRARD

[For the United Kingdom:]
F. R. PLUNKETT
H. FARNALL

[For Italy:]
R. CANTACALLI

[For the Netherlands:]
R. DE PESTEL

[For Portugal:]
CTE DE TOVAR

[For Russia:]
N. DE GIERS

[For Sweden and Norway:]
AUG. F. GLYDENSTOLPE

[For Turkey:]
ÉT. CARATHÉODORY

الملحق رقم (٣)

البنود المتعلقة بتجارة المشروبات الكحولية في أفريقيا

مؤتمر بروكسل ١٩٠٦[1]

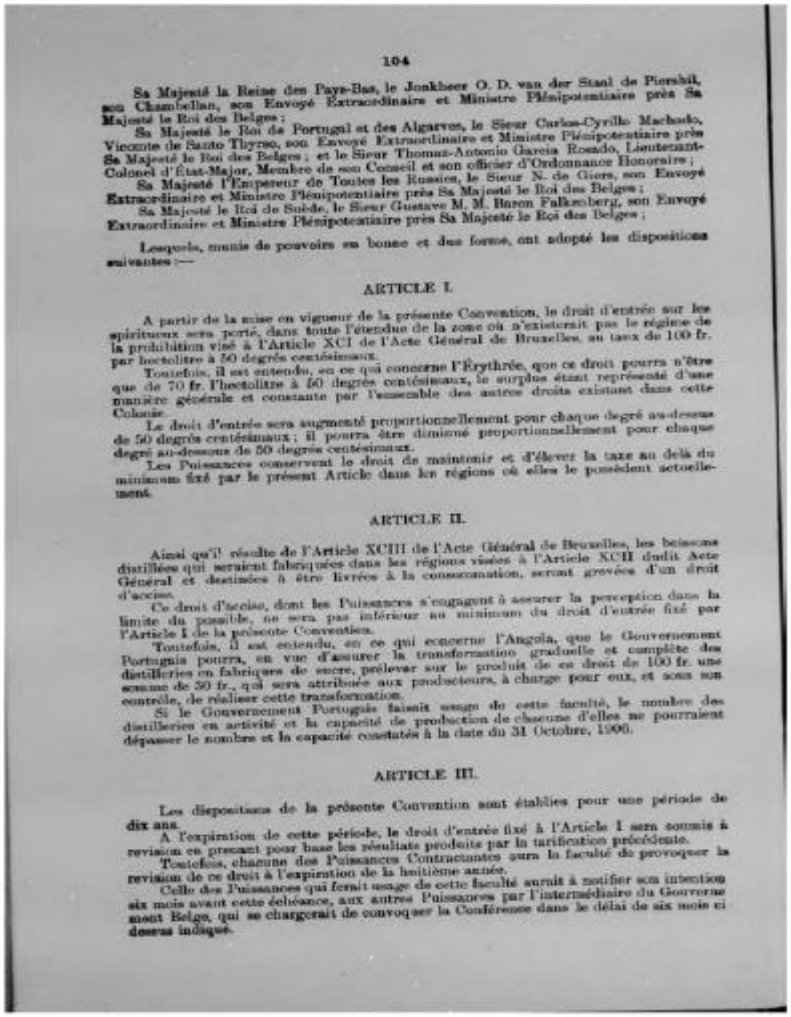

104

Sa Majesté la Reine des Pays-Bas, le Jonkheer O. D. van der Staal de Piershil, son Chambellan, son Envoyé Extraordinaire et Ministre Plénipotentiaire près Sa Majesté le Roi des Belges ;

Sa Majesté le Roi de Portugal et des Algarves, le Sieur Carlos-Cyrille Machado, Vicomte de Santo Thyrso, son Envoyé Extraordinaire et Ministre Plénipotentiaire près Sa Majesté le Roi des Belges ; et le Sieur Thomaz-Antonio Garcia Rosado, Lieutenant-Colonel d'État-Major, Membre de son Conseil et son officier d'Ordonnance Honoraire ;

Sa Majesté l'Empereur de Toutes les Russies, le Sieur N. de Giers, son Envoyé Extraordinaire et Ministre Plénipotentiaire près Sa Majesté le Roi des Belges ;

Sa Majesté le Roi de Suède, le Sieur Gustave M. M. Baron Falkenberg, son Envoyé Extraordinaire et Ministre Plénipotentiaire près Sa Majesté le Roi des Belges ;

Lesquels, munis de pouvoirs en bonne et due forme, ont adopté les dispositions suivantes :—

ARTICLE I.

A partir de la mise en vigueur de la présente Convention, le droit d'entrée sur les spiritueux sera porté, dans toute l'étendue de la zone où n'existerait pas le régime de la prohibition visé à l'Article XCI de l'Acte Général de Bruxelles, au taux de 100 fr. par hectolitre à 50 degrés centésimaux.

Toutefois, il est entendu, en ce qui concerne l'Érythrée, que ce droit pourra n'être que de 70 fr. l'hectolitre à 50 degrés centésimaux, le surplus étant représenté d'une manière générale et constante par l'ensemble des autres droits existant dans cette Colonie.

Le droit d'entrée sera augmenté proportionnellement pour chaque degré au-dessus de 50 degrés centésimaux ; il pourra être diminué proportionnellement pour chaque degré au-dessous de 50 degrés centésimaux.

Les Puissances conservent le droit de maintenir et d'élever la taxe au delà du minimum fixé par le présent Article dans les régions où elles le possèdent actuellement.

ARTICLE II.

Ainsi qu'il résulte de l'Article XCIII de l'Acte Général de Bruxelles, les boissons distillées qui seraient fabriquées dans les régions visées à l'Article XCII dudit Acte Général et destinées à être livrées à la consommation, seront grevées d'un droit d'accise.

Ce droit d'accise, dont les Puissances s'engagent à assurer la perception dans la limite du possible, ne sera pas inférieur au minimum du droit d'entrée fixé par l'Article I de la présente Convention.

Toutefois, il est entendu, en ce qui concerne l'Angola, que le Gouvernement Portugais pourra, en vue d'assurer la transformation graduelle et complète des distilleries en fabriques de sucre, prélever sur le produit de ce droit de 100 fr. une somme de 50 fr., qui sera attribuée aux producteurs, à charge pour eux, et sous son contrôle, de réaliser cette transformation.

Si le Gouvernement Portugais faisait usage de cette faculté, le nombre des distilleries en activité et la capacité de production de chacune d'elles ne pourraient dépasser le nombre et la capacité constatés à la date du 31 Octobre, 1906.

ARTICLE III.

Les dispositions de la présente Convention sont établies pour une période de dix ans.

A l'expiration de cette période, le droit d'entrée fixé à l'Article I sera soumis à revision en prenant pour base les résultats produits par la tarification précédente.

Toutefois, chacune des Puissances Contractantes aura la faculté de provoquer la revision de ce droit à l'expiration de la huitième année.

Celle des Puissances qui ferait usage de cette faculté aurait à notifier son intention six mois avant cette échéance, aux autres Puissances par l'intermédiaire du Gouvernement Belge, qui se chargerait de convoquer la Conférence dans le délai de six mois ci-dessus indiqué.

تابع الملحق رقم (٣)

(1) F.O 403-376: African Liquor Traffic Convention, Loc.cit, pp. 104-105.

ARTICLE IV.

Il est entendu que les Puissances qui ont signé l'Acte Général de Bruxelles ou y ont adhéré, et qui ne sont pas représentées dans la Conférence actuelle, conservent le droit d'adhérer à la présente Convention.

ARTICLE V.

La présente Convention sera ratifiée et les ratifications en seront déposées au Ministère des Affaires Etrangères à Bruxelles dans un délai qui sera le plus court possible et qui, en aucun cas, ne pourra excéder un an.

Une copie certifiée du procès-verbal de dépôt sera adressée par les soins du Gouvernement Belge à toutes les Puissances intéressées.

ARTICLE VI.

La présente Convention entrera en vigueur dans toutes les possessions des Puissances Contractantes situées dans la zone déterminée par l'Article XC de l'Acte Général de Bruxelles, le 30e jour à partir de celui où aura été clos le procès-verbal de dépôt prévu à l'Article précédent.

A partir de cette date, la Convention sur le régime des spiritueux en Afrique signée à Bruxelles, le 8 Juin, 1899, cessera ses effets.

En foi de quoi les Plénipotentiaires respectifs ont signé la présente Convention, et y ont apposé leur cachet.

Fait en un seul exemplaire, à Bruxelles, le 3e jour du mois de Novembre, 1906.

[37678] No. 118.

The Marquis di San Giuliano to Sir Edward Grey.—(*Received November 8.*)

(Translation.) *Italian Embassy, November 5, 1906.*

Your Excellency,

IN your Excellency's note of the 3rd instant you were good enough to inform me that, in compliance with the desire expressed by the Italian Government, the British Government had instructed their delegates to the Brussels Conference to support the proposals formulated by the Italian Government with regard to the special treatment of spirituous liquor in the Colony of Erythræa.

In the name of my Government, to whose knowledge I hastened to bring this decision, I have the honour to thank your Excellency for this action.

I have, &c.

(Signed) A. DI SAN GIULIANO.

الملحق رقم (١)

البنود المتعلقة بتجارة المشروبات الكحولية في أفريقيا مؤتمر بروكسل ١٨٨٩-١٨٩٠[١].

جاءت تدابير مكافحة تجارة المشروبات الكحولية في ست مواد تضمنها الفصل السادس من قانون بروكسل المؤرخ في ٢ يوليه ١٨٩٠. وكانت نصوص هــذه المواد على النحو التالي:

المادة التسعون:

وافقت السلطات الموقعة على بنود المؤتمر على تنفيذ أحكام المواد ٩١، ٩٢، ٩٣ ضمن منطقة تمتد من خط عرض ٢٠ درجة شمالاً إلى خط عرض ٢٢ درجة جنوبًا، ويحدها من الغرب المحيط الأطلسي، ومن الشرق المحيط الهندي وتوابعه، بما في ذلك الجزر المتاخمة للساحل على بعد مائة ميل.

المادة الحادية والتسعون:

في مقاطعات المنطقة المحددة في المادة تسعين، والتي يتأكد فيهــا – ســواء بسبب المعتقد الديني أو لبعض الأســباب الأخــرى – أن اســتخدام المشــروبات الكحولية غير موجود، ولم يتم تقطيرها، يجب على السلطات حظر استيرادها، كما يحظر تقطير المشروبات الكحولية هناك.

وتحدد كل سلطة حدود منطقة حظر هــذه المشــروبات فــي ممتلكاتهــا، أو محمياتها، ويجب أن تكون ملزمة بتحديد هذه الحدود بالنسبة للسلطات الأخرى في غضون ستة أشهر.

(1) F.O 403/169: Ratification of the Brussels Act 1891-1892, Inclosure No. 105, Loc.cit, P.95, F.O 403/169: Annex Memorandum by Sir C. Hill, Loc.cit, pp.95-96, Treaties and Other International Agreements of The United States of America 1776- 1949: Slave Trade and Importation into Africa of Firearms, pp. 158- 159.

ولا يمكن تعليق الحظر المذكور أعلاه إلا في حالة الكميات المحدودة المخصصة لاستهلاك السكان غير الأصليين والمستوردة بموجب النظام والشروط التي تحددها كل حكومة.

المادة الثانية والتسعون:

بموجب هذه المادة، فإن السلطات في المقاطعات غير المحظورة، والتي تستورد في الوقت الحاضر المشروبات الكحولية سواء أكانت مستوردة مجانا أم تدفع برسوم استيراد أقل من ١٥ فرنك لكل هيكتوليتر حتى ٥٠ درجة مئوية، تتعهد بفرض رسوم علي هذه المشروبات تبلغ ١٥ فرنكا لكل هيكتوليتر حتى ٥٠ درجة مئوية، للسنوات الثلاث التالية بعد أن يدخل القانون العام الحالي حيز التنفيذ.

وعند انتهاء هذه الفترة يجوز زيادة الرسوم إلى ٢٥ فرنك خلال فترة جديدة مدتها ثلاث سنوات، وفي نهاية السنة السادسة، يقدم التقرير تمهيدًا لتنقيحه وفقًا للنتائج خلال السنوات السابقة، ويجري اتخاذ هذه التعريفات كأساس لتحديد الحد الأدنى من الرسوم الواجب فرضها على كامل نطاق المنطقة التي لا يسري فيها الحظر، والمشار إليها في المادة الحادية والتسعين.

وتحتفظ السلطات بحق الإبقاء على رسومها أو زيادتها عن الحد الأدنى الذي تحدده هذه المادة في تلك المناطق التي تمتلك فيها بالفعل هذا الحق.

المادة الثالثة والتسعون:

تخضع المشروبات المقطرة المصنعة في المناطق المشار إليها في المادة الثانية والتسعين، والمعدة للاستهلاك الداخلي لضريبة البيع.

وتلتزم جميع السلطات بقدر الإمكان بألا تقل هذه الضريبة عن الحد الأدنى لرسوم الاستيراد المحددة في المادة الثانية والتسعين.

المادة الرابعة والتسعون

تلتزم الدول الموقعة على هذه الاتفاقية، والتي لها ممتلكات في أفريقيا، تتاخم المنطقة المحددة في المادة التسعين، باعتماد التدابير اللازمة لمنع إدخال المشروبات الكحولية إلى أراضيها عبر الحدود.

المادة الخامسة والتسعون:

تتبادل القوى الموقعة فيما بينها المعلومات المرتبطة بتجارة المشروبات الكحولية داخل حدود مستعمراتها ومن خلال مكتب بروكسل، وفقًا لبنود الفصل الخامس من اتفاق بروكسل.

الملحق رقم (٢)

البنود المتعلقة بتجارة المشروبات الكحولية في أفريقيا

مؤتمر بروكسل ١٨٩٩[١]

المادة الأولى:

اعتبارًا من بدء سريان هذه الاتفاقية، ترفع رسوم الاستيراد على المشروبات الكحولية في جميع أنحاء المنطقة التي لا يوجد فيها نظام الحظر الكامل المنصوص عليه في المادة الثانية والتسعين من القانون العام لبروكسل، إلى معدل ٧٠ فرنكًا لكل هكتوليتر عند ٥٠ درجة مئوية لمدة ست سنوات.

ويمكن، بشكل استثنائي، أن تكون هذه الرسوم بمعدل ٦٠ فرنك فقط لكل هكتوليتر عند ٥٠ درجة مئوية في مستعمرتي توجولاند، و داهومي.

وفي نهاية فترة السنوات الست المذكورة أعلاه، تقدم رسوم الاستيراد إلى المراجعة، مع الأخذ في الاعتبار النتائج التي أسفرت عنها النسبة السابقة.

وتحتفظ الدول بالحق في الإبقاء على الرسوم أو زيادتها إلى ما هو أبعد من الحد الأدنى الذي تحدده هذه المادة في المناطق التي تتمتع فيها الآن بهذا الحق.

المادة الثانية:

وفقًا للمادة الثالثة والتسعين من القانون العام لبروكسل، فإن المشروبات المقطرة المصنوعة في المناطق المذكورة في المادة الثانية والتسعين من القانون العام المذكور، والمعدة للاستهلاك الداخلي، يجب أن تخضع لضريبة البيع.

(1) Treaties and Other International Agreements of the United States of America 1776- 1949: Liquor Traffic in Africa, pp. 227-229.

ولا يجوز أن تكون هذه الرسوم الإجبارية، التي تتعهد الدول بتطبيقها قدر الإمكان، أقل من الحد الأدنى لرسوم الاستيراد المحددة في المادة الأولى من هذه الاتفاقية.

المادة الثالثة:

من المفهوم أن السلطات التي وقعت على القانون العام لبروكسل، أو التزمت به، وغير الممثلة في هذا المؤتمر، تحتفظ بحق الانضمام إلى هذه الاتفاقية.

المادة الرابعة:

يتم التصديق على هذه الاتفاقية في أقصر مدة ممكنة، لا تتجاوز سنة واحدة على أي حال.

المادة الخامسة:

تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ في جميع ممتلكات الدول المتعاقدة الواقعة في المنطقة المحددة في المادة التسعين من القانون العام لبروكسل في اليوم الثلاثين من تاريخ إعداد بروتوكول الإيداع المذكور في المادة السابقة.

الملحق رقم (٣)

البنود المتعلقة بتجارة المشروبات الكحولية في أفريقيا
مؤتمر بروكسل ١٩٠٦[1]

جاءت قرارات هذا المؤتمر في ست مواد على النحو التالي:

المادة الأولى:

من تاريخ تنفيذ هذه الاتفاقية، يتم تحديد رسوم دخول المشروبات الكحولية، في جميع أنحاء المنطقة التي لا توجد فيها خطة الحظر المشار اليها في المادة التسعين من القانون العام لبروكسل، وذلك بمعدل ١٠٠ فرنك لكل هيكتوليتر حتى ٥٠ درجة مئوية.

ومع ذلك، فمن المفهوم ، فيما يتعلق بإريتريا، أن هذه الرسوم لا تتجاوز ٧٠ فرنكًا، لكل هيكتوليتر عند ٥٠ درجه مئوية.

وتحتفظ السلطات بالحق في الحفاظ علي الضريبة، أو رفعها إلى ما يتجاوز الحد الأدنى الذي حددته هذه المادة في المناطق التي تملكها حاليا.

المادة الثانية:

وعلي نحو ما جاء في المادة الثالثة والتسعين من القانون العام لبروكسل، فإن المشروبات المقطرة التي تصنع في المناطق المشار إليها في المادة المذكورة من ذلك القانون العام والمعدة للاستهلاك، تخضع لرسوم البيع.

وهذه الرسوم، تتعهد الدول بضمان تحصيلها قدر الإمكان، على ألا تكون أقل من الحد الأدنى للرسوم التي حددتها المادة الأولى من هذه الاتفاقية.

بيد أنه فيما يتعلق بأنجولا، من المفهوم أن الحكومة البرتغالية من أجل ضمان التحول التدريجي والكامل من مصانع التقطير إلى معامل السكر، فإنها ستجمع

(1) F.O 403-376: African Liquor Traffic Convention, Loc.cit, pp. 100-105.

الرسوم بمعدل ١٠٠ فرنك، وستخصص منها مبلغ ٣٠ فرنكًا، يمنح للمنتجين، الذين ستعتمد عليهم الحكومة البرتغالية، وتحت سيطرتها، لتحقيق هذا التحول.

وإذا استخدمت الحكومة البرتغالية هذا الحق، فإن عدد المصانع التي تعمل بالتقطير والقدرة الإنتاجية لكل منها لابد ألا يتجاوز العدد والقدرة المسجلين في ٣١ أكتوبر عام ١٩٠٦.

المادة الثالثة:

تحدد أحكام هذه الاتفاقية بمدة عشر سنوات. وفي نهاية هذه الفترة، يخضع رسم الاستيراد المنصوص عليه في المادة الأولى للمراجعة، استنادًا إلى النتائج التي حققتها التسعيرة السابقة.

ومع ذلك، فإن كل دولة من الدول الموقعة على هذا المؤتمر ستكون لها سلطة الدعوة إلى إعادة النظر في هذا القانون في نهاية السنة الثامنة.

سيتعين علي السلطات التي ترغب في استخدام هذا الحق أن تخطر السلطات الأخرى قبل ستة أشهر من الموعد النهائي، ويتم هذا الإخطار من خلال الحكومة البلجيكية، التي ستتخذ الترتيبات اللازمة لعقد المؤتمر في غضون مهلة الستة أشهر المبينة أعلاه.

المادة الرابعة:

من المفهوم أن السلطات التي وقعت أو انضمت إلى القانون العام لبروكســل، والتي لا تمثل في المؤتمر الحالي ، تحتفظ بالحق في الانضمام لهذه الاتفاقية.

المادة الخامسة:

يتم التصديق علي هذه الاتفاقية وتودع التصديقات عليها بوزارة الخارجية في بروكسل في غضون فترة تكون واضحة بقدر الإمكان ولا تتجاوز في أي حال سنة واحدة.

وسوف ترسل نسخة مصدقة من تقرير الإيداع برعاية الحكومة البلجيكية إلى جميع السلطات المعنية.

المادة السادسة:

يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية في جميع ممتلكات الدول المتعاقدة الواقعة في المنطقة التي تحددها المادة التسعين من القانون العام لبروكسل، في اليوم الثلاثين من التاريخ الذي أبرم فيه محضر الإيداع المنصوص عليه في المادة السابقة.

ومنذ ذلك التاريخ، ستتوقف آثار الاتفاقية المتعلقة بالمشروبات الكحولية في أفريقيا، الموقعة في بروكسل في ٨ يونية ١٨٩٩.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً - الوثائق غير المنشورة:

- **F.O 403/122: Inclosure 3 in No.111: From the Merchants, Traders, and Residents of Lagos to Governor Moloney, Lagos, March 12, 1889.**
- **F.O 403/122: Inclosure 1 in No. 290, From Herr Von Puttkamer to Prince Bismarck, Funchal, May 15, 1889.**
- **F.O 403/122: Inclosure 1 in No. 323: Royal Niger Company Chartered and Limited, by George Tubman-Goldie (Deputy Governor), London, December 16, 1889.**
- **F.O 403/304: Inclosure 10 in No.18: Report by Messrs. Williams and Atkins and Dr. Easmon, Accra, December 18, 1891.**
- **F.O 403/169: Ratification of the Brussels Act 1891-1892, Inclosure No. 105,Message from Royal Niger Company to Foreign Office, by: Henry Morley, Surrey Housem, Victoria Embankment, London, January 26, 1892.**
- **F.O 403/169: Annex Memorandum by Sir C. Hill, January 26, 1892.**
- **F.O 403/169: Inclosure No. 165, Message from Mr. Portal to the Marquiz Salisbury, Zanzibar, April 7, 1892.**
- **F.O 403/376: British Plenipotentiaries to Liquor Conference, to Sir Edward Gray, Inclosure 2 in No. 88: Declaration by the British Plenipotentiaries, Brussels, October 17, 1906.**
- **F.O 403-376: British Plenipotentiaries to Liquor Conference to Sir Edward Grey, (No.1. Liquor Conference) Message from Sir Arthur H. Hardinge, A. W. Clarke, H. J. Read, to Sir Edward Grey (Foreign Office), Brussels, October 17, 1906.**

- **F.O 403-376: British Plenipotentiaries to Liquor Conference to Sir Edward Grey, Inclosure in No. 96, Declaration by the British Plenipotentiaries, Brussels, October 22, 1906.**
- **F.O 403-376: British Plenipotentiaries to Liquor Conference to Sir Edward Grey, Inclosure 2 in No. 102, Declaration by the Portuguese Plenipotentiaries, Sitting of The Conference Held October 24, 1906.**
- **F.O 403-376: British Plenipotentiaries to Liquor Conference to Sir Edward Grey, Inclosure in No. 100, Declaration by the British Plenipotentiaries, Brussels, October 24, 1906.**
- **F.O 403-376: Message from the Marquis Di San Giuliano (Italian Embassy), to Sir Edward Grey, Inclosure No. 106, Italian Embassy, October 26, 1906.**
- **F.O 403-376: Message from Sir Edward Grey, to Sir A. Hardinge, Inclosure in, No. 108, Foreign Office, October 30, 1906.**
- **F.O 403-376: African Liquor Traffic Convention, Signed at Brussels, Inclosure 2 in No. 117, Brussels, November 3, 1906.**
- **F.O 403-428: Message from Sir Edward Goschen (the British Ambassador in Berlin), to Sir Edward Grey (Foreign Office), Berlin, April 13, 1910.**
- **F.O 403-428: Message from G. V. Fiddes (Colonial Office)), to Foreign Office, Downing Street, May 11, 1910.**
- **F.O 403-428: Message from Sir Francis Bertie, to M. Pichon, Paris, May 30, 1910.**
- **F.O 403- 437: Avant-Projet De Convention Présenté Par La Délégation Britannique Dans La Séance Du 6 Janvier, 1912.**
- **F.O 403- 437: Further Correspondence Respecting the Liquor Traffic, British Delegates to African Liquor**

Conference (F. H Villiers, Charles Strachey, J. A. C Tilley), to Sir Edward Grey (Foreign Office), Brussels, January 9, 1912.

- **F.O 403- 437: Statements by French, German, and Netherlands Ministers, Enclosure in No.1, from British Delegates to African Liquor Conference (F. H Villiers, Charles Strachey, J. A. C Tilley), to Sir Edward Grey (Foreign Office), Brussels, January 9, 1912.**
- **F.O 403- 437: Summary of Proceedings of Sub-Commission, by British Delegates to African Liquor Conference (F. H Villiers, Charles Strachey, J. A. C Tilley), to Sir Edward Grey (Foreign Office) Enclosure in No.7 , Brussels, January 17, 1912.**
- **F.O 403- 437: Télégraphie No. 8, by Sir .F. Villiers, to Sir Edward Grey (Foreign Office), Brussels, January 18, 1912.**
- **F.O 403- 437: Télégraphie No. 9, by Sir Edward Grey (Foreign Office), to Sir .F. Villiers, Brussels, January 18, 1912.**
- **F.O 403- 437: African Liquor Conference by F. H Villiers, to Sir Edward Grey (Foreign Office) , Brussels, February 17, 1912.**

ثانياً ـ الوثائق المنشورة:

- **House of Commons: Africa (European Powers), Hansard, Deb 02, Apr 1897, Vol.48.**
- **House of Commons: The Liquor Traffic among the African Races Observation, Hansard, Deb 06, May 1889, Vol.335.**
- **House of Commons: Importation and Sale of Liquor in West Africa, Hansard, Deb 06, Jun, 1905, Vol.147.**
- **Treaties and Other International Agreements of The United States of America 1776- 1949: Slave Trade and**

Importation into Africa of Firearms, Ammunition, and Spirituous Liquors (General Act of Brussels), Signed at Brussels, July 2, 1890, Complied under the Direction of Charles I. Bevans (Department of State), Vol.1 Multilateral 1776-1917, Department of State, Washington, November 1968.

- **Treaties and other International Agreements of the United States of America 1776- 1949: Liquor Traffic in Africa: Duties, Convention Signed at Brussels June 8, 1899, Complied under the Direction of Charles I. Bevans (Department of State), Vol.1 Multilateral 1776-1917, Washington, November 1968.**

ثالثاً ـ المراجع العربية والمعربة:

- **حسين علي: المعجم الحديث لمصطلحات الصناعات الغذائية، دار علاء الدين للنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠١٨.**
- **كالدويل. ج. ش: الآثار الاجتماعية للسيطرة الاستعمارية: المظاهر الديموغرافية، تاريخ أفريقيا العام، المجلد السابع: أفريقيا في ظل السيطرة الاستعمارية ١٨٨٠–١٩٣٥، إشراف: أ. آدو بواهن، اليونسكو، ١٩٩٠.**
- **كانيكي، م. هـــ. ي: الاقتصاد الاستعماري: المناطق التي كانت خاضعة للنفوذ البريطاني، تاريخ أفريقيا العام، المجلد السابع: أفريقيا في ظل السيطرة الاستعمارية ١٨٨٠–١٩٣٥، إشراف: أ. آدو بواهن، اليونسكو، ١٩٩٠.**
- **كراودر. م: الحرب العالمية الأولى ونتائجها، تاريخ أفريقيا العام، المجلد السابع: أفريقيا في ظل السيطرة الاستعمارية ١٨٨٠–١٩٣٥، إشراف: أ. آدو بواهن، اليونسكو، ١٩٩٠.**
- **لويس معلوف: المنجد في اللغة والأعلام، دار المشرق، ١٩٩٧.**

- محمد عبد القادر سليمان: أفريقيا من القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الثانية، منشورات جامعة بني غازي، ٢٠١٢.
- وولي سوينكا: الفنون في أفريقيا خلال فترة السيطرة الاستعمارية، المجلد السابع: أفريقيا في ظل السيطرة الاستعمارية ١٨٨٠-١٩٣٥، إشراف: أ. آدو بواهن، اليونسكو، ١٩٩٠.

رابعاً ـ المراجع الأجنبية:

- **Ambler,Charles and Crush, Jonathan: Alcohol in Southern African Labor History, In: Ambler,Charles and Crush, Jonathan (Eds): Liquor and Labor in Southern Africa, Ohio University Press, USA, 1992.**
- **Ambler, Charles: The Specter of Degeneration: Alcohol and Race in West Africa in the Early Twentieth Century, In Pliley, Jessica and Others (Eds) " Global Anti-Vice Activism, 1890-1950: Fighting Drinks, Drugs, and Immorality ", Cambridge University Press, 2016.**
- **Ayandele, E. A: Holy Johnson: Pioneer of African Nationalism 1836-1917, Frank Cass and Company Limited, London, 1970.**
- **Bersselaar, Dmitri Van Den: The King of Drinks: Schnapps Gin From Modernity to Tradition, Library of Congress, Lieden- Boston, 2007.**
- **Brunn, Kettil and Others: Alcohol Control Policies in Public Health Perspective, Finland, 1975.**
- **Bryden, Henry Anderson: Gun and Camera in Southern Africa, London, 1893.**
- **Crowe, Sybil Eyre: The Berlin West African Conference 1884-1885, Longmans, New York, 1942.**
- **Durand: A Voyage to Senegal, London, 1806.**
- **French Equatorial Africa, Handbooks Prepared under the Direction of the Historical Section of the Foreign Office,**

No. 108, Published by H. M. Stationary Office, London, 1920.

- **Geary, William: Nigeria under British Rule 1927, Routledge, 2013.**
- **Heap, Simon: " A Bottle of Gin is Dangled before the Nose of the Natives": The Economic Uses of Imported Liquor in Southern Nigeria, 1860-1920, Paper Presented at " Money in Africa ": an International and Interdisciplinary Conference, The British Museum, London 9-11 March, 2007.**
- **Kingsley, Mary: Travels In West Africa, Macmillan, New York, 1897.**
- **Mcphee, Allan: The Economic Revolution in British West Africa, Frank Cass Company Ltd, Second Edition, London, 1971.**
- **Pan, Lynn: Alcohol in Colonial Africa, The Scandinavian Institute of African Studies, Finland, 1975.**
- **Patton, Cornelius. H: The Lure of Africa, Cosimo Classic, New York, 2006.**
- **Rudin, Harry: Germans in the Cameroons 1884-1914 A Case Study in Modern Imperialism, Yale University Press, 1938.**
- **Sulkunen, Pekka: On International Alcohol Statistics, A Working Paper on WAP Data. Helsinki: Reports from the Social Research Institute of Alcohol Studies No. 72, 1973.**
- **White, Arthur Silva: The Development of Africa, London, 1890.**

خامساً ـ الدوريات العربية:

- عبد الله عبد الرازق إبراهيم: الجهود الدولية لإلغاء الرق في أفريقيا، المجلة التاريخية المصرية، المجلد ٣٢، القاهرة، ١٩٨٥.

سادساً ـ الدوريات الأجنبية:

- **Bourne, H.R. Fox: Agreement of European Powers as to Liquor Supply in Africa, Journal of The Society of Comparative Legislation, Vol.1, No.2, (Jul, 1899).**
- **Chatelian, Heli: The Internal Slave Trade in Africa, Journal of the American Geographical Society of New York, Vol.28, No.1, 1896.**
- **Dumett, Raymond. E: The Social Impact of the European Liquor Trade on the Akan of Ghana (Gold Coast and Asante) 1875-1910, The Journal of Interdisciplinary History, Vol.5, No.1, (Summer, 1974).**
- **Forae, Ovie Felix: Prohibition of "Illicit" Alcohol in Colonial Nigeria: A Study in the Tenacity of Ogogoro (Local Gin) in Urhoboland, Southern Nigeria, 1910 – 1950, The International Journal Of Innovative Research & Development, Vol.2, Issue.3, March 2013.**
- **Heap, Simon: Liquor Licences and Spirit Boycotts: the Struggle to Control Liquor in Ibadan and Abeokuta, Southern Nigeria, 1908-9, Social History of Alcohol and Drugs, Vol. 25, 2011.**
- **Murray, Kenric: Mr. Chamberlain and Colonial Commerce, The Economic Journal, Vol.7, No. 25, (Mar 1897).**
- **Neuburger, Hugh and Stokes, Houston. H: The Anglo-German Trade Rivalry, 1887-1913: A Counterfactual Outcome and its Implications, Social Science History, Vol. III, No. 2 (Winter, 1979).**
- **Odejide, Olabisi. A: Alcohol Policies in Africa, African Journal of Drug & Alcohol Studies, Vol.5, No.1, 2006.**
- **Olorunfemi, A:**

- **The Liquor Traffic Dilemma in British West Africa: the Southern Nigeria Example 1895-1918, The International Journal of African Historical Studies, Vol.17, No.2, 1984.**
- **West Africa and Anglo-German Trade Rivalry 1895-1914, Journal Of The Historical Society Of Nigeria, Vol. 11, No. 1/2 (Dec, 1981 - June 1982).**
- **Olukoju, Ayodeji: Prohibition and Paternalism: the State and the Clandestine Liquor Traffic in Northern Nigeria, C. 1898-1918, The International Journal of African Historical Studies, Vol. 24, No. 2 (1991).**
- **Shepperson, George: The Centennial of the West African Conference of Berlin 1884-1885, Phylon, Vol.46, No.1, (1st Qtr, 1985).**
- **The Times: Gin Traffic in West Africa, by: Carter, Gilbert, Thursday, Jun 6, 1895.**
- **The Times: The Liquor Traffic in Africa, by: Bentley, W. Holman, Monday, Jun 27, 1898.**
- **The Times: The Liquor Traffic in West Africa, by: Tugwell, Herbert, Monday, Mar 27, 1899.**
- **The Times: Native Races and the Liquor Traffic, Saturday, Apr 15, 1899.**
- **The Times: The Liquor Question in Southern Nigeria, Wednesday, Jul 12, 1911.**

سابعاً ـ رسائل جامعية:

- **يحيى محمد طاهر الغزاوي: مؤتمر بروكسل ١٨٩٠ دراسة تاريخية للمؤتمر وآثاره، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، ٢٠٠١.**